**جامعة سعد دحلب البليدة**

**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**

قسم العلوم الاقتصادية

# مذكرة ماجستير

تخصص نقود مالية وبنوك

## دور الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية

- دراسة حالة الوطن العربي -

من طرف الطالبة

**مباركـة نعامة**

أمام اللجنة المشكلة من :

| | | |
|---|---|---|
| د / خضراوي ساسية | أستاذ محاضر "أ" جامعة البليدة | رئيسا |
| د/كمال رزيق | أستاذ التعليم العالي جامعة البليدة | مشرفا و مقررا |
| د/ معيزي قويدر | أستاذ محاضر "أ" جامعة البليدة | عضوا مناقشا |
| د/حنيش الحاج | أستاذ محاضر "أ" جامعة البليدة | عضوا مناقشا |

**البليدة ، ديسمبر 2011**

# ملخص

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام معظم دول العالم في الوقت الحاضر ، و خاصة الدول النامية ذات الدخول المنخفضة ، و ذلك بهدف ضمان مستوى مرتفع من الأمن الغذائي لتفادي حدوث مجاعات و أزمات غذائية ، و قد تزايد الاهتمام خلال الفترة الأخيرة ، و أصبح أحد السمات البارزة منذ السبعينات ، و على الرغم من هذا الاهتمام المتزايد بمشكلة الغذاء ، فإنها مازالت تمثل خطورة كبيرة على اقتصاد الدول النامية ، و ذلك بسبب أن الإنتاج المحلي من الغذاء عاجزا على تغطية الاحتياجات الغذائية المتزايدة بمعدلات سريعة ، و نتيجة لذلك أصبحت الكثير من هذه الدول منطقة مستوردة صافية لمعظم السلع الغذائية ، مما أنعكس في زيادة الوردات الغذائية بمعدلات أسرع ، و من ثم الاعتماد على العالم الخارجي في سد الفجوة الغذائية ، و تحمل الآثار السلبية لذلك ، و هو الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية و تفعيل دور الزراعة لزيادة إنتاج الغذاء و دور الصناعة لتوفير الغذاء المصنع ، و ذلك للعلاقة التبادلية بين الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، لأن كل منهما يؤدي إلى تحقيق الآخر ، و يعمل من خلاله ، و الوطن العربي كجزء هام من الدول النامية يسعى إلى توفير الغذاء لأفراده و تطوير تنميته الاقتصادية للوصول إلى أهدافها ، و يعتبر توفير الغذاء العربي من خلال رفع المستوى المعيشي أهم هذه الأهداف رغم أنها مازالت في المراحل الأولى لتحقيقها بشكل تام .

# شكر

أحمد الله كثيرا طيبا و أشكره على توفيقه لي في إتمام هذا العمل
كما أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان لأستاذي المشرف الدكتور: **رزيق كمال**
على جميل صبره معي و إرشاداته و نصائحه لي.
كما أشكر جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي .
و إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل.

# قائمة الجداول


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | المبادلات الخارجية للاقتصاد الهندي | 117 |
| 02 | تغير معدل النمو الاقتصادي السنوي في الصين1970-2000 | 121 |
| 03 | التبادلات الزراعية الخارجية للصين | 123 |
| 04 | أهم المتاحات المائية العربية | 130 |
| 05 | تقسيم الوطن العربي حسب معدل النمو السكاني | 132 |
| 06 | عدد مراكز البحوث العلمية و التقنية (خارج الجامعات) في الأقطار العربية | 136 |
| 07 | الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية | 148 |
| 08 | تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة ( 2007-2009 ) | 159 |
| 09 | تطور إنتاج مجموعة السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي ( 2007-2009 ) | 161 |
| 10 | تطور الإنتاج الحيواني العربي للفترة (2007-2009 ) | 162 |
| 11 | متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك | 171 |
| 12 | متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد | 171 |
| 13 | متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي و العالمي | 173 |
| 14 | أداء التجارة العربية البينية | 181 |
| 15 | مؤشرات الأمن الغذائي العربي لعام 2007 | 184 |

## قائمة الأشكـال


| الرقم | | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تأثير سعر الصرف المختل البعيد عن سعر التوازن على مشكلة الغذاء | 33 |
| 02 | الحلقة المفرغة للدول النامية | 66 |
| 03 | تكوين المخزون الاستراتجي من الغذاء | 72 |
| 04 | نقص التغذية في عام 2010 حسب الأقاليم | 102 |
| 05 | حصة الأقاليم العربية من الأمطار | 129 |
| 06 | الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي | 169 |
| 07 | هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية | 174 |
| 08 | التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الاجمالية للفجوة التجارية العربية لعام 2009 | 178 |
| 09 | توزيع الاستثمار العربي البيني حسب القطاعات عام 2006 | 182 |


## قائمة الاختصارات والرموز

| الرقم | | المصطلح |
|---|---|---|
| 01 | الفاو | منظمة الزراعة والتغذية العالمية |

# الفهرس


ملخص

شكر

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفهرس

مقدمة ..... 09

1.الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الإقتصادية..... 16

1.1.ماهية الأمن الغذائي ..... 17

1.1.1. مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ..... 17

2.1.1.أبعاد الأمن الغذائي ..... 21

3.1.1. المشكلة الغذائية..... 24

2.1. نتائج ضعف الأمن الغذائي..... 30

1.2.1.الفجوة الغذائية ..... 30

2.2.1.التبعيـة الغذائية ..... 34

3.2.1. الأثار المترتبة على الأمن الغذائي..... 36

3.1. أساسيات حول التنمية الاقتصادية..... 39

1.3.1. مفهوم التنمية الاقتصادية..... 39

2.3.1. نظريات التنمية الاقتصادية ..... 42

3.3.1.أهداف و معايير قياس التنمية الاقتصادية..... 46

4.1. محددات مستوى التنمية الاقتصادية ..... 53

1.4.1.المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية..... 54

2.4.1.المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية..... 59

3.4.1.معوقات التنمية الاقتصادية..... 63

2.علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية ..... 70
1.2. سياسات تحقيق الأمن الغذائي..... 70
1.1.2.سياسة تكوين المخزون الاستراتيجي..... 71
2.1.2. السياسات القومية لتحقيق الأمن الغذائي..... 75
3.1.2. الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية..... 79
2.2. مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية..... 84
1.2.2.العلاقة بين الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية..... 85
2.2.2.التنمية الزراعية للوصول إلى الأمن الغذائي..... 89
3.2.2. التنمية الصناعية للوصول إلى الأمن الغذائي..... 94
3.2. الجهود الدولية للحد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية..... 100
1.3.2.تشخيص لوضع الغذاء العالمي..... 100
2.3.2. دور منظمة التغذية و الزراعة العالمية..... 104
3.3.2. دور البنك الدولي..... 109
4.2. تجارب بعض الدول في ربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية..... ..... 114
1.4.2. الاقتصاد الهندي..... 114
2.4.2.الاقتصاد الصيني..... 119
3. مشكلة الأمن الغذائي و حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي..... ..... 126
1.3.الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي..... 126
1.1.3. الإمكانيات الطبيعية ..... 127
2.1.3.الإمكانيات البشرية..... 131
3.1.3.الإمكانيات التكنولوجية..... 134
2.3. حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ..... ..... 139
1.2.3.التنمية الزراعية في الوطن العربي..... 139
2.2.3. التنمية الزراعية في الوطن العربي..... ..... 146
3.2.3.التكامل الاقتصادي العربي..... 151
3.3. واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي..... ..... 157
1.3.3. واقع الإنتاج الزراعي العربي..... 157
2.3.3. واقع الإنتاج الصناعي العربي..... 163
3.3.3.نصيب الفرد من الأمن الغذائي..... ..... 167
4.3. الجهود العربية لتوفير الغذاء و تفعيل التنمية الاقتصادية..... 173

1.4.3.الفجوة الغذائية العربية..... 173
2.4.3.التجارة البينية العربية ..... 178
3.4.3. المشاريع العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي و التنمية الإقتصادية..... 184
الخاتمة..... 190
قائمة المراجع..... 194

# مقدمـــــة

يعيش أكثر من ثلثي سكان العالم في الوقت الحاضر في بلاد متخلفة إقتصاديا تُهيئ لهم قدرا من حاجاتهم وأسباب معيشتهم أقل مما تهيئه لأمثالهم تلك البلاد، التي حظيت بنصيب أوفر من التقدم و النمو الاقتصادي، فسكان هذه البلاد يكافحون في سبيل العيش الكريم نتيجة للانخفاض المستمر في مستوى الدخل الحقيقي، الذي يحصل عليه الفرد، مع ما نتج عن ذلك من انخفاض في مستويات التعليم و التغذية، الأمر الذي أدى إلى استمرار الانتاجية المنخفضة و مستوى الدخل القليل في هذه البلاد، إلا أن مواطن الداء فيما تعانيه هذه المناطق من مشاكل الغذاء، إنما يتركز في زيادة عدد السكان بشكل مطرد سنة بعد أخرى، و ضغطهم على الموارد الاقتصادية الفقيرة في نوعها و كمها.

و خلال منتصف السبعينات من القرن الماضي حدثت أزمة غذائية عالمية، حيث ارتفعت أسعار الطاقة واكبها ارتفاع اسعار الغذاء و زيادة عدد السكان، أدى كل ذلك إلى تراجع كبير في قدرة العديد من دول العجز الغذائي على استيراد احتياجاتها الغذائية، نتج عنه حدوث مجاعات كبيرة مست الكثير من الدول الفقيرة، و نظرا لتفاقم هذه الأزمة الغذائية، تزايد الاهتمام العالمي و الدولي بقضية الأمن الغذائي و اتجهت غالبية الدول أنذاك إلى محاولة حل مشكل العجز الغذائي عن طريق الاعتماد على نفسها في إنتاج الغذاء و التركيز على امكانياتها الذاتية لتفادي الضغوطات و التدخلات الخارجية.

إلا أنه و في إطار المتغيرات و المستجدات العالمية الجديدة، تحتم عليها التعامل الخارجي وتطور أسلوب توفير الغذاء و اتسع ليشتمل القيام بتنمية اقتصادية ضمن تخطيط واسع النطاق لحصر الموارد و الإمكانيات المتاحة و تحديد الاهداف المختلفة التي ترمي إليها الدولة، ثم محاولة رسم خطة عامة لاستغلال هذه الموارد و الامكانيات، في توقيت زمني ملائم يضمن تحقيق تلك الاهداف، و التي من أولوياتها في مجال المستوى الغذائي، إما إنتاج القدر الكافي من الغذاء الذي يلبي الاحتياجات المتزايدة له، أو توفير النقد الأجنبي اللازم للوفاء بفاتورة واردات الغذاء، إذا كانت الدولة لا تمتلك القدرات الزراعية التي تؤهلها لإنتاج هذا الغذاء.

و الوطن العربي كجزء مهم من هذا العالم تفاقم مشكل الانكشاف الغذائي فيه خلال العقدين الماضيين و بشكل واضح، إذ أصبح ضمن أكبر مناطق العجز الغذائي في العالم، هذه المشكلة عمقت كثيرا من علاقات التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية، مع ما يمثله ذلك من عبء كبير على ميزان المدفوعات و التعرض للضغوط الخارجية، و فقدان حرية اتخاذ القرار إلى جانب تفاقم خطر تهديد الأمن القومي العربي، بل أمن كل دولة عربية لوحدها.

تعود جذور هذه المشكلة في الأقطار العربية إلى ما شهدته هذه الأخيرة من تدهور مستمر لتنميتها الاقتصادية خاصة منذ بداية السبعينات، إذ أصبحت مساهمتها في توفير الغذاء متدنية جدا كما و استمرت هذه المساهمة بالانخفاض التدريجي و التذبذب خلال السنوات المختلفة، وقد صاحب هذا التراجع تغيرات ديمغرافية كبيرة و نزوح خطير من الريف إلى المدن، و كذا تنامي الطلب على المواد الغذائية، ونتيجة لذلك لجأت الأقطار العربية إلى الأسواق الخارجية لسد الفجوة الغذائية وتزايدت فاتورة الواردات الغذائية العربية، و تفاقمت تبعيتها الغذائية بجميع دلالاتها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية الخطيرة، وهو ما أثر سلبا على التنمية الاقتصادية ومدى فعاليتها.

من خلال ما سبق نعرض إشكالية البحث على النحو التالي :

كيف يمكن للأمن الغذائي أن يكون دافعا للوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية ؟ و ما مستوى الأمن الغذائي العربي و أداء التنمية الاقتصادية لتوفير الغذاء في الوطن العربي؟

و تتفرع هذه الإشكالية إلى تساؤلات أخرى فرعية هي :

- ماهي أهم سبل تحقيق الأمن الغذائي ؟
- فيما تتمثل أهم سياسات التنمية الاقتصادية في مجال الغذاء ؟
- هل يمتلك الوطن العربي الامكانيات الكافية التي تحقق له الطموحات على المستوى الغذائي ؟
- هل حقق التكامل الاقتصادي العربي و خاصة الزراعي أول خطوة في الاكتفاء الغذائي للمواطن العربي ؟

## الفرضيات

قصد الوصول إلى إجابات للتساؤلات السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

- إن أهم سبل تحقيق الأمن الغذائي هو تكوين مخزون إستراتيجي يوفر الغذاء في كل الأوقات و يقضي على الندرة النسبية للغذاء.
- تشتمل أهم سياسات التنمية الاقتصادية في مجال الغذاء على سياسة التنمية الزراعية التي تعمل على زيادة الانتاج الغذائي، وسياسة التنمية الصناعية من خلال إيجاد العملة الصعبة لتغطية فاتورة واردات الغذاء أو التركيز على الصناعة الغذائية، التي تعالج توفير الغذاء في الزمان و المكان المطلوبين.

- إن الوطن العربي يمتلك ثروة نباتية و حيوانية قادرة على تحقيق فائض غذائي، إذا أحسن استغلالها.
- لم يحقق التكامل الاقتصادي العربي و خاصة الزراعي أي خطوة هامة في مجال الاكتفاء الغذائي العربي

## مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع اعتمادا على مبررات ذاتية تمثلت في :

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال الأمن الغذائي و اكتشاف سبب العدد الهائل من ناقصي الغذاء في العالم؛
- معرفة جهود الدول العربية للتقليل من التبعية الغذائية للعالم الخارجي خاصة أن الأمن الغذائي في الآونة الأخيرة طرح جدلا كبيرا بين مختلف شرائح المجتمع العربي و العالمي؛

و مبررات موضوعية يمكن ذكرها في :

- محاولة إبراز علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية، والعكس علاقة التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي.
- إظهار امكانيات الوطن العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأهم الدول العربية الرائدة في مجال إنتاج الغذاء.
- معرفة حجم الفجوة الغذائية العربية، ومستوى الأمن الغذائي لدى المواطن العربي.

## أهمية الدراسة

يكتسب البحث أهميته؛ من أهمية الموضوع حيث أصبح من القضايا الاقتصادية المعاصرة على الصعيد العالمي، و قد حضي مؤخرا بالاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي نظرا لتصاعد خطر ناقصي الغذاء في العالم، بالإضافة إلى أن ربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية يعتبر ضمن الحلول و التدابير المعالجة لنقص الغذاء.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية و إظهار العلاقة بينهما؛
- معرفة الوضع الغذائي العالمي الراهن، و مستوى الجهود الدولية في مسار التنمية الاقتصادية و توفير الغذاء الكافي؛

- الوقوف عند بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال ربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية و كذا الإقتداء بتجاربها؛
- عرض حكم الدين الاسلامي في قضية الأمن الغذائي، وكيفية معالجته من وجهة نظر إسلامية؛
- تشخيص تطورات الإنتاج الزراعي و الصناعي الغذائي، و مدى مساهمته في الأمن الغذائي العربي؛
- الوقوف عند أبرز محاولات التكامل الاقتصادي و التنموي العربي؛

منهج و أدوات الدراسة

للوصول الى نتائج البحث و حل الإشكالية، و إعطاء التفاسير و إثبات مدى صحة الفرضيات استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي ألاستنتاجي، حيث أنه أنسب المناهج البحثية لتحقيق أهداف الدراسة أما المصادر المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس واقع اقتصادي، فهي الجداول والبيانات الاحصائية الصادرة عن المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة، و البنك الدولي، و المنظمة العربية للتنمية الزراعية و المنظمة العربية للصناعة و التعدين، وبعض التقارير السنوية عن الوضع الغذائي و الاقتصادي العربي الصادرة عن صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى بعض الملتقيات و الدراسات المهتمة بالبحث كما اعتمدنا على بعض الكتب و المقالات و بحوث منشورة و رسائل جامعية، لتوضيح الخلفية العلمية لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة

حضي موضوع الدراسة بإهتمامات كبيرة من المفكرين و الباحثين خاصة في الحقبة الأخيرة نظرا لتصاعد أزمة الغذاء العالمية، و تأثيراتها المتنامية على التنمية الاقتصادية، و هي متواصلة إلى حد الأن و قد أطلعنا على عدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث و هي كالتالي :

-حوشين كمال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جاءت الدراسة بعنوان **"**اشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر **"**، جامعة الجزائر، 2006، تناول الباحث مختلف المشاكل التي تحيط بالقطاع الزراعي الجزائري، وتسليط الضوء على واقع العقار الفلاحي وتطوراته، بالإضافة إلى عرض واقع الغذاء و الأمن الغذائي في الدول العربية و الجزائر، والمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق مستويات غذائية مقبولة.

-نواصري مختار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الدراسة بعنوان **"** واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي **"**، فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2003/2002، تعرضت الدراسة لأهمية و مكانة القطاع الفلاحي في الوطن العربي، و كذا معوقات و أبعاد التنمية الفلاحية في ظل التكامل الاقتصادي العربي و المتغيرات الاقتصادية الدولية، كما تناولت قضية الأمن الغذائي العربي و أبعاده الإستراتجية .

- زيدان زهية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جاءت الدراسة بعنوان " واقع و تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي – حالة الجزائر – " فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2001 تناولت الباحثة التبعية الغذائية في العالم العربي، و الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية و نتائج الاصلاحات الزراعية، و انعكاسات المتغيرات الاقتصادية في الساحة الدولية على الأمن الغذائي العربي والجزائري.

- رائد محمد مفضي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الدراسة بعنوان " الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي " كلية الشريعة و الدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن 2001/2000، تناول البحث استعراضا للسياسة الاقتصادية في مجال الأمن الغذائي للأردن و تطور الإنتاج المحلي بشقيه النباتي و الحيواني، كما تطرق الباحث إلى منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق دور الدولة في توفير الغذاء و تفعيل الضمانات الاسلامية لنجاح تحقيق الأمن الغذائي .

- جميلة لرقام، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الدراسة جاءت بعنوان "مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي "، فرع تخطيط، جامعة الجزائر ، 1997/1996 تناولت الباحثة وضعية الانتاج الزراعي في العالم لتلك الفترة، و توضيح أهمية النشاط الزراعي مع الاشارة إلى الزراعة الأمريكية، ثم مكانة الزراعة في الاقتصاد الجزائري و مساهمة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري.

- عبيرات مقدم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الدراسة بعنوان " التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها و آفاقها " فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 1995/1994 تناولت الدراسة سياسات و مؤشرات التنمية الزراعية في الوطن العربي و التجارة الزراعية العربية، كما حللت الدراسة الفجوة الغذائية العربية و خاصة الفجوة الحبوبية، و استخلصت المعوقات التي فاقمت من حجم هذه الفجوة الغذائية، و في الأخير عرضت آفاق التنمية الزراعية في إطار التكامل الزراعي العربي.

## حدود الدراسة

تحددت هذه الدراسة بالمجالات التالية :

المجال المكاني: إن موضوع البحث لا يمكن حصره في مكان واحد، فالأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ظاهرتان شهدتهما أغلب دول العالم و بنسب متفاوتة، لذا تم دراسة البحث على مستوى الوطن العربي مع الإشارة إلى بعض التجارب المهمة في مجال الموضوع و هما تجربتا الهند والصين.

المجال الزماني : يبدأ الاطار الزماني لبحثنا هذا من بدية التسعينات إلى غاية عام 2009، و بعض التوقعات لسنوات قادمة متفرقة.

الجانب الموضوعي **:** بما أن موضوع الدراسة واسع، و يمكن معالجته من عدة جوانب منها الجانب القانوني و جانب علم الاجتماع و الجانب الاقتصادي، و بما أننا مهتمين بالجانب الاقتصادي إرتأينا أن تكون دراستنا مرتكزة على الجوانب الاقتصادية لمختلف تأثيرات الأمن الغذائي و حلول التنمية الاقتصادية لمشكلة الغذاء.

## صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد الدراسة هي تضارب البيانات و الاحصائيات بين منظمة الأغذية و الزراعة و البنك الدولي و التقارير الاقتصادية العربية، مما أدى إلى صعوبات أكثر في إختيار أقربها إلى الحقيقة، كما أن هناك بعض النقص في الكتب التي تعالج الأمن الغذائي، ونظرا لأن موضوع البحث هو موضوع شامل و تتشعب فروعه، فكان من الصعب حصر موضوع الدراسة.

## أقسام الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة المحددة سلفا، قسمنا موضوع البحث إلى ثلاث فصول و مقدمة و خاتمة حيث كان:

- الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، و قد قسم إلى أربعة مباحث، تناول أهم الاساسيات و الأبجديات التي يجب معرفتها في الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية .
- الفصل الثاني : علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية ، وقد قسم هو الأخر إلى أربعة مباحث، تناولنا فيه الطرق الموضوعية و الوصفية لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى كل دولة، ثم على المستوى العالمي و إظهار العلاقة التبادلية بين الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، و التطرق إلى أبرز هيئتين عالميتين في هذا المجال منظمة التغذية و الزراعة العالمية و البنك الدولي، وأخيرا تناولنا تجربة أهم دولتين شهدتا إنفجارا سكانيا في العالم (الهند و الصين ) ساهم هذا الإنفجار في تفاقم مشكلة الغذاء و حد من نتائج التنمية الاقتصادية، و كيف نجحت هاتين الدولتين في التخفيف من حدة الوضع و تفعيل دور التنمية الاقتصادية.
- الفصل الثالث : مشكلة الأمن الغذائي و حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، و قد تطرقنا فيه إلى الامكانيات المختلفة التي يتوافر عليها الوطن العربي و حالة التنمية الاقتصادية و واقع الأمن الغذائي و مستوى الانتاج الزراعي و الصناعي و مقدار التجارة العربية البينية و خاصة الزراعية، باعتبارها أنجع حل لتبادل الغذاء و التخفيف من وطأة نقصه،

وعرض أهم و أبرز الانجازات المتخذة لتوفير الغذاء و تنمية التبادلات الاقتصادية بين الدول العربية.

# الفصل 1
# الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية

أوضح المؤتمر العالمي للغذاء، الذي عقد في روما خلال شهر نوفمبر 1974، أن الجوع في العالم قد أصبح حقيقة مخيفة، إذ لم يعد في استطاعت الدول النامية خاصة التي تتزايد وارداتها من المواد الغذائية بصفة مستمرة، التصدي للتدهور العميق في وضعها الغذائي ، فبسب الآثار المتتالية لأسعار المنتجات الزراعية المرتفعة نتيجة لزيادة أسعار المنتجات البترولية ومشتقاتها، فإن غالبية هذه الدول قد وجدت نفسها عاجزة عن توفير الموارد الضرورية لسد حاجياتها الغذائية، أضف إلى هذا أنه في الوقت الذي تشتد فيه حاجة هذه الدول إلى المواد الغذائية، فإن المعونات التقليدية التي تقدمها الدول المتقدمة المصدرة لهذه المواد قد بدأت تتناقص، مما دفعها ويدفعها جديا للخروج من هذه الأزمة وتحقيق أمنا غذائيا ذاتيا، وقد تعزز هذا الهدف بالاهتمام بالنمو والتنمية الاقتصادية، خصوصا بعد نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أولتها اهتماما كبيرا وواسعا، لا من قبل الاقتصاديين فحسب بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المحلية والدولية كونها تتضمن جملة من الأمور فتشمل النمو و ارتفاع دخل الفرد، وكل ما من شأنه أن يُحسن ويُرقي العناصر الأساسية لحياة أفضل مثل التقدم في التعلم والصحة وبيئة نظيفة...، و أهمها الغذاء الذي هو محرك الإنسان، هذا الأخير الذي هو القيمة الأولى في كل مكان وزمان والدافع الأول لعجلة التنمية الاقتصادية، و في محاولة للإلمام بالجوانب الأولية و الأساسية للأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، يتضمن الفصل الأول المباحث التالية :

- المبحث الأول:ماهية الأمن الغذائي
- المبحث الثاني:نتائج ضعف مستوى الأمن الغذائي
- المبحث الثالث:أساسيات حول التنمية الاقتصادية
- المبحث الرابع:محددات مستوى التنمية الاقتصادية

## 1.1. ماهية الأمن الغذائي

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تحظى باهتمام معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وخاصتا على الصعيد الإفريقي والعربي، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، فضلا عن الأسباب الطبيعية من انتشار ظواهر الجفاف والتصحر وغيرها من العوامل الطبيعية.

### 1.1.1.مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي

للإلمام بظاهرة الأمن الغذائي يجب التطرق أولا إلى:

#### 1.1.1.1.مفهوم الأمن الغذائي

هناك عدة مفاهيم أُطلقت على الأمن الغذائي يمكن إدراج بعضها فيما يلي:

##### 1.1.1.1.1.التعريف الأول

الأمن الغذائي هو الأمن الذي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ ، يلبي احتياجاتهم للتغذية وأذواقهم الغذائية، ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط، أما الأمن الغذائي للأسرة فهو تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة حيث يكون الأفراد الذين يعيشون داخل الأسرة هم محور الاهتمام.[1] (ص8)

##### 2.1.1.1.1.التعريف الثاني

هو توفير احتياجات المجتمع من متطلبات الغذاء الأساسية من أجل حياة الإنسان، بما يضمن له حدا أدنى من هذه المتطلبات بشكل منتظم ومستديم، لجميع الأفراد في حدود دخولهم المتاحة، ولا يعني الأمن الغذائي وجود الطعام في الأسواق فحسب، بل أن الموقع الصحيح للأمن الغذائي ينطوي على مدى مقدرة الناس على شراء الطعام المتوفر في الأسواق، أو بمعنى آخر هل يمكنهم شراء ما يكفيهم من طعام جيد لهم ولجميع أفراد أسرهم في حدود قدرتهم الشرائية.[2] (ص1)

##### 3.1.1.1.1.التعريف الثالث

هو قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية
[3](ص 1).

و بهذا فالأمن الغذائي يتحدد في أي دولة بمقدرة تلك الدولة أو حكومتها على توفير وسد حاجة شعبها من غذاء متكامل يتضمن المجموعات الغذائية الضرورية(النشويات، الكربوهيدرات،

السكريات، الزيوت)، بما يحقق لكل فرد سعرات حرارية يومية توفر له الطاقة اللازمة للقيام بأعماله اليومية في شكل عادي، وتوفير هذا الغذاء يكون من الإنتاج الوطني أو عن طريق استيراده من الخارج.

و من خلال ما سبق نلاحظ أن الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاث مرتكزات أساسية وهي:

- ❖ وفرة السلع الغذائية الضرورية ؛
- ❖ وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم ؛
- ❖ أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين ؛

## 2.1.1.1.جوانب ذات صلة بالأمن الغذائي

هناك اتفاق بين واضعي المفاهيم المختلفة للأمن الغذائي حول تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في معظم البلدان النامية بمرور الزمن، فمفهوم الأمن الغذائي يتحدد بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية والإستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع، إذ يجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل هذه الأبعاد بأوزان نسبية تراها السلطة العليا، كما أنه يجب الإلمام ببعض المصطلحات التي يَنبني عليها الأمن الغذائي وهي:

### 1.2.1.1.1.مفهوم الاكتفاء الذاتي

إن مفهوم الأمن الغذائي يعتبر أوسع وأشمل من الاكتفاء الذاتي، ويمكن تعريف هذا الأخير على أنه "هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".[4] (ص 2)

فهو إذا يعني الأمن الغذائي الذاتي دون ما حاجة إلى الآخرين، أي أن القطر أو الدولة أو مجموعة الدول المرتبطة في إطار معين (سوق مشتركة مثلا) تريد أن تكتفي ذاتيا في تأمين الاحتياجات الغذائية لسكانها بصورة كاملة ، فلا تكون عرضة لأي قدر من المخاطر التي قد تفرضها ظروف خارجية، وذلك باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية، فلا تحتاج إلى إنفاق أموال في الخارج هي بحاجة إليها في الداخل.[5] (ص72)

إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم ؛
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي ؛
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا ؛
- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم ؛

فمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل يعتبر مفهوما غامضا وغير واضح ، إذ لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل شحنة إيديولوجية واضحة.

و يتعلق التحفظ الثاني بنسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية أو الحد المتوسط أو الحد الأعلى؟ فلابد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات أو المجتمع موضع الدراسة.

كما يعتبر التحفظ الثالث أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، وقد يقرر أحد الأقطار المُضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفه تضحيات اقتصادية و اجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

أما التحفظ الأخير فيتعلق بمدى العقلانية في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش، لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيد.

كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلى أو إنتاج خارجي.

وهناك اعتبار آخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.[4] (ص3)

إذا نستنتج من هذا التحليل، أن الأمن الغذائي وتحقيقه قد يكون أيسر من تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولأن هذا الأخير يتطلب استخدام عقلاني ورشيد للموارد ، وكذا توجيهها لتفعيل وتنمية الطاقات الإنتاجية المحلية، وهذا ما قد يكون من الصعب تحقيقه في كثير من الدول النامية.

### 2.2.1.1.1.أنواع الأمن الغذائي

هناك من الاقتصاديين من قسم الأمن الغذائي إلى:

#### 1.2.2.1.1.1.الأمن الغذائي المطلق

و يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو ما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي، وهو صعب التحقق كما أنه يعوق عمليات التبادل التجاري بين الدول، مما يؤدي إلى القضاء على الميزة النسبية التي توجد بالدولة.

#### 2.2.2.1.1.1.الأمن الغذائي النسبي

يعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع الأساسية والمواد الغذائية محليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

و نلاحظ أن المعنَيين لا يختلفان كثير عن مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وإنما يكمن الاختلاف في الاصطلاح وكذا طريقة التحقيق.

## 3.2.1.1.1.مفهوم أمان الغذاء

لفهم أمان الغذاء يجب أولا أن نُعرج على مفهوم الغذاء، الذي يُعتبر من العناصر الأساسية والحاجات الضرورية التي تضمن بقاء الإنسان، ومنذ البدايات الأولى للمجتمع انصب جهد الإنسان على تأمين حاجاته الغذائية، التي تُمكنه من استهلاك كميات كافية من السعرات الحرارية غير أن الإنسان في حالات كثيرة خاصة في الدول النامية، يجد أن غذائه يحتوي على الحد الأدنى من السعرات الحرارية، إذ هذه الكمية لا تشكل القدر الكافي من العناصر الأساسية لجسم الإنسان حتى ينمو بشكل سليم ومتوازن، كما نجد أنه في كثير من الأحيان يستهلك كميات كبيرة من الغذاء ولكنها تكون فقيرة من حيث المكونات الأساسية التي يحتاج إليها الجسم، فهو يحتاج إلى استهلاك غذاء سليم وصحي يفيده من الناحية الفيزيولوجية ، إذ يوفر التوازن الحيوي له، ويتكون من المكونات الأساسية التالية:

(الماء بنسبة 63%، البروتين بنسبة 17%، الدهون بنسبة 12%، الأملاح المعدنية بنسبة 7%، السكريات 1%)، فهذه هي العناصر أساسية لتحقيق وجبة غذائية متكاملة يستفيد الجسم منها، ويكون بذلك قادرا على أداء وظائفه بشكل جيد، حيث نلاحظ في عالمنا اليوم العديد من الشعوب التي تعاني من نقص الغذاء وفي حالات كثيرة من سوء تغذية، إذ لا يكون بوسع الفرد توفير السعرات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو الجسم، والبقاء على قيد الحياة، فالحد الأدنى المطلوب منها لا ينبغي أن يقل عن 40 غرام من البروتينات، ولا أن تنخفض السعرات الحرارية عن 2300 وحدة[6] (ص229) هذا عن مفهوم الغذاء وأهم المعايير الواجب توافرها في الوجبة الكاملة .

أما عن أمان الغذاء ففي تقرير عن دوره في الصحة والتنمية تذكر منظمة الصحة العالمية "لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشتمل على محتوى غذائي وافي باحتياجات الجسم، ولكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يُعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم" وتُعرف منظمة الصحة العالمية أمان الغذاء بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات الإنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي".[5] (ص83)

و لهذا فإن أمان الغذاء هو عملية تسلسلية لصيقة بالغذاء من مرحلة إنتاجه من طرف الفلاح إلى غاية استهلاكه من طرف المستهلك الأخير، هذا الأخير الذي يكتسب الحق في سلامة غذائه كأحد أهم الحقوق التي يكتسبها بمجرد ولادته، والذي يتفرع عن الحق الأصلي وهو حق الإنسان في الحياة وسلامة البدن، وحماية الصحة العامة، ويتعلق ذلك الحق بحماية وحفظ المادة الغذائية التي يستمد منها

حياته، ويترتب على الاعتداء عليه ما يترتب على الاعتداء على الحقوق الأولية الأخرى. [7] (ص26)

و هكذا يتضح أن قضية أمان الغذاء لا تتوقف عند مرحلة الإنتاج الزراعي، ولا تقتصر عليها ولكنها تمتد لتُلازم المراحل التي تليها حتى لحظة الاستهلاك ذاتها، نظرا ما للغذاء وتوفره وأمانه من أهمية في التأثير على الحياة الاجتماعية و الاقتصادية وحتى السياسية في أي دولة، وهذا ما يمكن بالاصطلاح عليه بأبعاد الأمن الغذائي.

## 2.1.1.أبعاد الأمن الغذائي

إن تحقيق نمو اقتصادي مستمر وبوتيرة جيدة، لا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة حل مشكلة الأمن الغذائي التي بدورها ترتبط بمدى قدرتنا على زيادة مساحة الأراضي الزراعية، ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتطوير إنتاجية العمل المتدنية جدا من خلال التدريب والتأهيل المستمرين، كما أن توفير الغذاء بأسعار شعبية مدعومة للجميع يسمح بزيادة وتحرير طاقات العمل الكامنة العقلية و الفيزيولوجية في كل القطاعات الاقتصادية، وبهذا يعتبر الأمن الغذائي أحد الضروريات الإستراتيجية لتحقيق الأمن الوطني الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي...الخ، فهو يضاهي في أهميته السيادة الوطنية ، ومن هنا تتمثل أهم أبعاده فيما يلي:

### 1.2.1.1.البعد السياسي

يعتبر الغذاء سلاح إستراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستغل هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة، والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها، حتى تضل تابعة لها، إذ كيف على الدول التي لا تملك تحقيق سلعها الغذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية (القمح، الذرة..)، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية، وكذلك لأسعارها فنجد عدد محدود جدا من الدول الغنية تحتكر السوق العالمية لهذه المحاصيل، وبذلك فإن الدول المتقدمة من خلال سيطرتها على المواد الغذائية، تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى هذا الغذاء كأداة فعالة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم.[6] (ص239)

و لهذا أعتبر الأمن الغذائي منذ الستينات كأحد ضوابط الأمن القومي بعد أن أخذت بعض الدول المصدرة للغذاء، مستغلة حاجة بعض الدول له، وتزايد هذه الحاجة بصورة مطردة تلوح باستخدام الغذاء كسلاح لتطويع هذه الدول ووضعها في دائرة نفوذها السياسي و الاقتصادي خاصة في أثناء الحرب الباردة، التي كانت مستعمرة بين القوتين الكبيرتين في ذلك الوقت، وهما: دول المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، وقد ترجم الرئيس الأمريكي الأسبق جير الدفورد في مطلع السبعينات هذا البعد السياسي

للقضية الغذائية عندما قال "لسنا مضطرين لإرسال جيوشنا لاحتلال مناطق في الدول النامية، لأنه سوف يأت اليوم الذي يدعوننا فيه للتواجد في أراضيهم مقابل الغذاء" ، ورغم انهيار المعسكر الشرقي و انفراط عقده (1991) وقيام النظام العالمي الجديد الذي لم تتبلور ملامحه وأبعاده بشكل واضح بعد، إلا أن قضية الأمن الغذائي لا تزال قضية تشكل هاجسا يقلق الكثير من الدول النامية التي مازالت تعتمد في سد معظم احتياجاتها المتزايدة من الغذاء على الاستيراد من الخارج، لأنها لا تضمن استمرارية إمدادات الغذاء بصورة منتظمة آنيا ومستقبلا، ومنه فالمواد الغذائية يمكن أن تتحول من مجرد سلع عادية تباع وتشترى في الأسواق الدولية[8] (ص96 )بالأسعار التي تحددها الاعتبارات الاقتصادية أو الفنية لجانبي العرض والطلب إلى سلع إستراتيجية، شأنها شأن المعدات العسكرية أو السلاح، بمعنى أنها تباع وتشتري بأثمان سياسية تفوق بكثير الأثمان العادية التي تحددها الظروف المعتادة للعرض والطلب، ففي هذه الحالة يضطر العاجزون عن توفير الغذاء لأنفسهم محليا، أن يدفعوا الثمن السياسي الذي يفرضه الآخرون، أي الذين يحتكرون إنتاج وتسويق هذه المواد الغذائية الضرورية، والأمثلة على ذلك كثيرة منها عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببيع القمح إلى ما كان يسمي سابقا بالاتحاد السوفياتي، في السنوات الأخيرة لفترة "الحرب الباردة"، وذلك بأسعار سياسية باهظة تخدم مصالحها.

كما أن الدولة العربية السعودية قد قامت بإنتاج القمح محليا بتكلفة إنتاج تقدر بأضعاف التكلفة لو قامت باستيراده من الخارج، إلى أن هدفها كان تفادي الاضطرار إلى دفع أثمان سياسية تفوق أثمانه الاقتصادية في أي وقت من الأوقات.

### 2.2.1.1.البعد الاقتصادي

الغذاء بالإضافة إلى كونه سلعة اقتصادية، مثل كل السلع الأخرى ينتج ليباع ثم يستهلك وتحدد له أثمان اقتصادية طبقا لظروف إنتاجه وظروف الطلب عليه، فإنه من منظور "مفهوم الأمن الغذائي"، يعتبر سلعة إستراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها، ويتعين توفيرها لمستهلكيها، من القادرين وغير القادرين على دفع أثمانها الاقتصادية على السواء، إذ أنه من أوجب واجبات المسؤولين ومن بأيديهم السلطة في دول العالم أن يوفروا القدر اللازم من الغذاء الضروري لشعوبهم وخاصة لمحدودي الدخل، وهكذا تأخذ الحكومات على عاتقها مسؤولية توفير الغذاء بأسعار منخفضة أي بأسعار اجتماعية، وهي أسعار تقل عموما عن الأسعار التي تتحدد في الأسواق طبقا لقوى العرض والطلب، وتتحمل الحكومة الفرق بين "ثمن الغذاء الاقتصادي" و"ثمنه الاجتماعي"، ومن هنا يُمكن القول أيضا بأنه لمشكلة العجز الغذائي أبعاد اجتماعية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية المرتبطة بتكلفة إنتاجها وأثمان الحصول عليها، وفي الواقع فإن حكومات كثيرة لدول العجز الغذائي، تضطر إلى شراء كميات من المواد الغذائية الضرورية بالأثمان الحرة السائدة في الأسواق الداخلية أو

الخارجية، ثم تقوم بإعادة بيعها بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الشراء، كما أنها قد تعتمد إلى تحقيق نفس الهدف عن طريق منح معونات مالية أو إعفاءات ضريبية لمنتجي أو مستوردي السلع الغذائية على أن يلتزم هؤلاء ببيعها بأسعار منخفضة، تكون في متناول محدودي الدخل من السكان[9] (ص371).

### 3.2.1.1.البعد الاجتماعي

إن تحقيق الأمن الغذائي بمعناه الشامل يعتمد على عناصر ومُقومات عدة مترابطة ومتداخلة، تمثل كل منها حلقة أو ثغرة، إذا لم تُسد أو تُؤمن أمكن من خلالها تهديد الأمن القومي للمجتمع، حيث أصبح إنتاج وتوفير الغذاء محكوما بسياسات بعض الدول، والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح رئيسي في محاصرة الشعوب الضعيفة بهدف تطويعها وإخضاعها لمصالحها الخاصة، وبالتالي فإن عدم الأمن الغذائي يعتبر من أهم المهددات الخارجية لأمن وسيادة المجتمعات، وكذلك من أقوى أسباب تفشي الجريمة وظهور الأمراض والظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية في المجتمع[ 10] (ص66)، ومن المعلوم أن عدم توافر المقادير الكافية من الغذاء لا يؤدي فقط إلى سوء الأوضاع الصحية وزيادة معدلات الوفيات بين الأطفال، و انخفاض متوسطات الحياة للكبار، وإنما يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاجية وما يترتب على ذلك من انخفاض للدخول[11] (ص63 )، وفي المقابل فإن ارتفاع الجريمة وعدم الأمن الاجتماعي يؤدي كذلك إلى نقص الإنتاج، ويؤثر سلبا على الأمن الغذائي في المجتمع حيث يصبح المجتمع تابعا للمستثمرين والمنتجين، وربما يتدهور الأمن الاجتماعي لدرجة كبيرة تؤدي إلى توقف الإنتاج بصورة كاملة، كما هو الحال في كثير من مناطق إنتاج الغذاء، مما سبق يتضح أن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي علاقة تماثلية، حيث أن كل منهما يؤدي لتحقيق الآخر على النحو التالي:

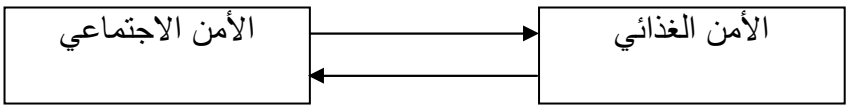


و بالرغم من هذه العلاقة التماثلية بين الأمن الاجتماعي والأمن الغذائي، إلا أنه في معظم الأحيان وفي كثير من المجتمعات نجد أن عدم توفر الأمن الغذائي هو سبب عدم أو تدني مستوى الأمن الاجتماعي وذلك للأسباب التالية:

أولا: في معظم الأوقات ومعظم المجتمعات يحدث عدم توفر الأمن الغذائي بسبب عوامل عدة مثل الكوارث الطبيعية (الجفاف، التصحر، الفيضانات) و السياسات الزراعية و الاقتصادية الغير ملائمة، وعوامل سكانية مثل ارتفاع معدلات الهجرة (الريفية- الحضرية ) والنمو السكاني[10] (ص67 ).

ثانيا: تعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي تجسيدا للعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع، الذي يُلزم فيه المجتمع أفراده بالالتزام بقواعد الضبط الاجتماعي في سلوكهم وتعاملهم مقابل تمكينهم من الحصول على إشباع احتياجاتهم الأساسية

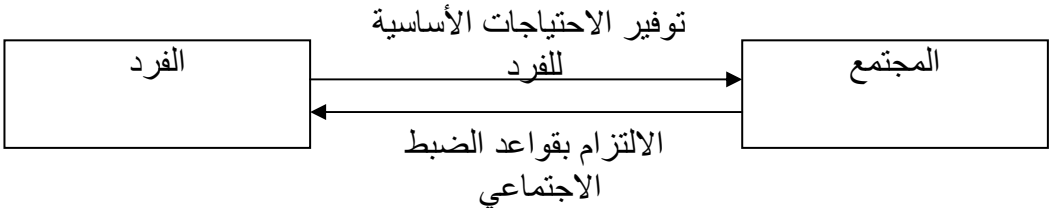


فعندما لا يُمكن المجتمع الفرد إشباع أي من احتياجاته ، يبدأ يظهر للمجتمع بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها، والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع، ويكون هذا التعارض قويا ومؤثرا للأمن الاجتماعي كلما كانت الحاجة التي يتم إشباعها أقرب لقمة الهرم، وبالتالي فإن الإنسان عندما يفقد الأمن الغذائي وهو من أهم احتياجاته الفيزيولوجية ويأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لسلم احتياجاته وقبل حاجته للأمن الاجتماعي الذي يأتي في المرتبة الثانية، لا يأبه كثيرا لقواعد الضبط الاجتماعي، بينما عندما لا يتاح لأفراد المجتمع إشباع حاجة تحقيق الذات والنفس تأتي في آخر سلم احتياجاتهم، فعادتا ما يكون تعبيرهم عن عدم رضائهم عن ذلك بصورة سليمة وبقليل من تجاوز قواعد الضبط الاجتماعي، ولذلك يعد عدم الأمن الغذائي من أهم أسباب انتشار الجريمة وعدم الأمن والطمأنينة، حيث يرى أفراد المجتمع أنهم في خلل من عقدهم الاجتماعي مع المجتمع الذي لم يُمكنهم من الحصول على أهم احتياجاتهم، وبالتالي يعتبر عدم توفر الأمن الغذائي في الأعداد الكبيرة من السكان و في مناطق كثيرة من العالم من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي وحتى الدولي.[ 10] (ص69 )

## 3.1.1.المشكلة الغذائية

لقد ظهرت مشكلة العجز الغذائي في الدول النامية مع مطلع السبعينات، وذلك عندما أصبحت حكومات هذه الدول عاجزة عن توفير كثير من الاحتياجات الغذائية الأساسية لنسبة كبيرة من السكان، وأيا كانت الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة، فالمهم أن ما يقارب من ربع سكان العالم أصبح يواجه نقصا في الغذاء أو سوء تغذية، وهذه هي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أو التقليل من أهميتها وخطورة آثارها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ومما يزيد الأمر تعقيدا أن الحلول المفترضة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي كثيرة ومتباينة، تختلف تبعا لاختلاف وجهات النظر في تشخيص المشكلة وتحديد أسبابها.

### 1.3.1.1.طبيعة المشكلة الغذائية

لقد قدم توماس مالتس في مقالة له عن السكان عام 1798، وجهة نظر متشائمة عن مشكلة الغذاء إذا أوضح أن نمو الإنتاج الغذائي على شكل متوالية حسابية، لن يستطيع أن يكفي الزيادة في السكان التي تتخذ شكل متتالية هندسية، ولذا فقد طالب بتنظيم عدد السكان، وفيما يبدو أن الثورة الزراعية و استغلال الأراضي وتحسين وسائل النقل و ابتكار المخصبات الكيماوية...الخ، قد أضاع لفترة من الوقت تحذيرات مالتس[12] (ص364)، إذ يواجه العالم في الآونة الحاضرة مشكلة حادة تتعلق بعدم كفاية الغذاء على المستوى العالمي لمواجهة احتياجات سكان الأرض، ومشكلة الغذاء هي مشكلة نسبية بين البلدان النامية والدول المتقدمة ، فهي وإن كانت تتمثل في عدم الوصول إلى الحد الأدنى للغذاء في البلاد النامية ، فهي تتمثل في البلاد المتقدمة في محاولة المحافظة على المستوى الغذائي المرتفع الذي تتمتع به هذه البلاد، وبالتالي فإن أي انخفاض عن المستوى السائد يعتبر في حد ذاته حدوث مشكلة غذائية لأي من هذه البلاد[13] (ص292)، وللمشكلة الغذائية جانبان:

جانب الكمية وجانب النوعية، فتُعنى مشكلة النوعية بحصول الفرد على الغذاء اليومي، الذي تتوافر فيه العناصر الغذائية المطلوبة من بروتين ونشويات ودهون وسكريات وأملاح معدنية و فيتامينات بحدود دنيا، تُبقي على صحته في حالة جيدة، وتساعد على نمو الصغار نموا سليما، أما مشكلة الكمية فتُعنى بتوافر الموارد الأساسية من الغذاء، والتي تتمثل في بعض المنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح والأرز والذرة و البقوليات وغيرها من الحبوب، التي تساهم في توفير الطاقة الحرارية اللازمة لنشاط الإنسان وحركته، وبالرغم من أهمية مشكلة نوعية الغذاء الذي يحصل عليه الفرد، إلا أنها ليست هي محور الاهتمام عند مناقشة مشكلة الغذاء في العالم[13] (ص293)،بل يتم التركيز على كمية الغذاء الموجهة لتلبية وتسديد حاجات الأفراد.

### 2.3.1.1.أسباب المشكلة الغذائية

يرجع السبب الرئيسي للمشكلة الغذائية في العالم، وخاصة الدول النامية إلى عدم التوازن بين الطلب على المواد الغذائية، وبين العرض من المواد الغذائية، أو بمعنى آخر، فإنها ترجع إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية و انخفاض العرض من المواد الغذائية، إضافتا إلى ذلك هناك عدة عوامل وأسباب أخرى، أدت إلى تفاقم وتطور مشكلة الغذاء في العالم عامة والدول النامية خاصة.

#### 1.2.3.1.1.الطلب على الغذاء

يرجع الاهتمام بجانب الطلب على الغذاء إلى ما يمثله الإنفاق على الغذاء من أهمية في الإنفاق الاستهلاكي للفئات الحاصلة على الدخل، وتشير الدراسات إلى أن معظم الدخل في الدول النامية

يوجه إلى الإنفاق على الغذاء بصفة خاصة، لذا لابد من ذكر العوامل المحددة للطلب على الغذاء كي يمكن حصر أهم أسباب المشكلة الغذائية من جهة الطلب:

العوامل المحددة للطلب على الغذاء:

إن الهدف الأساسي من الطلب على الغذاء، يتمثل في إشباع احتياجات الفرد ورغباته الضرورية، لذلك فهو يخضع لعدة عوامل تحدد حجمه ونوعه وأهمها:

### 1.1.2.3.1.1.عدد السكان ومعدل النمو السكاني

أكدت معظم التقارير والأبحاث السابقة إلى أن عدد السكان، ومعدل النمو السكاني يعتبران من أهم العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية، نظرا للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، واتجاه مرونة الطلب الدخلية على الغذاء إلى التناقص كلما زاد الدخل الفردي ومعدل نموه، حيث توجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان و معدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى.

### 1.1.1.2.3.1.1.عدد السكان

تؤثر الزيادة السكانية في الطلب على الغذاء من خلال ثلاث جوانب: أولها الجانب الكمي، وثانيها الجانب النوعي، وثالثها الجانب التوزيعي.

و يتمثل الجانب الكمي في أثر زيادة أعداد السكان على الطلب على الغذاء فمن المتوقع، أنه كلما زاد عدد السكان، زاد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

و الجانب النوعي، ويتمثل في أثر نوعية السكان من حيث المستوى التعليمي والكفاءة الإنتاجية على الطلب على الغذاء.

أما الجانب الأخير فيتمثل في جانب التوزيع الجغرافي للزيادة السكانية، إذ من الملاحظ أن الزيادة السكانية دائما مصحوبة بزيادة الحجم المطلق والنسبي لسكان الحضر، وذلك نتيجة للهجرة الداخلية للسكان من الريف إلى المدن بحثا عن فرص أفضل للتوظيف في قطاعات الصناعة والخدمات[3] (ص95-96).

### 2.3.1.1 .2.1.1.ارتفاع معدل نمو السكان

تواجه الدول النامية بصفة عامة ما يمكن أن يطلق عليه "الانفجار السكاني"، بمعنى أن معدل النمو السكاني يزداد بزيادة سريعة، تتراوح بين 2% إلى 3% سنويا، وتأتي الزيادة الطبيعية في السكان من زيادة معدل المواليد عن معدل الوفيات ومما تجدر الإشارة إليه، أنه إذا كان معدل المواليد في الدول النامية مرتفعا في الوقت الحاضر بالنسبة لنظيره في الدول المتقدمة، فإن هذه المجموعة الأخيرة من الدول لم تشهد مثل هذه الظاهرة خلال المراحل الأولى لتصنيعها في القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر، مما ساعدها كثيرا على التغلب على عقبات التنمية، أيضا فإن انخفاض معدل الوفيات في الدول المتقدمة عن نظيره في الدول النامية قد استغرق سنوات عديدة ليصل إلى مستواه الحالي، أما في الدول النامية، فإن انخفاض هذا المعدل قد تحقق في فترة قصيرة بسبب التقدم الطبي ووسائل العلاج..الخ وبمعنى آخر، فإن انخفاض معدل الوفيات في الدول المتقدمة قد جاء بصورة تدريجية، أما في الدول النامية فإن هذا المعدل قد انخفض دون ارتباط بمستوى النمو الاقتصادي، ولكن نتيجة للتقدم في الخدمات الصحية [ 12] (ص367).

و لهذا فإن ارتفاع السكان في الدول النامية يمثل عبئا ثقيلا على تطورها الاقتصادي، ذلك لأنه يؤدي إلى انخفاض معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، وإن كان الاعتقاد السائد أن زيادة عدد السكان في دولة ما، إنما يؤدي إلى زيادة قوة العمل بها فتصبح أكثر قدرة على زيادة ناتجها القومي، ولكنه اعتقاد خاطئ وذلك لأن أمام هذه القوة من العمل يوجد عدم إمكانية زيادة الأراضي القابلة للاستزراع، إلى جانب عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لذلك.

يؤدي كل هذا إلى عدم قدرة الدولة على توظيف قوة العمل المتاحة لديها بالكامل، ومن ثم قد تبقي معظمها في حالة بطالة.

و بالإضافة إلى ما سبق ، فإن الزيادة في القوة العاملة تعتبر إضافة إلى عدد المستهلكين، إذ أن هذه الزيادة ستؤدي بالضرورة في ظل ظروف معينة إلى نقص الفائض المتاح، بل وقد تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية و الاستهلاكية، وبالتالي إلى ضعف مقدرة الدولة على استيراد وسائل الإنتاج الممكن وضعها في خدمة تطورها الاقتصادي.

### 2.1.2.3.1.1.زيادة متوسط الدخل الفردي

على الرغم مما تواجهه الدول النامية من مشكلات التخلف وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إذا ما قُورن بمثيله في الدول المتقدمة، فإن هذا المتوسط يتزايد نسبيا نتيجة للجهود التي تبذلها هذه الدول في سبيل التنمية الاقتصادية، وغني عن البيان أن جزءا فقط من الزيادة في الدخل هو الذي يتم إنفاقه على المواد الغذائية، ويتوقف مقدار هذا الجزء على مرونة الطلب الدخلية على الغذاء، وهي مرونة مرتفعة في الدول النامية أكثر من غيرها في الدول المتقدمة، كما أنها مرتفعة في فئات الدخول المنخفضة عنها في فئات الدخول المرتفعة في الدولة، أي أنه سيترتب على زيادة متوسط دخل الفرد وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح فئات الدخل المحدود، زيادة حجم الاستهلاك وبصفة خاصة من المواد الغذائية.[ 12] (ص369)

### 3.1.2.3.1.1.عجز السياسات الاقتصادية

تواجه السياسات الاقتصادية الداخلية في البلاد النامية تراكمات سلبية أثرت على القطاع الزراعي بصفة عامة وعلى إنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية الغذائية بصفة خاصة، مما أدى إلى

عدم ملاحقة معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي الغذائي لمعدلات الطلب على الغذاء، وعلى سبيل المثال، أن السياسات الاستثمارية في معظم الدول النامية، كانت قد غَالت في فترة الستينات والسبعينات في محاباة كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي على حساب النشاط الزراعي، الذي حُرم من أي استثمارات جديدة، وكذلك السياسات التجارية التي أُتُبعت في السنوات السابقة في معظم الدول النامية ذات العجز، فقد عمدت هذه السياسات إلى حماية الصناعات المحلية، مما أدى في النهاية إلى تحمل المنتجين المحليين للغذاء ضرائب ضمنية عالية أثرت إلى حد كبير على حوافز الإنتاج لديهم [14] (ص389)، ونفس الشيء يمكن أن يقال على السياسة السعرية، إذ عَملت دائما في غير صالح الإنتاج الزراعي، وبالتالي إلى اختلال مستوى التبادل بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما أدى إلى تراجع مستوى المنتجات الزراعية الغذائية.

### 4.1.2.3.1.1.تأثير العلاقات السعرية

إن من أهم وظائف الائتمان على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى قطاعاته هي الوظائف التوزيعية للدخول والوظائف التخصيصية للموارد، فالوظائف التخصصية تتمثل في دور العلاقات السعرية للمدخلات والمخرجات في تخصيص الموارد الإنتاجية بين القطاعات المختلفة، فالأسعار النسبية للمنتجات الزراعية و الصناعية تحرك الموارد بين القطاعين، كذلك نفس الشيء يمكن أن يحدث داخل القطاع الواحد، حيث تحرك الأسعار النسبية الموارد وعناصر الإنتاج من إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية (تستهلك في السوق الداخلي )إلى محاصيل تصديرية(غذائية وغير غذائية[15] (ص243))، وكذلك تؤثر العلاقات السعرية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وكذا المناطق إذ تختلف أسعار المنتجات بين سكان المدن والريف، وهذا ما هو ملاحظ في أغلب دول العالم النامي، إذ ينتج عن النتائج السلبية للسياسات السعرية، قيام الكثير من المزارعين بتهريب منتجاتهم الزراعية إلى خارج دولهم لبيعها بأسعار تلائمهم، بالإضافة إلى اللجوء إلى تخصيص المساحات الزراعية لإنتاج المحاصيل غير الغذائية كالفواكه والقطن، بغية تصديرها بأسعار ذات ربحية مرتفعة.

### 2.2.3.1.1.عرض الغذاء[ 13] (ص303)

نترك جانب الطلب وننتقل إلى جانب العرض، فنجد أن السبب الآخر في حدوث المشكلة الغذائية هو قصور الإنتاج المحلي من الغذاء، فلم يساير الإنتاج الزراعي والغذائي في الدول النامية ما حدث من تقدم ملحوظ في هذا الشأن في الدول المتقدمة، ويمكن أن نجمل بعض أسباب تخلف الإنتاج الغذائي في البلاد النامية إلى الأسباب التالية:

- انخفاض الإنتاجية الزراعية ويرجع ذلك إلى تخلف وسائل الزراعة وبدائيتها، فالزراعة هنا لا تستفيد من انتقاء البذور الجيدة و الاستخدام السليم للمخصبات الكيماوية والمقاومة الفعالة للآفات والأمراض الزراعية وخلاف ذلك من الوسائل الحديثة المساعدة.

- ضيق الرقعة الزراعية وضغط المحاصيل التجارية على الأرض، إذ أن الزراعة لا تقتصر على إنتاج المنتجات الغذائية، بل ينافسها في الأرض محاصيل أخرى، لها أهمية تجارية مثل زراعة الشاي في سيريلانكا والقطن في تشاد..الخ، إذ تضطر هذه الدول إلى استيراد نسبة كبيرة من الطعام في حين تحرمها هذه الزراعات من مساحات كبيرة يمكن أن تُسهم في توفير الغذاء لسكانها، هذا بالإضافة إلى ضعف المساحات المستصلحة للزراعة.

- قلة اهتمام حكومات الكثير من الدول النامية بالمشاكل الزراعية الخاصة بالري والصرف وتمويل النشاط الزراعي.

- المشاكل المتعلقة بالملكية الزراعية ، فهي مازالت في بعض الدول النامية غير مستقرة، ويتم زراعة الأرض على المشاع، مما يُقلل حوافز العاملين في القطاع الزراعي.

- سوء عملية النقل والتخزين للمواد الغذائية، وخطر الآفات والحشرات إذ تعاني أغلب الدول النامية من عدم وجود وسائل فعالة للحفاظ على المحاصيل الزراعية أثناء عمليتي نقلها وتخزينها ويلاحظ أن جزء كبيرا من الإنتاج يضيع خلال هذه المراحل مما يسبب المشكلة ويزيد من حدتها.

- سوء الظروف المناخية إذ يؤثر عدم انتظام واستقرار المناخ بصورة مباشرة على حجم الإنتاج الغذائي، فنجد أن تكرار ظاهرة الجفاف و انحباس الأمطار من سنة إلى أخرى، وظاهرة الصقيع وخطره القاتل على المحاصيل، ومشاكل جرف التربة، كل هذا سَبب وزاد من حدة مشكلة الغذاء ومثال ذلك ما عانت منه دول غرب أفريقيا وجنوب الصحراء بالإضافة إلى أثيوبيا والصومال وبعض مناطق السودان من جفاف للعديد من السنوات خلال عقد الثمانينات، مما أدى إلى تدهور واضح في إنتاج الغذاء، وتعرض هذه المناطق لمجاعات رهيبة راح ضحيتها الكثير من السكان والحيوان والنبات.

- هناك عوامل أخرى تؤثر في عرض المواد الغذائية، والتي منها عدم توفير التمويل الضروري للاستثمار في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى نقص الحوافز المادية التي يتقاضاها العمال في القطاع الزراعي، والتي بإمكانها أن تشجعهم على رفع الإنتاج والتحسين من جودته، وهذا عكس ما هو متواجد في القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات التحفيزات العالية واليد العاملة المتخصصة وذات الكفاءة العالية.

- وبالنظر إلى ما سبق عرضه من هذه العوامل نجد أنها متداخلة ومترابطة أدت كلها في النهاية إلى حدوث مشكلة غذائية مفادها عدم تغطية المعروض من الغذاء للطلب عليه، وهو ما يمكن التعبير عنه

بالفجوة الغذائية، والتي بدورها تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على جميع مجالات الحياة داخل الدولة بشتى أنواعها وتجعلها في تبعية دائمة للعالم الخارجي.

## 2.1.نتائج ضعف مستوى الأمن الغذائي

تؤكد التقارير الدولية أن مشكلة نقص الغذاء أصبحت مشكلة كبيرة تقلق العالم أجمع وتعتبر وصمة عار على جبين الإنسانية، وخاصة وأن حجم المشكلة يتزايد يوما بعد يوم إلى درجة أنه قد يصبح التصدي لها أو التفكير في حلها مع تزايد ناقصي الغذاء في العالم أمرا صعبا وتحديا قد تعجز كل الجهود عن التصدي له، إذا لم يبدأ العالم فورا في محاولة جادة للخروج من هذا المأزق الذي يهدد جوانب كثيرة ومتشابكة في العالم، وخاصة ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في كثير من الدول.

### 1.2.1.الفجوة الغذائية

للإلمام بالجوانب الهامة بالفجوة الغذائية يجب التطرق إلى :

#### 1.1.2.1.مفهوم الفجوة الغذائية

تعرف الفجوة الغذائية على أنها الفرق بين ما يُباع من سلع غذائية من الإنتاج المحلي وبين الاستهلاك الكلي للفرد، وتظهر الفجوة الغذائية نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء.

فجوة غذائية = معدلات نمو إنتاج الغذاء < معدلات نمو استهلاك الغذاء [9] (ص373)

و بهذا فإن الفجوة الغذائية عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تُعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي.[6] (ص241)

غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الإنتاج و الاستهلاك بأنها الفجوة الحقيقية، وهو أمر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية، حيث أن الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان، حيث أن سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية (أي الحقيقة) للغذاء ويمكن احتسابها على ثلاث مستويات:

1.1.1.2.1. الحد الأدنى

مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعية الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

1.1.2.1 .2. الحد المتوسط

مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا.

3.1.1.2.1.الحد الأمثل

مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة.

و بهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذه الأسس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية، وتسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالاكتفاء الذاتي الموضوعي، أما الفجوة والاكتفاء الذاتي المحسوبان على أساس الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك دون الأخذ بالحاجات الموضوعية، فيمكن الإشارة إليها على أنها فجوة ظاهرية[16] (ص6) وتسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالاكتفاء الذاتي الظاهري.

2.1.2.1.أطراف الفجوة الغذائية

إن الفجوة الغذائية لها طرفان رئيسيان هما: طرف الاستهلاك الكلي وطرف الإنتاج الكلي وتزداد الفجوة الغذائية كلما زاد الطرف الأول ونقص الطرف الثاني، إلا أنه لكي يتم سداد هذه الفجوة فإنه يَلزم التعامل مع طرف ثالث مكمل وهو الواردات، وكلما اتسعت الفجوة أصبح من الضروري زيادة الواردات الغذائية، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص الواردات من المعدات والسلع الإنتاجية اللازمة للتنمية.[17] (ص132)

و هناك عدة عوامل متداخلة تم ذكرها سابقا تدفع معدلات الإنتاج من المواد والسلع الغذائية إلى التراخي والجمود، كما تدفع عوامل أخرى معدلات الطلب على الغذاء إلى التزايد، مما يزيد في النهاية من اتساع الفجوة وتعقد المشكلة.

وكما ذكرنا سابقا فإن هناك عدد كبير من الدول النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية حصيلة صادرات بعض هذه الدول لتمويل وارداتها الغذائية.
هذه المجموعة من الدول النامية المنخفضة الدخل تواجه صعوبات في تمويل وارداتها من الغذاء، وهناك بعض المؤشرات التي تعكس مدى أهمية الواردات الغذائية ومدى اعتماد الدول النامية عليها:

❖ نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات = قيمة الواردات الغذائية / حصيلة الصادرات

❖ نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى القيمة الكلية للواردات = قيمة الواردات الغذائية / القيمة الكلية للواردات

= الواردات الغذائية / الإنتاج المحلي من الغذاء -الواردات -الصادرات

❖ نسبة الاعتماد على استيراد الغذاء = الواردات الغذائية / مجموع الغذاء المتاح داخليا

متوسط نصيب الفرد من الواردات الغذائية = واردات الغذاء / عدد السكان

و بملاحظة للدول النامية نجد أن هذه المؤشرات لم تتحسن في فترة الثمانينات، وذلك لانتشار أزمة الديون في هذه الفترة، والتي حالت دون توفير النقد اللازم لسداد قيمة الواردات اللازمة للمجتمع، كما أن هذه النسب بقيت على حالها متدهورة في فترة التسعينات، نتيجة لإتباع الدول النامية سياسة إصلاحية وتثبيتية لاقتصادياتها وقيامها بالاقتراض من الهيئات الدولية التي فرضت عليها في مقابل هذه القروض انتهاج سياسات تقشفية تضمن استرداد هذه الديون في الآجال المحددة المتفق عليها، وتكاد تكون هذه النسب مستقرة نسبيا في الوقت الحالي نتيجة للاستقرار الجزئي في الوضع الاقتصادي في معظم الدول النامية. [18] (ص122)

وعموما يمكن القول بأن مقدرة الدولة على استيراد الغذاء يتوقف على العوامل الآتية:

- القوة الشرائية لصادرات هذه الدول، أي الصادرات الزراعية إلى الأسواق الدولية، والتي تُحدد باتجاهات الأسعار وحجم الصادرات ؛
- اتجاه تغيرات أسعار الواردات الغذائية في الأسواق الدولية ؛
- مستوى الأداء الاقتصادي للإنتاج الزراعي المحلي وخاصة إنتاج الغذاء؛

و لكن يبدو أن نمو واردات الغذاء في الدول النامية لا يتأثر كثيرا بكل من المحدد الأول والثاني، وخاصة في الفترة القصيرة، فقد أثبتت دراسة قامت بها منظمة التغذية والزراعة (FAO) أن هناك

دول كثيرة من دول العجز الغذائي تجاوزت وارداتها من الغذاء بدرجة كبيرة حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي، ومن ثم تفسير هذه الظاهرة بأن هذه الدول تحصل على مساعدات نقدية وعينية غذائية، وبالتالي تستخدم مصادر للنقد الأجنبي غير المصادر التصديرية، وهذه المصادر الأخرى على الرغم من أنها قد تكون هامة في بعض الحالات، إلا أنها غير منتظمة ولا تُمثل مصادر مأمونة ومستقرة، لذلك يمكن القول بأن المحدد الرئيسي والأكثر أهمية لواردات الغذاء في هذه الدول هو الإنتاج المحلي من الغذاء.[18] (ص129)

هذا عن الجانب الأول المتمثل في نمو الواردات الغذائية، أما عن الجانب الثاني والمتمثل في النقد الأجنبي، الذي يوجه لدفع فاتورة الغذاء فتتحدد قيمته الشرائية من خلال:

- حصيلة النقد الأجنبي المتوفر لاستيراد المواد الغذائية من العالم الخارجي، والتي تتحدد قيمته وحجمه من حجم الصادرات الخارجة من الدولة.
- سعر صرف العملة الوطنية المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف في السوق الحرة، إلا أن الدول النامية تتبع سياسة أسعار الصرف البعيدة عن سعر التوازن.

وهذا يعني أنها تُحدد سعرا رسميا لعملتها الوطنية أعلى من قيمته الحقيقية، ومما يزيد من ابتعاد القيمة الخارجية لعملات هذه الدول عن الأسعار التوازنية، إتباعها لسياسات نقدية ومالية توسعية، وارتفاع معدلات التضخم بالداخل عنها بالخارج، وكذلك استمرار العجز في موازين مدفوعاتها، وبدلا من الاتجاه نحو تصحيح القيمة الخارجية لعملاتها أي تقريب أسعار الصرف من الأسعار التوازنية، لجأت هذه الدول إلى المزيد من الإجراءات الحمائية عن طريق نظام الحصص والرقابة على الصرف ونظام التراخيص، مما أدى إلى المزيد من اختلال قيمة العملة الوطنية [17] (ص155).

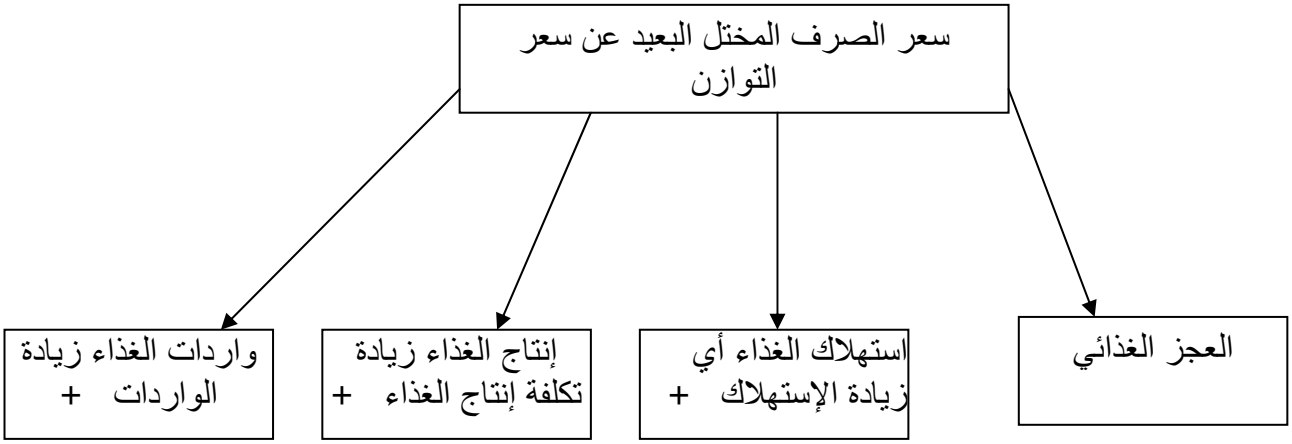


الشكل رقم 01: تأثير سعر الصرف البعيد عن التوازن على مشكلة الغذاء[15] (ص156)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن اختلال أسعار الصرف وابتعادها عن الأسعار التوازنية يؤدي إلى حدوث إختلالات في عمليات التبادل الداخلي والخارجي في غير صالح الدولة، وكذلك على وارداتها الغذائية من العالم الخارجي، مما يُعمق من الفجوة الغذائية ويزيد من حدتها، وهذا ما يطلق عليه تدهور القوة الشرائية لصادرات الدول النامية، ونتيجة لهذا التدهور تلجأ هذه الدول إلى الاستدانة من أجل الغذاء، ودخولها في تبعية غذائية للعالم الخارجي، بسبب ضعف إنتاجها المحلي ونقص مردودية صادراتها في الحصول وتوفير العملة الصعبة، لاستعمالها في استيراد الغذاء اللازم والمطلوب.

## 2.2.1.التبعية الغذائية

إن المشكلة الغذائية في الوقت الحاضر تحظى باهتمام معظم الدول المتقدمة والدول النامية، على حد السواء خاصة في السنوات العشر الأخيرة لضرورة توفير المواد الغذائية التي يتزايد الطلب عليها، بصورة مطردة مع زيادة النمو السكاني وخاصة في الدول النامية التي تتسم بمعدلات نمو سكانية سريعة جدا، هذا وإن كان العالم قد حقق مع بداية التسعينات زيادة ملموسة في إنتاج الغذاء، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد على المستوى العالمي 27200 سعرا حراريا، وهو أعلى من الحد الأدنى المقبول الذي أقرته منظمة الفاو، غير أن هذا المتوسط العالمي لا يجسد حالة الوضع الغذائي بصورة واقعية، لأن عدد كبيرا من الدول النامية حصة الفرد فيها من السعرات الحرارية تقل كثيرا عن متوسط المستوى العالمي.[8] (ص318)

أما عن الوقت الحالي فإنه بداية من الأشهر الأولى لسنة 2008 بدأت تتضرر العديد من البلدان نتيجة التصاعد المهول في أسعار المواد الغذائية ومصادر الطاقة، وهو ما أفرز اضطرابات اجتماعية وسوء تغذية شكلت عائقا في وجه تحقيق أهداف الألفية للتنمية التي ترمي على تخفيض حدة الفقر، بالإضافة أن هذه الاضطرابات أدت إلى إعادة النظر أو تجميد، ولو لفترة جهود تحرير التجارة العالمية نتيجة القيود التي فرضتها بعض البلدان إزاء حرية تجارة المواد الغذائية، هذا وقد بلغ عدد السكان الذين تضرروا من سوء التغذية في العالم حوالي 44 مليون شخص سنة 2008 ، وأرتفع هذا العدد إلى 967 مليون فرد في السنوات الموالية لسنة 2008 نتيجة التضخم المالي برقمين، الذي أصبح يميز أسعار المواد الغذائية[19] (ص9).

ولو حاولنا ترجمة هذه الصورة إلى حقائق لوجدنا أن حوالي ثلث سكان أفريقيا يعانون من نقص شديد في المواد الغذائية، حيث لا يزيد حجم الناتج القومي في الوقت الذي يزداد فيه النمو السكاني، وهذا الوضع يُهدد بحدوث مجاعات شديدة، وفي نفس الوقت نجد أن كل من الفيتنام وكمبوديا من الممكن أن يواجها نفس المصير إذا تخلي الاتحاد السوفياتي عن إمدادهما بالمعونات الغذائية والسلع الضرورية، فضلا عن بداية ظهور مشكلة الغذاء في كثير من دول أوربا الشرقية،

والتي كانت في وقت ما من أكبر الدول المنتجة للحبوب والسلع الغذائية[20] (ص33)، هذا زيادة عن دول منطقة جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، أما عن الأرقام فقد أشار أيضا تقرير منظمة التغذية والزراعة العالمية (الفاو) للعام 2008 إلى وجود 37 دولة متضررة بسبب ارتفاع الأسعار، كما أن أسعار الواردات قد زادت بنسبة 24% وهذه الأزمة ليست وليدة اللحظة، بل أنها نتيجة تراكم تغيرات مناخية و ديمغرافية وعوامل سياسية و اقتصادية أدت إلى تفاقمها، وقد حذر وصرح "جاك ضيوف" مدير منظمة الفاو عن وجود أزمة غذاء ستؤدي إلى عدم الاستقرار في الدول النامية، وذلك نتيجة للبحوث التي قامت بها المنظمة.[16] (ص8)

ومما سبق عرضه نستنتج أن التزايد المطرد والمستمر للواردات الغذائية من طرف الدول النامية يعد أحد أهم أسباب التبعية الغذائية من هذه الدول للعالم الخارجي ، وتتطور هذه التبعية نتيجة اتساع الفجوة بين الاحتياجات الأساسية والإنتاج المحلي من الحاجات الأصلية للإنسان، والتي تعد من أخطر الأزمات الراهنة التي تواجه أي مجتمع سواء في أبعاده الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ويزيد من خطورة هذه المشكلة عدم الدخول في مواجهة حادة لها حتى الآن[21] (ص5)، إذا انعكس هذا الارتفاع على ثمن واردات الدول النامية من المواد الغذائية وفي مقابل هذا لم ترتفع كثيرا صادرات بعض الدول غير النفطية من المعادن مثل النحاس و اليورانيوم... وذلك لسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق هذه المواد كل هذا أدى إلى عجز هذه الدول (غير النفطية غالبا) على توفير النقد اللازم لتسديد فاتورة الواردات الغذائية، وأدى بها الأمر في النهاية إلى الدخول في دوامة الديون الخارجية من أجل الغذاء، وما ينجر عنها من آثار سلبية داخلية وأخرى خارجية، هذا كله يمكن إدراجه ضمن اصطلاح التبعية الغذائية.

ويمكن الحُكم على دولة ما أنها تدخل ضمن التبعية الغذائية، أي أنها تعتمد على العالم الخارجي لسد رَمق داخلها من الغذاء، أم لها موارد ذاتية تكفيها لتغطية طلبها الداخلي منه، بالشروط المحددة وفق منظمة التغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية من حيث وفرة الغذاء وصحته وأمانه وكذا استمرار تدفقه، وذلك من خلال بعض المؤشرات داخل الدولة، والتي يمكن الحكم من قياسها على تبعية الدولة أو عدم تبعيتها الغذائية والتي منها:

- الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وهو متوسط نصيب الفرد من الكمية المنتجة سنويا من الغذاء في بلد ما منسوب لسنة الأساس، ومنه إذا كانت هذه القيمة في انخفاض مستمر، فإن الدولة ذات تبعية غذائية للخارج والعكس الصحيح.

- إمدادات السعرات الحرارية المتوفرة يوميا للفرد، أي هي مجموع صافي الإمدادات الغذائية المتوفرة في بلد ما مقسومة على عدد سكان هذا البلد يوميا، ومنه إذا كانت الإمدادات السعرية الحرارية في هذه الدولة غير مساوية (أي تقل) للإمدادات السعرية الحرارية الموصي بها من طرف

منظمة التغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية نقول عن الدولة أنها ذات تبعية غذائية و العكس الصحيح .

- نسبة اعتمادا لدولة على استيراد الغذاء لسد حاجياتها،أي نسبة الواردات الغذائية إلى الأغذية المتاحة للتوزيع الداخلي، وهذا ما يمكن التعبير عنه بحجم الفجوة الغذائية، إذ كلما كانت الواردات الغذائية في تزايد كلما كانت الفجوة الغذائية في تزايد وفي النهاية ستحصل تبعية غذائية لهذه الدولة نتيجة كبر حجم الفجوة الغذائية.

- حجم المعونة الغذائية من الحبوب الأساسية كالقمح والأرز.. أي كمية الحبوب التي تحصل عليها الدولة من برامج المعونات الدولية من طرف البلدان المتبرعة والمنظمات الدولية، بما في ذلك برنامج الغذائي العالمي والهيئات الدولية المنسقة، وعلى رأسها منظمة الزراعة والتغذية.

وبالتالي فكلما كان حجم المعونة كبيرا كلما تأكد بأن الدولة في حاجة إلى المساعدة الدولية في تلبية حاجاتها الغذائية ومنه تبعيتها الغذائية.

وبهذا فإن اختبار المؤشرات السابقة وقياس درجتها في أي دولة، يؤدي إلى استنتاج مقدار التبعية الغذائية لهذه الدولة والأثر الذي تخلفه هذه التبعية على الجوانب السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

### 3.2.1.الآثار المترتبة على أزمة الأمن الغذائي

تعرفنا في النقطة السابقة على التبعية الغذائية، وعَلمنا أن الأمر يتعلق إلى حد كبير بالبلاد النامية نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء بما يفوق الإنتاج المحلى منه، وعلى ذلك فإن هناك فجوة ما بين الطلب على الغذاء في البلاد النامية، وعرض الغذاء فيها، وبالتالي لجوؤها إلى استيراد الفرق بين الطلب والعرض، أو استيراد مقدار الفجوة من العالم الخارجي، الذي يَصطدم عادةً بقلة دخلها من العملات الأجنبية التي ستوجه لذلك، وبالتالي فإن ظهور المشكلة الغذائية وتعقدها إلى هذا الحد، أصبح يمثل في الواقع قيد هاما على مدى تحقيق رفاهيتها الاقتصادية، وسوف نلقي الضوء على ما يترتب من التبعية الغذائية من نتائج وآثار فيما يلي:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بسبب قلة الكميات المعروضة منها بالنسبة للطلب عليها، وما تتصف به السلع الغذائية من انخفاض مرونة الطلب عليها، حيث تُعتبر السلع الغذائية سلع أساسية، ومن المعلوم أنه كلما كانت السلعة أساسية وضرورية بالنسبة للمستهلك كلما كان تأثر الكميات المطلوبة منها محددا بتغير الأثمان، كما أن الفرد يُنفق عادة جزءا كبيرا من دخله على هذه السلع، أي أن مرونة الطلب الدخيلة عليها مرتفعة، ومن ثم فإن تفاعل المرونتين (مرونة طلب ثمنية منخفضة ومرونة طلب دخلية مرتفعة) يؤدي إلى ارتفاع شديد في أثمان الغذاء.[13] (ص308)

- انتشار الكثير من الأمراض الغذائية خاصة في الدول الفقيرة مثل مرض الهزال والبلاجرا والبربري والكساح والأنيميا والعمى الجزئي أو الكلي فضلا عن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال.[8] (ص316)

- تغير النمط الاستهلاكي للسكان حيث يُوجه نحو استهلاك الحبوب، إذ تضاعف الاستهلاك بين سنتي 1989و2003 ب1.5مرة،وسيتضاعف ب2.7 مرة بين سنتي 1989و2030، ولكن مقابل هذه الزيادة في استهلاك الحبوب هناك عجز في توفير الحبوب نظرا لضعف الدول النامية في توفيرها للغذاء كما وكيفا، هذا ما أدى إلى انخفاض حصة الفرد من الحبوب، حيث تبلغ حصته من الحبوب في الدول النامية ب138كلغ مقارنة بمتوسط الناتج العالمي الذي يبلغ نصيب الفرد فيه ب360كلغ، وبالتالي زيادة حدة الجوع والفقر والابتعاد عن تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين. [22] (ص56)

- إن التبعية الغذائية قد انعكست على الارتفاع اللولبي في أسعار المواد الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار التضخم في هذه البلدان، وإعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة سريعة المردودية على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء وعلى حساب الاستثمارات في القطاع الزراعي، وبهذا يعد غياب الأمن الغذائي مصدرا أساسي للتضخم في البلدان النامية، حيث انعكس ذلك على مستوى معيشة المواطنين هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدت ظاهرة التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة بين الفئات الاجتماعية، حيث ينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة، كأصحاب الأجور والمرتبات والمعاشات إضافة إلى اختلال توزيع الدخل الوطني بدون مبرر مما يسيء إلى العمل المنتج في المجتمع، ويساهم في بطيء عملية النمو والتقدم. [23] (ص60)

- إمكانية مراجعة جهود تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية أو تجميدها بصفة مؤقتة، ومن المحتمل في هذه الحالة أن تعرف التجارة العالمية مجددا نوعا من الركود وتخضع للتجارة المقننة نتيجة القيود التي تفرضها بعض البلدان في الحد مباشرة أو بصفة غير مباشرة من صادراتها من المواد الغذائية، لتُضاعف مخزونها من هذه المواد عن طريق منع تصدير المواد الغذائية أو توظيف المزيد من الضرائب على هذا الصنف من الصادرات، تهدف هذه التدابير إلى الاستجابة مؤقتا لحاجيات الاستهلاك الداخلي، ولكنها كثيرا ما تتسبب في اضطرابات داخل الأسواق الداخلية والإقليمية والعالمية للمواد الغذائية وتؤدي كذلك إلى تقليص العرض العالمي من هذه المواد.[24] (ص10)

- ومن جهة أخرى إن توقف بعض الصادرات الغذائية الضرورية من بعض الدول ذات الفائض الغذائي وانخفاض المعروض العالمي من الغذاء يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي تضطر دول العجز الغذائي إلى شرائه بأسعار مرتفعة وزيادة تعقد المشكلة الغذائية لهذه الدول وتدهور معاملاتها

التجارية الخارجية واختلالها نتيجة انشغالها بتسديد فاتورة الغذاء على حساب توازن تجارتها، ومنه التأثير على التجارة العالمية وتراجعها.

- التوسع المتزايد في استيراد الغذاء، وذلك لانخفاض الإنتاج المتاح وتزايد الأسعار والذي يؤدي في النهاية إلى الاستيراد، وبالتالي تزايد الحاجة إلى العملة الصعبة التي تُوصل الدولة في النهاية إلى الاستدانة من أجل غذائها، هذه القروض التي لن تحقق منها الدولة أي عائد، فهي قروض استهلاكية ستؤدي بالدولة إلى تراكم فوائدها، والدخول في دوامة إعادة الجدولة في حالة عدم تسديدها، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الدولة.

- تكرار حدوث المجاعات في كثير من الدول التي تتعرض من حين لآخر لنوبات جفاف مثل دول منطقة حزام الجوع الإفريقي التي شهدت عدة مجاعات حادة.[13] (ص310)

- انخفاض معدل التنمية، فتراجع صادرات الغذاء وتزايد الحاجة إلى سد العجز منه عن طريق الاستيراد، يؤدي إلى ضياع جانب هام من النقد الأجنبي النادر بالنسبة للاقتصاد النامي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار والأجور، فإن كل هذا يعمل على انخفاض معدل النمو الاقتصادي في البلد النامي، فتحت ضغط الحاجة إلى استيراد الغذاء، وبالتالي إلى استيراد الغذاء ومحدودية المتاح من النقد الأجنبي، تضطر الدولة إلى خفض الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطية في سبيل زيادة المستورد من الغذاء، ومنه تقل الطاقات الإنتاجية التي يتم إضافتها نتيجة نقص استيراد السلع الرأسمالية، وكذلك تقل نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، نتيجة نقص استيراد السلع الوسيطية كما يؤدي إلى خفض معدلات نمو الاقتصاد القومي وخفض مقدرته على خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان ، بالإضافة إلى أنه تحت ضغط الحاجة إلى زيادة استيراد الغذاء ومواجهة بعض متطلبات التنمية ، تضطر الدولة إلى الاقتراض من الخارج، ومع تفاقم المشكلة من سنة بعد أخرى نجد أن العديد من الدول النامية قد وقعت في فخ تصاعد المديونية للخارج، وما يترتب على ذلك من مصاعب عديدة لعمليات التنمية، وتزايد الأعباء على الأجيال القادمة. [13] (ص310)

وبهذا فإن مشكل العجز الغذائي يعد سببا رئيسيا للإختلالات الخارجية والداخلية للدولة، حيث يزيد من تبعية البلدان النامية للعالم الخارجي في جميع الميادين، وبالتالي عجز مزمن وحاد في ميزان المدفوعات ومديونيتها الخارجية، كل هذا يجعلها موضع ابتزاز اقتصادي وسياسي، الأمر الذي عاق عملية التنمية بها وحدَ من تقدمها وتطورها، ومنه بدأت الدول تفكر جديا في إعادة الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، وترأُسها أجندة الحكومات ومنه أجندة المنظمات الإقليمية والدولية باعتبارها الحل الأنجع على المدى الطويل.

## 3.1.أساسيات حول التنمية الاقتصادية

لقد استطاع الإنسان البدائي الحصول على أساسيات الحياة مباشرة من الأرض أو الطبيعة، ومع نمو مهارات الإنسان وقدراته اكتشف أساليب وقنوات إنتاجية جيدة مكنته من الحصول على إنتاج أكبر من هذه الأرض وبجهد أقل نسبيا عن ذي قبل، ولقد نتج عن الزيادة المستمرة للسكان فضلا عن تقسيمهم إلى دول، تحديد المتاح من الموارد الطبيعية لكل فرد ولكل دولة، بحيث أصبح من الضروري مراعاة الندرة في الموارد والبحث عن أساليب أكثر كفاءة، وكذا تكوين رأس المال اللازم لتسير تلك الأساليب، كل هذا بهدف تحقيق تقدم وتنمية المجتمع للارتقاء بمستوى الحياة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والذي أصبح هدفا مشتركا بين المجتمعات القومية المعاصرة كلها، إلى أن هناك اختلاف في الوسائل المتبعة للوصول إليه، وذلك تبعا لاختلاف السياسات التي تتبعها تلك المجتمعات القومية.

### 1.3.1. مفهوم التنمية الاقتصادية

#### مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الأفراد أو الهيئات الحكومية وغير الحكومية، و استمدت انتشارها بوصفها أداة أو وسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف بينها، بخصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة.

#### 1.1.3.1. تعريف التنمية:

ويمكن تعريف التنمية على أنها:[25] (ص86-87)

- لغة: هي النماء أو الازدياد التدريجي.

- اصطلاحا:هي عملية متطورة، والتي تسعى إلى إحداث الهدف بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة، وتخضع للإدارة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسانية، بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حُكما تسير به نحو إلى الأفضل.

وتنقسم التنمية إلى عدة أنواع منها:

#### 1.1.1.3.1.التنمية الاجتماعية

هي الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوصفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدرا من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

### 2.1.1.3.1.التنمية السياسية

هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوضعية والقومية.

### 3.1.1.3.1.التنمية الثقافية

هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدوات، بالإضافة إلى التغير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

### 4.1.1.3.1.التنمية البيئية والمتواصلة (المستدامة)

هي التي تُلبي احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

وأخيرا وليس آخر التنمية الاقتصادية، والتي نحن بصدد تناولها في دراستنا، والتي يمكن لها التنسيق بين أنواع التنمية السابقة بل تسعى إلى تحقيقهم دفعة واحدة باعتبارها أُم التنمية، وقد بذلت محاولات عديدة لتحديد معنىً لها، وفي هذا الصدد نشير إلى بعض منها على النحو التالي:

### 5.1.1.3.1.التعريف الأول

التنمية الاقتصادية عملية تاريخية اقتصادية، تستمر فيها التحولات الاجتماعية لإنجاز هدف إستراتيجي هو تحقيق الرضا الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والرضاء النفسي للقاعدة الشعبية العريضة، بصورة أكمل فأكمل باستمرار عن طريق تعبئة كل الجهود الشعبية والرسمية في إنجاز مشروعات متكاملة في جميع العمليات: الاستثمار، التخطيط، المعرفة، التكنولوجيا، التنفيذ، المتابعة الشعبية والرسمية، في مجالات إنتاج السلع والخدمات، وتوزيع العائدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية.[26] (ص127)

### 6.1.1.3.1.التعريف الثاني

التنمية الاقتصادية هي عمليات مخططة وموجهة تُحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية الاقتصادية والسعادة للأفراد. [27] (ص22)

### 7.1.1.3.1.التعريف الثالث

التنمية الاقتصادية هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، والمقصود بذلك هو التغير الجوهري في العلاقات الهيكلية والبنيان الذي يتميز به الاقتصاد الوطني.[28] (ص75)

وبهذا فالتنمية الاقتصادية هي عملية تكاملية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد وللدولة، وتظهر سماتها من خلال زيادة دخل الفرد، وكذا الدخل القومي وزيادة إنتاجية العمل والتطور التكنولوجي ويمكن وصفها بأنها:

- التنمية الاقتصادية هي عملية داخلية تصدر من المجتمع ذاته ؛
- التنمية الاقتصادية ليست طريقا واحدا أو هدفا واحدا، وإنما تتعدد طرقها وأهدافها تبعا لاختلاف السياسات والإمكانيات داخل كل دولة ؛

وبالتالي لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب إزالة كل الصعوبات والعراقيل التي تَعوق استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ السياسات التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات المتوفرة وبأفضل الطرق.

### 2.1.3.1.النمو والتنمية الاقتصادية

بعد بروز التنمية الاقتصادية وتطورها ظهرت عدة نظريات اجتماعية التي فسرت خلطاً غير قليل لعدة مفاهيم كالتغير والتطور والنمو والتقدم والتنمية، مما عرضها لانتقادات كثيرة ولقد أنصبت الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظريات فيما بعد، على مدى ملائمة المصطلحات في تطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية وعلى طبيعة العلاقات بينهما، وبعد تعريف التنمية الاقتصادية يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه:

-"هو الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي في سنة معينة بالقياس بالسنة التي قبلها".[29] (ص9)

- "يعني الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسن المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر". [30] (ص24)

- يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة.[27] (ص23)

وبهذا فإن:

- النمو الاقتصادي يتعرض إلى مجرد الزيادة الكلية في ثروة المجتمع بغض النظر عن إجمالي عدد السكان، بينما ترتبط التنمية الاقتصادية ليس فقط بمجرد زيادة تحدث في دخل المجتمع، ولكن لابد وأن يصاحب هذه الزيادة النمو المعتمد، الذي يتم بطريقة وعملية منظمة تضم جهود يقوم بها الإنسان على مراحل مدروسة ومتسلسلة لتحقيق أهداف محددة مسبقا.

- إن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة عبر الزمن أما النمو الاقتصادي فعكسها، إذ يحدث في الغالب من خلال تطور بطيء وتحول سُلمي، كما أن التنمية الاقتصادية غالبا ما تحتاج إلى دفعة قوية لتستطيع إخراج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم والنمو، أما النمو الاقتصادي فاحتياجاته وموارد ومصادر تمويله هي تراكمية عبر الزمن.

- يُنظر إلى النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة، لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا يستفيد منها سوى أقلية من المالكين الرأسماليين، فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة، والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة، كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات، فإنها لن تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل، فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا، على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن ينمو سكانها بلا نهاية [31] (ص6).

- إن النمو الاقتصادي يرتكز على ثلاث ركائز أساسية، وهي تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وأن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية وأن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، عكس التنمية الاقتصادية، والتي هي عملية معقدة وشاملة تضم جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية لكافة المجتمع دون حصر ذلك على مستوى الفرد فقط.

- تتفق التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي من حيث الاتجاه الإيجابي نحو التقدم والتطور، إذ كلاً منهما يُركز على الفرد والمجتمع ويهدف إلى تحقيق سبل الراحة والرفاهية لهم بشتى أشكالها وضمان استمراريتها، وبهذا فالتنمية الاقتصادية من خلال تركيزها على رفاهية الفرد والمجتمع تُحقق أبعاد أخرى في فائدة الدولة وتطورها.

## 2.3.1.نظريات التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية منذ ظهورها مجموعة أهداف كلية وطويلة الأجل، والتي يُعتقد أنها تشكل إذا ما تحققت تطورا عميقا وشاملا، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وحتى ثقافيا للمجتمع ككل مصحوبا بالوسائل الأساسية واللازمة التي تضمن الوصول واستمرار تحقيق هذه الأهداف، وقد اتسمت السنوات الأولى منذ ظهورها ببذل العديد من المحاولات والجهود لعرض الكثير من النظريات التي تعالج كيفية تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أنه في حقيقة الأمر أُعتبرت هذه النظريات مجرد أفكار اقتصادية عامة لا أكثر، فلم تتطرق إلى موضوع التنمية والنمو بنوع من التخصص، إلا أنها تعتبر القاعدة الأساسية للنظريات الحديثة، التي صاحبت التنمية الاقتصادية بعد ظهورها من جديد بعد

الحرب العالمية الثانية كعلم قائم بذاته، وهذا ما يجعلنا نطرح بعض الأفكار التي تبلورت على شكل نظريات والتي تعد من أكثر النظريات المتداولة في العالم وهي كالآتي:

### 1.2.3.1. نظرية النموذج المزدوج-le modele dualiste-lewis1954

يسمي هذا النموذج بالنموذج المزدوج، لأن لويس يرى بأن مجتمعات الدول تتكون من قطاعين قطاع تقليدي يعتمد على الفلاحة وبعض الوظائف الحرة والصغيرة، وقطاع رأسمالي يعتمد على الصناعة بصفة عامة، وبالتالي يستخدم القطاع الثاني فائض العمال لدى القطاع الأول، وهكذا يرى بأن ترابط هذين القطاعين يعمل تدريجيا على تطوير القطاع التقليدي وزيادة تطور القطاع الرأسمالي ويستمر اعتماد القطاع الرأسمالي على عمال القطاع التقليدي إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية للعمل والأجور التي يتلقونها من القطاع الرأسمالي، وعندما تصبح اليد العاملة في القطاع التقليدي قليلة فإن أجورهم ترتفع، وبالتالي تقل الأرباح مما يستوجب زيادة نسبة الاستثمارات في الدخل الوطني لأنها الوسيلة الوحيدة لنمو سريع للاقتصاد[32] (ص71-75)، ولكن رغم كون أن هذا النموذج يظهر أكثر واقعية في اللحظة الأولى ،إلا أنه لا يخلو من نقائص أهمها أن العدد الكثير من العمال في القطاع التقليدي قد تكون زيادته موسمية، كما أن نقلهم لا يتم بسهولة نتيجة ضعف الكفاءة والتكوين، إضافتا أن اعتقاده بأن تحول العمال بين القطاعيين دون زيادة في الأجور خاطئ لأن الواقع يثبت غير ذلك، الأمر الذي أدى إلى زيادة النزوح الريفي وتدهور القطاع التقليدي بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

### 2.2.3.1.نظرية المراحل لرستو W.W.ROSTOW

لقد لخص روستو نظرية المراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي ظهر عام 1956، وقد استخدم المنهج التاريخي في تحليله لنظرية النمو، حيث رأى أن المجتمع تطور عبر مراحل خمسة وهي تباعا كالآتي: مرحلة المجتمع التقليدي وأهم ما يميز هذه المرحلة هو عدم استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية و المردودية، ثم يلي ذلك مرحلة التهيؤ للانطلاق وأهم ما يميزها هو بداية استخدام التقدم التقني بصورة موسعة وفي كل المجالات، وكذا ظهور البنوك والمؤسسات الخاصة بالادخار وظهور بعض الصناعات الخفيفة، ثم تأتي مرحلة الانطلاق والتي تتميز بحدوث تغيرات نحو الأفضل تمس الإنتاج الحقيقي للفرد وكذلك التقنيات المستخدمة، ويمكن التعبير عنها بمرحلة الثورة الصناعية إذ تنتصر فيها القطاعات الصناعية على القطاعات التقليدية، ويرى رستو أنه في هذه المرحلة ينتقل معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الدخل الوطني، تليها مرحلة الانتقال نحو الاكتمال وهي مرحلة أطول نسبيا، وحجم الاستثمار يقدر ما بين 10% و20% من الدخل الوطني، بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية، وأهم ما يميزها هو زيادة تطبيق التكنولوجيا الحديثة، وتتسع رقعة القطاعات القيادية (الصناعات الثقيلة) في الاقتصاد،

ويصبح الاقتصاد ذا مستوى عالمي، ثم تأتي المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة الاستهلاك الواسع، وهنا يتم الوصول إلى مجتمع تم اكتماله من التطور التقني و استخدام التكنولوجيا، والسمة الأساسية لهذه المرحلة هي ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد بشكل ملحوظ، وهنا نشير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت هذه المرحلة في القرن العشرين، لكن أوربا واليابان هما في طريق الوصول إليها أما روسيا وغيرها فهم بعيدون عن هذه المرحلة.

رغم أهمية هذه الدراسة التي تقدم بها رستو إلا أنها أُنتقدت بشدة، وأهم انتقاد وُجه لهذه النظرية هو أن رستو يحاول أن يفسر المراحل التي تمر بها المجتمعات بواسطة خصائص اقتصادية واجتماعية، لكن هذه الخصائص غير كاملة، بل تبدو بسيطة جدا، ولم تعطي تفسيرات واضحة ودقيقة لمعنى المراحل ولم يُوضح الفرق بين المراحل للفصل بينها.[32] (ص76)

### 3.2.3.1.نموذج هارود و دومارHAROD-DOMAR

يعتبر النموذج الذي قدمه هارود و دومار من أكثر نماذج النمو الاقتصادي قوة، وهو امتدادا للتحليل الذي قدمه كينز، وينظر هذا النموذج إلى رأس المال باعتباره عاملا أساسيا للإنتاج، وأن النمو يعتمد على جانبين يقاس على أساسهما نسبة الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومي، وحساب إنتاجية رأس المال، وجدير بالذكر أنه ينبغي زيادة هذين الجانبين للوصول إلى أعلى نمو مع افتراض أن الادخار مساويا للاستثمار، وقد شرح هارود- دومار فكرتهما السابقة باستخدام المعادلة التالية:[33] (ص140)

GC=S

G=نسبة النمو.....ΔY/Y

S=نسبة الادخار.....S/Y

C=المعامل الحدي لرأس المال.....I/ Δ Y و هكذا فإن :

S/Y=ΔY/Y-I/Δ Y تحت افتراض إن الادخار = الاستثمار

إن بساطة هذا النموذج جعلته دعما لمعظم الجهود التي عالجت مشاكل التنمية الاقتصادية، فلقد نبه الاقتصاديون إلى سياسات تشجيع الادخار المحلي، وزيادة التدفقات الخارجية والخوض في الاستثمار المخطط لزيادة إنتاجية رأس المال، وبهذا فهو يعتمد على الادخار وتراكم رأس المال لتحقيق التنمية، ولكن هذا النموذج يصطدم بواقع الدول النامية، حيث ضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج، والذي وإن تبنته فستدخل في مشكلة الديون الخارجية وتَبعاتها.

### 4.2.3.1.نظرية الدفعة القوية BIG PUSH

تبلورت هذه النظرية على يد روزنشتين رودان الذي قدم فكرة الدفعة القوية، وتبرير ضروریاتها وتحليل فعالياتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد أوصى بضرورة القيام بدفعة قوية، أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي، يصاحب هذه الاستثمارات الضخمة قيام الدولة بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات، تحرير القوة العاملة... وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، والتي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون ما تَوافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضا إغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا[11] (ص63)، وأوضح رودان أن فكرة الوفرات الخارجية للدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية لابد من تكاملها إذا أُريد لعجلات التنمية أن تتحرك إلى الأمام هي:

* عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة أو تكامل دالة العرض ؛
* عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل دالة الطلب ؛
* عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة [34] (ص257)؛

يرى رودان أن هذه النظرية مجدية بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة ذات الموارد الضخمة والتكنولوجيا العالية، أما في الدول النامية فإن هذه النظرية لا تحقق الأهداف المرجوة منها، لأنها تستلزم قدرا هائلا من الموارد سيؤدي توفرها إلى الضغط على الاستهلاك الداخلي في الدولة النامية المنخفض أصلا، كما سيحرمها من الاستفادة من التبادلات الدولية من جهة ومن سوء توزيع مواردها من جهة أخرى، لذا فهو يقترح عليها أن تقوم بالاستثمار في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تُكمل بعضها لتحقق الجدوى الاقتصادية.

### 5.2.3.1.نظرية النمو المتوازنR-NURKS

صاغ راغنار نيركس جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث ركز على الحلقة المفرغة التي يُلحقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا أن كسرها يتم بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الزراعي والصناعي.[11] (ص115)

يرى نيركس نظريته على أنها صالحة للبلدان النامية مبررا ذلك أن الأوضاع الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية تفرض عليها أن تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات الأفراد دون توجيهها للتصدير، أما عن مصادر التمويل فيجب توفيرها من الموارد الذاتية وبالأخص

من صادرات القطاع الزراعي والمواد الأولية، إلا أنه وُجه له انتقاد مفاده أن الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية يكون على حساب صناعات السلع الإنتاجية، وبالتالي تعثر عملية التنمية في الأجل الطويل.

### 6.2.3.1.نظرية النمو غير المتوازن

إن نظرية النمو غير المتوازن كما جاء بها هيرشمان تعني الاعتماد على الاستثمارات الفردية، أو ما يسمى في المفهوم الاقتصادي بالقطاع القائد أو أقطاب النمو أو مراكز النمو، لأن هذا يؤدي بالمستثمرين إلى القيام بإنتاج بعض السلع التي يزداد الطلب عليها، لكن الإنتاج في هذا الميدان يؤدي إلى إهمال قطاعات أخرى، و بهذا سرعان ما يتوجه المستثمرين للإنتاج في هذه القطاعات المهملة، ومنه سد ثغرة من الثغرات التي كانت موجودة في الاقتصاد، لكن تظهر فجوات أخرى أي ستبقى قطاعات أخرى مهملة، يَستوجب على المستثمرين التوجه إليها والاستثمار فيها، وهكذا... كلما تم سد فجوة من الفجوات تظهر فجوة أخرى... إلى ما لا نهاية، ومنه يبقي الاقتصاد في حالة عدم التوازن، وحسب هذه النظرية يجب على اقتصاد الدول النامية بناء مشاريع اقتصادية يتم الاستثمار فيها وهذه المشاريع الأولى ستؤدي إلى خلق مشاريع أخرى، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي أي أن كل اختلال في الاقتصاد يؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة تؤدي في النهاية إلى تحقيق تنمية مترابطة يُكمل كل مشروع فيها الآخر.

بعدما تم عرضه من تطور لنظريات التنمية الاقتصادية، وما تم تطبيقه منها نجد أن السنوات الأخيرة أظهرت جليا أن الكثير من الدول النامية قد فشلت في إيجاد الطريق الصحيح للتنمية، فالكثير منها ازداد تدهورا في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى بلوغ الازدهار والتطور، وبهذا يصعب إيجاد نظرية واحدة قابلة للتطبيق في كل دول العالم النامي، وهذا نتيجة لاختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية لكل دولة على حدا، فهناك بلدان تملك ثروة مالية طائلة تساعد على انتهاج نظرية من نظريات النمو التي تتطلب الكثير من الأموال، لكن هذه الميزة قد تكون هي نفسها العائق في دولة أخرى، وهذا ما وقع لكثير من الدول النامية من فشل للنظريات التي اتبعتها لأن الكثير منها اتبع وطبق نظريات تنموية تسعى لتحقيق أهداف لا تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة داخل دولتهم.

### 3.3.1.أهداف و معايير قياس التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي حقيقة مادية ملموسة كما تعبر عن الحالة النفسية التي يُوجد عليها المجتمع، والتي قد أمن فيها وسائل الحصول على حياة أفضل، وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة الفُضلى، فإن التنمية يجب أن تسعى لتحقيق أهداف عديدة تتبلور معظمها حول رفع مستوى معيشة الأفراد أو توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالأفراد لا ينظرون للتنمية باعتبارها غاية في حد

ذاتها، وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق الغايات الأخرى، وربما يكون من الصعب الاتفاق على أهداف مشتركة في هذا المجال غير مستوى رفاهية الفرد، إذ أن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في أي بلد يجب أن ترتبط بالمبادئ الأساسية التي يتبناها ذلك البلد، وأن تعبر بشكل أو بآخر عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد، كما تعبر عن نوع السياسة الاقتصادية التي يتبعها وصولا إلى ما يسعى تحقيقه من أهدافه المرسومة، والتي يمكن قياسها بعدة معايير تعبر عن مدى تحقيقه لتلك الأهداف.

### 1.3.3.1.أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن ذكر أهم أهداف التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

- زيادة الدخل القومي إذ يُعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في البلاد النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها و اطراد نمو سكانها، ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي، والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة[35] (ص70) ، وهذا الدخل الحقيقي تعتمد زيادته على الإمكانيات المادية والفنية والبشرية التي تتمتع بها الدولة، والتي تعتبر المحدد الأساسي لمقدار هذه الزيادة.

- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي، وتعبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته اقتصاديات الدول النامية في مرحلة ما بعد الاستقلال [36] (ص108)إذ سعت معظمها إلى التخلص من عقدة التبعية إلى العالم الخارجي، وبالدرجة الأولى من تبعية اقتصاديات الدول التي كانت تستعمرها، والتي حاولت أن تَحل التبعية الاقتصادية محل الاستعمار التقليدي.

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات، ونجد أنه في معظم الدول النامية على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإننا نرى فوارق كثيرة في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، ونصيب عال من دخله القومي.[35] (ص73)

إن هذا التفاوت ينتج عنه انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة ذات غني مفرط وأخرى ذات فقر مدقع، وما ينتج عن هذا من أضرار اجتماعية إضافة إلى أخرى اقتصادية نتيجة انخفاض الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقة الغنية ولجوئها إلى الاكتناز، والذي كان سوف يحقق فائدة فيما إذا أعيد استثماره.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى الرضاء النفسي والتنمية السيكولوجية و التي هي من مؤشرات وعناصر الابتكار والتجديد والدافع الإنجازي والارتضاء النفسي والقناعة، والتقمص الوجداني العالي، والانتماء للجماعة والمجتمع، ومن ثم تسعى إلى خلق الشخصية النامية الفعالة التي تمثل إحدى عناصر رأس المال البشري[37] (ص69).

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقاتهم مع الناس، بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية[38] (ص59)، وبهذا فإنها ذات بعد اجتماعي يسعى وراء تحقيق جدارة وفاعلية دور الأفراد داخل المجتمع، وترسيخ القانون والترابط الاجتماعي والتناسب بين توزيع الموارد وتوزيع السكان.

- تهدف التنمية الاقتصادية إلى الإدارة الواعية و التسيير الفعال للمصادر المتاحة والقدرات الطبيعية المحدودة، وإعادة تأهيل الموارد التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام مع المحافظة على حق الإنسان في بيئة نظيفة.

- التنسيق بين مختلف القطاعات (الصناعة، الزراعة، التجارة...) داخل الدولة وخارجها لتؤدي دورها وفق ما خُطط لها.

إن الأهداف السابقة هي الأهداف التي تصاحب عادة أي خطة تنموية اقتصادية تقوم بها كل دولة على حدا وفقا لظروفها السائدة، أما عن الأهداف التنموية على المستوى الكلي أو العالمي، والتي تسعى الهيئات الدولية الوصول إليها، فقد اتفقت كل من هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على وضع الأهداف الإنمائية للألفية الحالية على النحو التالي: [39] (ص14)

* خفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 -2015 ؛
* تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة، و تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بمقدار الثلثين بين عامي 1900 -2015 ؛
* تحسين صحة الأمومة وتخفيض معدل الوفيات بمقدار ثلاث أرباع بين عامي 1900 -2015 ؛
* وقف انتشار الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015، والبدء في القضاء عليها تماما.
* إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات وبرامج الدول وإيقاف خسائر الموارد البيئية ؛
* تطوير شراكة عالمية من اجل التنمية من خلال تطوير أكبر نظام تجاري ومالي عالمي بالنسبة للحاجيات التنموية، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات التنمية ؛
* توفير فوائد التكنولوجيا الجديدة ؛

وبهذا نجد أن أهداف التنمية الاقتصادية سواء على المستوى العالمي أو الدولي تصب كلها لفائدة تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للفرد، الذي يعتبر محور العملية التنموية ومحركها الأساسي في بلوغ أهدافها وحتى محددا لقياسها.

## 2.3.3.1.معايير قياس التنمية الاقتصادية

إن للتنمية الاقتصادية عدة معايير للقياس أهمها: [40] (ص100-101)

### 1.2.3.3.1.معايير الدخل

وهي تعتبر أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يُستخدم لقياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، وقد قسم بدوره إلى:

#### 1.1.2.3.3.1.معيار الدخل القومي الكلي

اقترح الأستاذ ميد (MEADE) قياس النمو الاقتصادي بالفرق على الدخل القومي، وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أن هذا المقياس قد وجه له انتقادا أن زيادة الدخل القومي أو نقصه، قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فمثلا أن زيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزيد السكان بمعدل أكبر.

#### 2.1.2.3.3.1.معيار الدخل القومي الكلي المتوقع

ويقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع، وليس الدخل الفعلي، وحجتهم في ذلك أنه قد تكون للدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة، وقد تم انتقادهم نظرا لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.

#### 3.1.2.3.3.1.معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، وذلك باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{أ-معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

فإذا افترضنا أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في بلاد ما كان 500 دولار عام 2007، وارتفع إلى 600 دولار في عام 2008، فإن معدل النمو في هذا البلد: 600 -500/ 500 ×100

= 20% أي أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للفرد زاد بمعدل 20 % إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين

ب-معدل النمو المركب

وهو يصلح لفترات زمنية مختلفة ويحسب كالتالي: مس = ل ن/ل°-1 حيث

م س: معدل النمو السنوي المركب.

ل0 : متوسط الدخل الحقيقي لفترة الأساس .

ل ن : متوسط الدخل الحقيقي للفترة محل الدراسة .

4.1.2.3.3.1.معادلة سنجر(SINGER) للنمو الاقتصادي

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، والتي نصت على ما يلي: D=SP-R

D :هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

S : معدل الادخار الصافي.

P : هي إنتاجية رأس المال.

R: هي معدل نمو السكان السنوي.

وقد قدر سنجر قيم المعادلة للدول النامية على النحو التالي:

$$D = (0.6 \times 0.2) - 1.25$$

$$D = -0.05$$

حسب سنجر فإن الدول النامية تحقق معدلا سالبا للنمو، وقد تم انتقاده على أن القيم التي أخذها لا تصلح لجميع الأوقات، إذ تحقق الدول النامية في الوقت الحالي معدلات أكبر من تلك التي استعملها.

## 2.2.3.3.1. معيار الحاجات الأساسية

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقياس دخل الفرد وبسبب تخلفه مع مقاربات النمو وتوزيع الدخل، اتجه المفكرون إلى استخدام مقياس إشباع الحاجات الأساسية، فقد تبني هذا المفهوم في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء والسكن والخدمات الصحية، وبذلك أصبح مقياس التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

## 3.2.3.3.1.المعايير الاجتماعية

ويقصد بها عدد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تُعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات وأهم هذه المؤشرات هي:

### 1.3.2.3.3.1.معايير صحية

ولعل أهم مقياس للتقدم الصحي هو ما يلي :

* عدد الوفيات لكل ألف من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع أقل من سنة).

* معدل توقع الحياة عند الميلاد أي متوسط عمر الفرد.

### 2.3.2.3.3.1.معايير تعليمية

إن الانفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، ومن بين ما يستخدم للتعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع ؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع ؛
- نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي؛

### 3.3.2.3.3.1.معايير التغذية

هناك بعض الدول غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول، ومن بين مؤشرات ذلك:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية ؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقدرات الضرورية للفرد ؛

### 4.2.3.3.1. معيار نوعية الحياة المادية

هو معيار وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977، وهو يضم المؤشرات التالية:

- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحي للكبار) ؛
- معدل الوفيات بين الأطفال( مؤشر صحي للصغار) ؛
- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمي) ويتم حساب هذا المعيار وفقا للخطوات التالية:
- يتم تجميع البيانات عن المؤشرات الثلاث السابقة الذكر في الدول محل الدراسة.
- يتم إعطاء رتب تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر.
- يتم حساب المتوسط الحسابي في كل دولة في الجوانب الثلاثة سالفة الذكر، فنحصل على معيار نوعية الحياة المادية، إلا أن هذا المعيار يعاني من عدة قصور أهمها أنه يركز على بعض جوانب الحياة فقط، ويهتم بالنتائج دون جهود تحقيقها، كما يعطي المؤشرات الثلاث المكونة له أوزان نسبية متساوية، و يهمل مستويات الدخل.

## 5.2.3.3.1.معيار دليل التنمية البشرية

هو مقياس حديث نسبيا، توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويتكون من ثلاث معايير يمكن تقديرها كما يلي:

### 1.5.2.3.3.1.معيار العمر المتوقع (د) مؤشر صحي

متوسط العمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

= ———————————————————————————

الحد الأقصى للعمر المتوقع في الدولة – الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم

### 2.5.2.3.3.1.دليل التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)

ويتكون من جزئين يتم حسابهما كما يلي:

أ ـ دليل معرفة القراءة والكتابة

معرفة القراءة والكتابة في الدولة – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

= ———————————————————————————

الحد الأقصى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم – الحد الأدنى لمعرفة القراءة والكتابة في العالم

و يعطى له وزنا نسبيا 3/2.

ب ـ دليل متوسط عدد سنوات الدراسة

عدد سنوات الدراسة بالدولة – الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم

= ———————————————————————————

الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم – الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم

يعطى له وزنا نسبيا 3/1.

ومنه دليل التحصيل العلمي:

(دليل معرفة القراءة والكتابة × 2) + (دليل متوسط عدد سنوات الدراسة ×1)

ع =———————————————————————————

3

### 3.5.2.3.3.1.دليل متوسط الدخل القومي الحقيقي (د)- مؤشر اقتصادي

متوسط الدخل الحقيقي في الدولة – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

=———————————————————————————

الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم – الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم

يتم حساب دليل التنمية البشرية في الدولة محل الدراسة من خلال تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الثلاث السابقة، ثم حساب الأدلة الجزئية الثلاث حسب القوانين السابقة، لكي نتوصل إلى حساب دليل التنمية البشرية لهاته الدولة (ت): ق + ع+ ل /3، وتتراوح قيمة (ت) بين [0، 1]، وكلما اقترب هذا الدليل من الواحد يعكس على أن الدولة أكثر تقدما، والعكس الصحيح، وتصنف الأمم المتحدة الدول وفقا لدليل التنمية البشرية إلى:

- المجموعة الأولى: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية وتكون قيمته ت > 0.8
- المجموعة الثانية: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية وتكون قيمته 0.5 < ت < 0.8
- المجموعة الثالثة: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية وتكون قيمته ت < 0.5

وهو يعتبر من أفضل المعايير لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم عملية التنمية الاقتصادية.

### 3.3.3.1.المعايير الهيكلية

يختص هذا المعيار بالحالة الاقتصادية التي توجد عليها الدولة، لتقرير مستوى تنميتها وذلك بالنظر إلى:

* نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي ؛
* نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج، ومدى مساهمته في صادرات الدولة ؛
* حصة رأس المال للفرد وعدد العاملين في القطاع الصناعي ؛
* مقدار الحداثة المستعملة للتجهيز الصناعي ومدى الاعتماد على التكنولوجيا ؛

وكلما كانت هذه القيم إيجابية كلما دل ذلك على تقدم التنمية الاقتصادية لهذه الدولة، هذا التقدم للتنمية الذي لن يأتي من العدم بل يحتاج إلى تضافر جهود بشرية ومادية لتحقيقه، ويحتاج لتمويل يتكفل ويدعم هذه الجهود سواء أكانت تمويلا داخليا خاص بالدولة ذاتها أو تمويلا خارجيا من خارج الدولة ، هذا فضلا عن محاولة التذليل من الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الجهود لكي تحقق في الأخير معدلات إيجابية للمعايير المذكورة سابقا.

## 4.1.محددات مستوى التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية، والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار، والذي يحتاج إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج... والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية، وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية، ويبقى للبلدان المعنية في مجال التمويل أن تقرر الدولة وتحدد مساعيها التنموية في ضوء حجم التمويل المتاح لها أو ينبغي عليها السعي لتوفير

ما هو ضروري من تمويل للتنمية، وبهذا فإن الوسائل تختلف فيما بين البلدان بخصوص مسألة الربط بين الأهداف التنموية التي تتبناها وبين حجم التمويل المطلوب.

فالسبيل الأول يقوم على أساس تحديد المقدار المطلوب من إنتاج السلع والخدمات أولا، ثم تقدير الاحتياجات اللازمة من رأس المال، وهنا تجري المحاولات لتحديد العلاقة بين معدل الاستثمار الصافي الجديد وبين معدل نمو الناتج.

ومنه يتم تقدير الاحتياجات الكلية من الاستثمارات، ويمكن الاستعانة في هذا الجانب بإجراء تقديرات تفصيلية لاحتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي للاستثمار، ثم يتم بعدها تقدير إمكانيات التمويل المحلي، والفرق بينهما يحدد حجم التمويل المطلوب تدبره.

ما سبق يخص جانب التمويل المطلوب للتنمية الاقتصادية ثم تأتي قبل وأثناء و بعد مراحل التنمية مهمة القضاء على العقبات، والتي من شأنها الحد من فعالية أداء هذا التمويل في تحقيق خطط التنمية ومسارها.

## 1.4.1.المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

يمكن النظر إلى وسائل تمويل التنمية الاقتصادية من جانبين، الأول هو الوجه الحقيقي أي الموارد الحقيقية التي تتمثل في مجموع السلع سواء الاستهلاكية أو المنتجة، والثاني هو الوجه النقدي، أي الموارد النقدية التي تستخدم لتوفير الوجه الأول (الموارد الحقيقية للتنمية الاقتصادية)، وتتكون مصادر التمويل المحلي من الادخار الاختياري، وهوما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعيا واختياريا، ومن الادخار الإجباري ويقصد به ما يفرض على الأفراد إجباريا و لا يوجد اختلاف من حيث توفير وتكوين النقد، وإنما الاختلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما في السياسة الاستثمارية المتبعة ويمكن ترتيب مصادر التمويل المحلي فيما يلي:

### 1.1.4.1.الادخار العائلي

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب – وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة ويمكن حصر مصادر الادخار في القطاع العائلي فيما يلي[40] (ص219):

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار.
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود، أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات، ويمكن أن تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير والمصارف سواء الجارية أو الآجلة، أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.

- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن، والتي تنتشر أكثر في البيئات الريفية، حيث يصاحب الاستثمار الادخار، فالمدخر هو نفسه المستثمر.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

وتوجد مجموعة من العوامل لها أكبر الأثر على حجم مدخرات القطاع العائلي نوجز أهمها فيما يلي:

### 1.1.1.4.1. حجم الدخل

الملاحظ على سكان الدول النامية أن الأغلبية الساحقة تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس ومسكن وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا، بحيث لا تسمح بفائض الادخار، وتشير الإحصائيات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، بمعنى أن المعدل الأدنى للادخار يزيد مع زيادة الدخل، إلا أن الأكثر أهمية من المقدار المطلق عند نقطة زمنية معينة هو التغير في حجمه، إذ يوجد عادة فجوة بين التغير في الدخل ومستوى الاستهلاك، فتكون هذه الفجوة أكبر عندما يكون التغير في الدخل في الاتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغير في الاتجاه الأعلى، فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الادخار وعلى العكس عندما ينخفض دخل الأسرة، فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت، وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الادخار، يُقصد بذلك التأكيد على أن الاستهلاك يعتمد أساسا على الدخل الدائم للأسرة أو الفرد ولا يستجيب للمتغيرات المؤقتة. [40] (ص221)

### 2.1.1.4.1. درجة تركز وتوزيع الدخل

يؤكد البعض بأن الدخول العالية تقترن عادة بمعدلات عالية من الادخار، لكن البعض الآخر يرد بالقول أن الفئات الغنية لا توفر بالقدر الذي يتناسب مع إمكاناتها، ويشار هنا بأن العوامل الأساسية التي تحكم معدل الادخار ليس مستوى دخل الفرد فقط، وإنما نمط توزيع هذا الدخل، ونسبة الدخل من الملكية إلى الدخل القومي، حيث يرتفع مستوى الادخار كلما كان التفاوت في توزيع الدخل أكبر، إلا أن البعض يرى بأنه بالنسبة للبلدان النامية هذا التفاوت ليس في صالح الادخار، إذ تذهب النسبة الكبرى من الدخل لدى الملاك والتجار والسماسرة نحو الاستهلاك وتشجيع الادخار بمختلف الوسائل الفعالة[41] (ص191)، هذا بالإضافة إلى أن توزيع الدخل المحدد للادخار يتأثر أيضا بالمركز الوظيفي للفرد في المجتمع، فمن المعلوم أن المزارعين أكثر قدرة على الادخار عن قاطني الحضر، ومن هنا فإن الهجرة من الريف والإقامة في المدن، وهو ما نلاحظه في أغلب دول العالم النامي يؤدي إلى نقص عدد المدخرين.

هذا ونجد أن رغبة الفرد في الظهور والتميز أو ما يطلق عليه بحب التقليد أو أثر المحاكاة تزيد من الاستهلاك وتقلل من الادخار، وهذا من المشكلات الواضحة التي تواجهها الدول النامية في الوقت الحاضر من تقليد أنماط الاستهلاك للدول الأكثر تقدما خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، مما أثر سلبا على الادخار بصفة خاصة وعلى تمويل التنمية بصفة عامة.

### 3.1.1.4.1.مجموعة عوامل اقتصادية و ديمغرافية واجتماعية أخرى

توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها اكبر الأثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، فلاشك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات والرغبة في حيازة أموال المقابلة لحاجات المستقبل، والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة بالإضافة إلى التضخم الذي يمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية كلها مؤثرات على حجم الادخار، هذا عن العوامل الاقتصادية أما العوامل الديمغرافية والاجتماعية، فنرى أن تركيب المجتمع عمريا له أثره على الادخار، حيث يقوم بالادخار عادة المجموعات العمرية من [35 – 60] سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأقل من 35 سنة أو تزيد عن 60 عاما، فلا يقومون بالادخار في الغالب، كما أن هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة، إذ أن حاجات الأسرة الكبيرة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة في الظروف الواحدة، وكذلك من العوامل الاجتماعية المهمة التي تؤثر على الادخار شيوع ما يعرف بنظام الأسرة الممتدة وهو ارتباط الوالدين والأجداد والأحفاد... ارتباطا وثيقا لدرجة تصل إلى المعيشة الجماعية، وهذا ما يؤثر على الادخار بشكل مباشر وغير مباشر، وفي الأخير فإن للديانات والمعتقدات علاقة كبيرة بالادخار، فلقد ساهمت الديانة البروتساتنتية في ظهور ونجاح النظام الرأسمالي، عن طريق التأكيد على فضيلة الادخار ونفس الشيء حدث في اليابان نتيجة للتعاليم الدينية، وتحث الديانة الإسلامية على الاعتدال في الإنفاق، وتنهى عن التبذير وتحث على العمل وتؤكد على فريضة الزكاة، وكلها تؤدي في النهاية إلى التشجيع على الادخار. [40] (ص227-228)

### 2.1.4.1. مدخرات قطاع الأعمال

ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات، والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في الدول يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع، فكلما كان القطاع كبيرا ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح، ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم المحلات التجارية والوحدات الصغيرة ومن الصعوبة تقدير مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجاته من الاستثمار، كما أن تعبئة مدخراته ليست ممكنة بالوسائل التقليدية لهذا فإن القطاع المنظم هو الذي يُعول عليه في توليد الفائض، ويتكون قطاع

الأعمال المنظم من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال الحكومي، ويعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد أي الأرباح المحققة[41] (ص192)

### 3.1.4.1.الادخار الحكومي

يمثل الادخار الحكومي الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي، ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها، مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز، كما أن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب، ويعني هذا أنه إذا كان هناك فائضا (الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات الحكومية) وُجه لتمويل الاستثمارات وتسديد الديون في حالة المديونية، أما في حالة وجود عجز الإيرادات عن تغطية النفقات فإنه يتم تمويلها عن طريق الاقتطاع من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق إصدار وطبع نقود جديدة، أو الضغط بفرض الضرائب بغية زيادة المدخلات، ولكننا نرى أنه من مصلحة الحكومات للخروج من هذا النقص في المدخلات أن تعمل دائما على تنمية مواردها وعلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

ما سبق من أنواع الادخارات يمكن إدراجه ضمن الادخارات الاختيارية، والتي يبقي للمدخر الحق في القيام بها، أما عن الادخارات الإجبارية فيمكن إدراجها تباعا كما يلي:

### 4.1.4.1. الضرائب

تتمثل أهم إيرادات الجارية للدولة في حصيلة الضرائب، والتي تعتبر لونا من ألوان الادخار الإجباري إذ يمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد ، وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتداء إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة، ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها، وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسين أولهما الضرائب المباشرة التي يتحمل عبئها من يقوم بدفعها وثانيها الضرائب غير المباشرة التي يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين، وتلائم الضرائب غير المباشرة اقتصاديات الدول النامية، بينما تلائم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة [40] (ص243)ولكننا نلاحظ أن الضرائب رغم أهميتها لكنها تشكل صعوبة من حيث تحصيلها، وهذا راجع إلى الدخول المنخفضة فيها، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة، إذا ما أصاب السلع الضرورية يكون فيه إجحاف في حق غالبية السكان، فمعظم إنفاق تلك الغالبية ينصب على السلع الضرورية، وزيادة الضريبة على هذه السلع يعني خفضا إجباريا للاستهلاك أي تخفيض المستوى المعيشي الأمر الذي يضر بإنتاجية السكان، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية.

### 5.1.4.1. الإصدار النقدي الجديد

ويقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية، دون أن تكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات، ويكاد هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم فاعلية مثل هذه الوسيلة بالنسبة للبلاد النامية، بل أن البعض يحذر من الالتجاء إليها، ويرى أن ضررها يزيد عن النفع العائد منها [35] (ص95) كون أن هذه العملية يتولد عنها آثار سلبية ترتبط عادة بمشكلة التضخم، والتي من بينها ارتفاع مستويات أثمان المواد الغذائية الاستهلاكية، ومنه عدم مقدرة أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة على الادخار، وكذلك يعمل التضخم على الحد من تدفق رأس المال الأجنبي، أو خروج الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من تدهور قيمة العملة المحلية بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار يجعل من الأسواق المحلية سوقا رديئا للتصدير وصالحا للاستيراد.

### 6.1.4.1. التمويل المصرفي

تعتبر المصارف أهم المنشآت المالية في تزود قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة، فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة العقارية والزراعية والصناعية وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معلنة وفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية، أما فيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، من أجل مقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية، فتقوم بها البنوك التجارية والبنوك المتخصصة [40] (ص255) ويواجه التمويل من هذا المصدر صعوبات أبرزها عادةً ضعف الادخار وانتشار الاكتناز بين الأفراد وتحكم البنوك المركزية وسيطرتها على حركة الأموال داخل الدولة، ولجوء الحكومة في أغلب الأوقات إلى التمويل التضخمي إلى جانب خوف الجمهور من احتمال انخفاض قيمة النقود بين وقت الادخار في البنوك ووقت استرجاع نقودهم، فيتم توجيهها إلى الاستهلاك بدل الادخار، كل هذا يقلل من حجم الكتلة النقدية الموجودة في البنوك والمعول عليها لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية.

بعدما تم عرضه من مصادر تمويل محلية أو ذاتية (داخلية) للدولة، نجد أنها لا تخدم الدولة التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وموسعة تمس أغلب القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى صعوبة تحصيلها إن وجدت، مما يدفع هذه الدول خاصة الدول النامية إلى السعي للبحث خارج حدود دولتها عن مصادر تمويل تكمل بها المصادر الداخلية للقيام بمشاريعها التنموية.

## 2.4.1.المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

أوضح تحليلنا لمصادر التمويل المحلية فيما سبق ممكن عدم كفايتها (بشقيها الاختيارية والإجبارية) للوفاء باحتياجات الاستثمار وتوفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية، فهناك الكثير من الدول النامية خاصة تلك التي تتميز بارتفاع مستمر في السكان لا تكفي مدخراتها المحلية حتى إلى مجرد جعل الاستثمار كافيا لمجاراة هذه الزيادة السنوية في السكان، حيث أن الإنتاجية ومتوسط دخل الفرد تبقى عند مستوياتها المنخفضة كما أنه إذا اضطرت الدولة إلى معالجة الوضع عن طريق الزيادة الحادة في الادخار المحلي في الفترة القصيرة، فسيكون من نتائج ذلك تخفيض مستوى الاستهلاك الجاري والدائم، وما ينجر عن ذلك من صعوبات جمة تنعكس على السكان بصفة عامة، أما إذا عالجت ذلك بالاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن يؤدي ذلك في النهاية إلى متاعب وصعوبات تعود بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية، وبهذا بات من الأمور الواضحة وجود قيود تقف في وجه إمكانية زيادة الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية الابتدائية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، ولذا فإن على الدولة أن تحصل على الفرق من مصادر التمويل الخارجية أي عن طريق استيراد رأس المال من الخارج الذي يعتبر الطريق الوحيد لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وهو يتمثل في:

### 1.2.4.1. الاستثمار الأجنبي المباشر[42] (ص421)

وهو ذلك الاستثمار الذي يملكه الأجانب ويديرونه في دول أخرى غير دولهم، سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع، ويتفق كل من صندوق النقد الدولي( IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OESD) في تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية أو مشروعات مشتركة، أما أهم صوره فهي[41] (ص199):

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، ويقصد بها تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات العامة ملكية تامة.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية، وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط، وتأخذ واحد أو أكثرمن الأشكال التالية:

* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي) ؛
* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص ؛
* شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني الخاص من جهة أخرى؛

- الشركات متعددة الجنسيات ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات، التي تشرف على أو تدير مصنعا أو منجما في دوليتين أو أكثر، وبهذا لا يمكن النظر إليها باعتبارها شركة قومية خالصة، وإنما هي بمثابة تجميع رأسمالي إنتاجي عبر الدول، يعمل على إقامة المشروعات الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل، وتمتد كل تلك الأنشطة عبر حدود عدة دول خارج الدولة الكائن بها المركز الرئيسي للشركة.

## 2.2.4.1.القروض الخارجية

وتنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية من الخارج من حيث جهة الاقتراض إلى قروض عامة وقروض خاصة، والقروض العامة هي تلك التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية.
وتنقسم القروض من حيث الشروط التي تعقد بها إلى قروض سهلة، والتي تشمل على عنصر المنحة حيث تزداد فيها فترة السماح وتُعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية وفيها يزداد أجل القرض ويمكن تسديدها بالعملة المحلية أو بجزء من المشروع، بينما القروض الصعبة فهي تلك التي تعقد بشروط تجارية مختلفة. [40] (ص300)

أما عن القروض الرسمية فقد تم تقسيمها إلى: [42] (ص416)

### 1.2.2.4.1.قروض حكومية ثنائية

هي تلك التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القرض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة، ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية في أحد الصور الثلاث التالية:

* إما أن يقدم القرض العام في شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل ؛

* إما أن تشترط الدولة المقرضة على الدول المقترضة ضرورة إنفاق القرض في الحصول على احتياجات التنمية الاقتصادية من أسواق الدولة المقرضة ذاتها؛

* أن تخصص القرض لتنفيذ مشروع أو مشروعات معينة، وبهذا تزودها بمعدات المشروع المقام مع الخبراء اللازمين لإنشائه وتشغيله؛

### 2.2.2.4.1.القروض الخاصة

هي تلك القروض التي ترد إلى الدولة من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، وتأتي أما في شكل تسهيلات الموردين، وهي القروض التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة وغيرها من الموردين الأجانب لتوريد سلعة وخدمات للبلد المقترض، وبشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من الحكومة، أو عن طريق تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من البنوك الأجنبية لتمويل العجز الموسمي والمؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، أو عن طريق الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات، التي تقام بها داخل أسواق رأس المال في الدول المتقدمة.

### 3.2.4.1. مساعدات أو معونات التنمية الرسمية

لقد جرى العرف الاقتصادي على التفرقة بين المعونة أو المساعدة التي تُعطي بدون مقابل حالا، وعلى وجه الإطلاق، وهذه المساعدة هي المنح الخالصة وبين ما يسمى بالمعونة التي يُدفع لها مقابل آجلا أو عاجلا وهي القروض طويلة الأجل وفيما يلي تفسير لكل منهما:

### 1.3.2.4.1.المعونة الاقتصادية الخارجية (القروض الميسرة)

وهي قروض سهلة تقدمها حكومات الدول الأكثر تقدما، أو الهيئات الدولية إلى البلاد النامية بشروط أكثر يسرا، مما تلاقيه عادة في القروض التقليدية التي تُقدم على أسس تجارية[35] (ص107) ، كما وتحتوي هذه القروض على عنصر المنحة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة الاسمية لهذا القرض والقيمة الحالية لإجمالي المبلغ الذي سوف تدفعه الدولة في آخر المدة بمعدل خصم معين، وبهذا فإن هذه القروض تتميز بطول فترة السماح، طول أجل القرض، انخفاض سعر الفائدة بكثير عن الفائدة التجارية، تسديد قيمة القرض أو جزء منه بالعملة المحلية.

### 2.3.2.4.1.المنح

تعرف المنحة بأنها هبة خالصة لا ترد ومن ثم لا تتحمل الدولة المتلقية لها أي التزام أو عبء في المستقبل[40] (ص291)، فهي لن تؤثر على الدولة بأي شكل من الأشكال، لأنها لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية.

أما عن أهم الهيئات الدولية التي تقوم بإقراض الدول النامية الساعية للتنمية في شكل منح أو قروض ميسرة فهي البنك الدولي للإنشاء و الإعمار، المؤسسة المالية الدولية، الهيئة الدولية للتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الأمريكي العالمي للتنمية، وكذلك صندوق التنمية الدولية، وكالة التنمية الدولية وأخيرا انضمت لهم مؤخرا منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC والتي تركز في مساعداتها على البلدان العربية والإسلامية.والأصل في أن تكون المساعدات الإنمائية (منح لا ترد أو قروض مسيرة ) في صورة نقدية بعملة الجهة المانحة تخصصها للدولة المستفيدة، إلا أنها قد تأخذ صورة

عينية مختلفة، كالمعونات الغذائية أو المساعدات السلعية أو شكل استثمارات أو مساعدات فنية أو أسلحة حربية، وقد تقوم هذه المساعدات على تنفيذ مشروع معين أو ما يسمى بمعونات المشروعات المحددة.

### 3.3.2.4.1.تحليل مسار المعونات الدولية

إن معونات التنمية الرسمية، حقلا ديناميكيا للغاية يتعرض للكثير من التغيرات السريعة، ويتأثر بالكثير من الأحداث العالمية، السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، ويؤثر فيها وذلك على الرغم من كونه حقلا حديثا نسبيا ترجع بداياته فقط إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي أن التعاون التنموي الدولي لا يمتد إلا لأكثر من خمسين سنة مضت، والمتتبع لهذه السنوات يري أن المساعدات الإنمائية الرسمية قد تزايدت بشكل مطرد خلال أعوام السبعينات و الثمانينات، وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تراجع كبير فيها على مدى النصف الأول من أعوام التسعينات، ثم عادت بعد ذلك إلى اتجاهها الصاعد الذي كان قبل 1991، وجرى تقديم ثلاث أرباع المساعدات الإنمائية الرسمية تقريبا خلال الفترة من (1970-2003) من خلال برامج ثنائية بين الدول ، أما من حيث تقسيم المعونة العالمية ، فإنه يذهب نحو نصف المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل (تلك التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 825 دولار عام2004) ويذهب ربع آخر لبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط مثل البرازيل والصين و تايلندا (تلك التي يقل نصيب الفرد عن 3255دولار)والتي يضم سكانها عدد كبير من الفقراء ، ويخصص الربع المتبقي لبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط مثل الأرجنتين وتشيلي و المكسيك وتركيا ، وبهذا يذهب ما يزيد عن ربع المعونة العالمية لبلدان في إفريقيا و جنوب الصحراء ، ويشتمل أكبر المانحين الثنائيين الذين ينسقون عملهم من خلال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أوربا الغربية ، و قد خفضت فرنسا و ألمانيا مساهمتهما في السنوات الأخيرة ،بينما زادت البلدان الإسكندنافية والمملكة المتحدة مساهمتهما[43] (ص14)، أما مساعدة كل من الدنمارك والنرويج و هولندا ، والسويد و لوكسمبورغ فهي تقدر بمبالغ تزيد كثيرا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو 0.7 % من الناتج المحلي كمعونات تنمية رسمية ، وذلك في مؤتمر مونتريه في المكسيك ، و مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقا في سنة 2002 و لقد تم فيه التأكيد على كفاءة و فعالية توجيه المعونات ، و ظهر هذا جليا في حالة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واقتراح الرئيس السابق جورج بوش مبادرة تحديات الألفية (MCA) في مارس 2002، و الذي كان عبارة عن رد فعل الـ و م أ لأحداث سبتمبر2001 ، بزيادة حجم المعونة الأمريكية بحوالي 50%سنويا ، و ربط هذه الزيادة بأداء الدول النامية في ثلاث قضايا هي : الحوكمة الصالحة ، و الاستثمار في البشر، و الحرية الاقتصادية، و قد أكد إعلان باريس2005على

ذلك حيث اجتمع ممثل أكثر من 100 دولة مانحة و نامية ، و تم الاتفاق على إجراء إصلاحات في مجال معونات التنمية الرسمية و جعلها أكثر فعالية في مكافحة الفقر و طرح خطة واضحة المعالم من أجل تحسين جودة المعونات و أثرها على التنمية الاقتصادية [44] (ص12).

من خلال ما سبق من تحليل للمساعدات الإنمائية نستنتج أن أحسن أشكال المساعدات هي المنح و ليس القروض السهلة لأنها بدون مقابل ، إلا أنه من الملاحظ أن أغلب الدول النامية ، فضلت المعونة التي تكون في شكل قروض طويلة الأجل ، وذلك لأنها لا تعطي أي عذرا للدول المانحة للتدخل في شؤونها الاقتصادية والسياسية وهذا ويلاحظ أيضا أن أغلب المساعدات الإنمائية غير مرتبطة بأولويات التنمية الاقتصادية في البلدان المتلقية، بل أنها تقدم استنادا إلى اعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية، وبهذا نجد أن مساعدات التنمية هي عبارة عن مصالح متبادلة بين الأطراف المختلفة، وليست هبة أو هدية، وهو ما يمكن التعبير عنه بالتعاون التنموي، لأن كل من المانح والمتلقي سيستفيدون من هذا التعاون من أجل الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية، وكل منهما يتمتع بحقوق وعليه واجبات تقيده.

يتضح مما تقدم أن حتمية التمويل الخارجي أنها تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات الاستثمارية، ومن ثم لابد من تَسد هذه الفجوة عن طريق الموارد الأجنبية الإضافية، ولكن لا يَخفى أن الاستعانة بالموارد الأجنبية لابد وأن يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، هي في الحقيقة ثمن يُدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن مدى ارتفاع هذه الأعباء أو انخفاضها ومدى الضغط الذي تزاوله على ميزان المدفوعات للدولة، إنما يتفاوت تبعا لأشكال التمويل الخارجي، كما يتأثر بكيفية استخدام الدولة المدينة، لهذه الموارد فالمشكلة الرئيسية للتمويل الخارجي لا تتمثل في حجم الأموال المتدفقة من الخارج، ولا في حجم الخدمات الدورية لهذه الأموال، وإنما بالكيفية التي تستخدم بها الدولة المتلقية هذا التمويل الخارجي، والذي وإن أساءت استعماله سيضيف إلى عقبات التنمية عقبات جديدة.

### 3.4.1.معوقات التنمية الاقتصادية

إن أحد الخصائص الرئيسية للتنمية الاقتصادية الحديثة أن النمو الذي حققته لم يبدأ في جميع مناطق العالم في وقت واحد، بل انتشر ببطيء عبر أوربا ثم أمريكا لينتقل إلى آسيا أي أن الدول المتقدمة كانت المستفيد الأول من عملية التنمية، لتبقي الدول النامية تصارع من أجل تبني التنمية الاقتصادية، و لاشك أن هذا التباين الذي صاحب ظهورها وراءه معوقات حالت دون انتشارها في وقت واحد بين الدول المتقدمة والنامية، بل حتى أن هذه المعوقات عمقت من فجوة التنمية الاقتصادية بين البلدان النامية نفسها، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ما يلي:

### 1.3.4.1.العقبات الاقتصادية

تختلف العقبات الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب موقعها وطبقا لتركيبة مجتمعها والسياسة المطبقة داخلها ويمكن ذكر أهمها:

- تكتسي الموارد الطبيعية أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للتنمية الاقتصادية بسهولة سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى، لا توجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها، و الاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هو وسيلة هامة لدعم النمو، بل من المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات أن الأرض المجزأة إلى حيازات بصورة سيئة، والأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة عن معوقات النمو[45] (ص256)، وهذا ما تشهده معظم الدول النامية إذ أن المشكلة ليس في ندرة الموارد الطبيعية فقط بل تتعداها إلى عدم الاستغلال العقلاني والمخطط لهذه الموارد، وذلك لقلة الوعي الاقتصادي من جهة ونقص الأسلوب العلمي والوسائل المساعدة في مجال الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية، مما يعرضها إلى احتمال الندرة والزوال والتأثير السلبي على عملية التنمية الاقتصادية.

- تزداد الاستثمارات الأجنبية والقروض في الدول النامية الساعية للتنمية الاقتصادية بشكل يحقق سيطرة في اقتصادياتها، ويقف حائلا بينها وبين الاتجاه نحو التصنيع مع استغلال رؤوس الأموال الأجنبية في مشروعات استهلاكية ومجالات غير إنتاجية، كما أن القروض غالبا ما تكون ذات فوائد عالية وشروط قاسية تعسفية تؤدي إلى زيادة ديون تلك الدول النامية، وما يترتب على ذلك من قيود وضوابط وتبعية تجاه تلك الدول المتقدمة[46] (ص64)، كما يعيق ذلك عملية التنمية باستغلال موارد الدولة فيما لا ينفعها بالإضافة إلى خروج فوائد هذه المشاريع إلى الدولة الأم للشركات الأجنبية وعدم استفادة الدولة من عوائد الاستثمارات المستقبلية لهذه الفوائد.

- يعتبر قيد الصرف الأجنبي أحد معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، إذ أن الاعتماد الكبير لهذه الدول على الصادرات، قد عرض تلك الصادرات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية، التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، وخلال فترات الركود الاقتصادي تميل نسب التبادل التجاري لغير صالح هذه البلدان، وبالتالي تنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية، وتؤثر سلبا على وتيرة التنمية لديه[46] (ص64)، وهذا ما يفسر العجز الشبه الدائم لميزان المدفوعات في معظم الدول النامية،

بالإضافة إلى قلة النقد الأجنبي الذي يدعم التنمية الاقتصادية لتحقيق أهدافها، والذي يعتبر من أهم معوقاتها.

- اتفق بعض الاقتصاديون أن ضيق نطاق السوق الداخلية ونواقصه في الدول السائرة في طريق النمو يعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساسا في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطورها، وذلك لأن السوق في هذه الدول تعترضها عقبات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، وهو سوق المنافسة التامة إلى حد كبير ،[47] (ص209) وسعة السوق أو ضيقه تتحكم فيه عوامل كثيرة منها مستوى الدخل الحقيقي للفرد، حجم السكان، طبيعة الإنتاج استهلاكي أو موجه لغرض الإنتاج، تطور شبكة المواصلات... والملاحظ أن وضعية هذه المحددات تقف ضد اتساع السوق في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة التي يتسع فيها السوق لاستيعاب المبادلات الداخلية والخارجية.

- إن استمرار احتياج الدول النامية للمتقدمة في حصولها على الآلات وقطع الغيار اللازمة لمشروعاتها التصنيعية المختلفة، ومراعاة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال الممارس من طرف الدول المتقدمة، بما يحقق عدم الاستغناء عنها في أي مرحلة، وهو ما يؤكد سيطرة هذه الأخيرة المستمرة عليها وتبعية الدول النامية لها، ما يزيد من إعاقة التنمية الاقتصادية.

- بالإضافة إلى ما سبق ذكره من معوقات التنمية الاقتصادية هناك معوقات كثيرة يصعب حصرها ومنها: عدم التوسع في استخدام المكننة، وإتباع الأساليب البدائية، سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول ، سيادة الإنتاج الواحد، ضعف الادخار، سوء التخطيط والتسيير الاقتصادي...الخ.

- نظرا لعدم القدرة على حصر العوائق الاقتصادية لكثرتها، أجمع الاقتصاديين بأن الدول النامية تدور وسط حلقة مفرغة مضمونها:

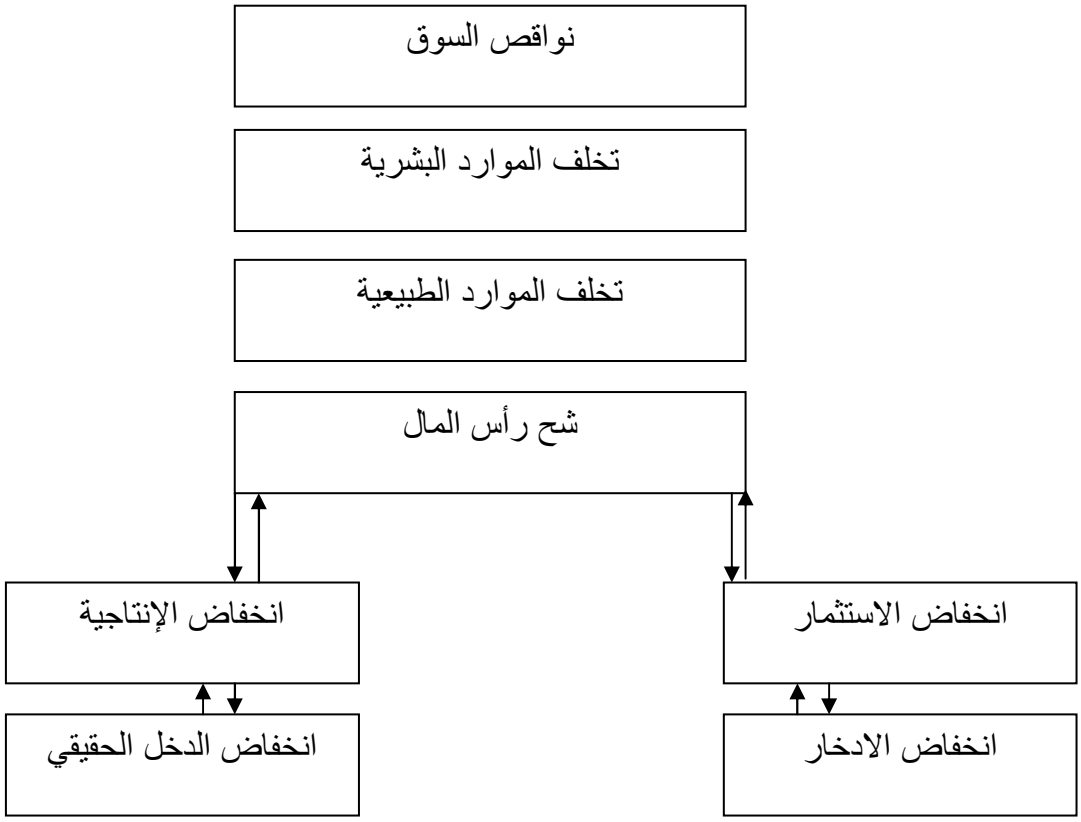


الشكل رقم02: الحلقة المفرغة للدول النامية[47] (ص205).

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الدول النامية توجد داخل حلقة مفرغة مضمونها يشير أن هذه الدول، لا تواجه عقبات منفصلة، بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، أي أن كل عقبة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه لعقبات أخرى.

### 2.3.4.1.العقبات الاجتماعية

هناك الكثير من العقبات تقف عائقا في وجه التنمية الاقتصادية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان في الدول النامية، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل، الأمر الذي يجعل من مشاركة السكان في ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين، وما يفرضه ذلك في توجيه القسم المهم من الدخل إلى الاستهلاك على حساب انخفاض الادخار و الاستثمار، إضافة إلى أعباء تكوين وإعداد النسبة المرتفعة من السكان المتمثلة بصغار السن. [47] (ص221)

- انتشار البطالة بين الأشخاص القادرين عن العمل، وهو ما يؤثر في دخول الأفراد المنتجين، حيث يشاركونهم الدخل بحكم الروابط الاجتماعية، وما ينتج عن ذلك من انخفاض للادخار، ومنه التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية.

- انخفاض المستوى الصحي، وانتشار الأمراض وضعف مستوى التغذية و انعكاسه السلبي على إنتاجية الفرد.

- انتشار العادات والمعتقدات والتصرفات المعوقة للتنمية مثل: التواكل والمحسوبية والعنصرية والافتقار إلى المسؤولية و الانضباط، وكذلك الإنفاق في غير مواضعه والتبذير التفاخري.

- انخفاض المستوى التعليمي و انتشار الأمية في أوساط الدول النامية، مما يؤدي إلى ضعف الوعي الاقتصادي للأفراد اتجاه التنمية الاقتصادية و أهدافها.

### 3.3.4.1.العقبات الإدارية

وتتمثل هذه العقبات في جانب كمي وآخر نوعي، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة، وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي، وضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها[47] (ص223) ومن نتائج ما سبق:

* هجرة الأدمغة إلى خارج الدول النامية، بحثا عن فرص أفضل للعمل ؛

* عدم وجود توزيع عادل حسب المهارات والكفاءات للموارد المهنية؛

* ضعف التخطيط والتسيير وعدم متابعة الإنتاجية، وتقييم النتائج واكتشاف الانحرافات وتصحيحها للمشروعات المقامة والتي سوف تقام ؛

### 4.3.4.1.العقبات السياسية

يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- التبعية السياسية حيث نجد أن الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول النامية حتى تضمن وجود نظام سياسي موال لها، من خلال تدعيم النظم الحاكمة الموالية، وهي في ذات الوقت لا تتورع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي لتحقيق أهدافها وعرقلة عملية التنمية فيها، هذا وإن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة تكون غالبا بهدف التبعية، كما أن الاتفاقيات الاقتصادية التي تعقدها تكون عادة مشروطة بمطالب سياسة تراها في فائدتها.

- تتميز بعض الدول النامية بالتغير السريع والفجائي في أنظمة الحكم، نتيجة غياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية سياسيا ونتيجة لسيادة النظم الديكتاتورية في تلك الدول، وما حدث في تونس في 15 جانفي 2011 من تغير للحكم فيها، خير دليل على ذلك بسبب ضعف المعيشة الناتج عن سيطرة

الأقلية الصفوة على رأس الدولة، وخيراتها و انشغالهم عن توفير احتياجات المواطنين داخلها، وهذا ما سينعكس بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية لعدم استقرار الحكومة التي تتولى غالبا القيام بعملية التنمية الاقتصادية.

- انتشار عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية لضعف النزاهة وغياب المناخ الديمقراطي السليم، و انتشار الحكم الوراثي حتى في ظل الجمهورية، وما حدث في كوت ديفوار في 4 ديسمبر 2010 من عدم تسليم الرئيس السابق الرئيس الجديد زمام الحكم لبرهان على ضعف السلطة التشريعية والتنفيذية على إدارة الدولة، فكيف لسلطة لم تستطع أن تحقق الأمن و الاستقرار السياسي لدولتها، أن تحقق تنمية اقتصادية قائمة بذاتها.

مما سبق من معوقات للتنمية الاقتصادية نجد أن عملية التنمية الاقتصادية هي قضية معقدة، ومتشابكة تختلف معوقاتها بين الكثير من الاتجاهات المتداخلة، ورغم خصائصها المختلفة ولكنها متسلسلة في حلقة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها، كما أنها ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية الاقتصادية، فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الشلل الكامل للتنمية، وقد يكون لبعضها مجرد زعزعة أو خلل جزئي أو طفيف لعمليات التنمية الاقتصادية .

من خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن الأمن الغذائي هو توفير غذاء كامل و صحي لجميع أفراد الدولة في جميع الأوقات بالاعتماد على الموارد الذاتية أو عن طريق الاستيراد ، كما أن له أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية لصيقة، و يؤدي عدم توفره بالقدر الكافي إلى ظهور فجوة غذائية تنتج عنها تبعية غذائية للعالم الخارجي تخلف أثار سلبية تمس جميع جوانب الحياة داخل الدولة و رغبة منها في تفادي هذه الآثار، و تحقيق أمن أو اكتفاء في غذائها تعتمد علي التنمية الاقتصادية كحل لخروجها من هذه الأزمة، و التي تعتبر عملية تغيير في البنية الاقتصادية و الاجتماعية ومختلف أوجه النشاط و مظاهر السلوك الاجتماعي و الاقتصادي ...تغيير يمتد إلى جوانب متعددة من الحياة في المجتمع بناءا و حركة وفق نظريات منطقية تفسيرية تشرح طبيعة عناصر التنمية الاقتصادية ومسارها لتحقيق أهدافها، و تعتمد على مصادر تمويل داخلية و أخرى خارجية في تنفيذ خططها، ويفضل الاعتماد على المصادر الداخلية أما اللجوء إلى المصادر الخارجية فلا يكون إلا عند عدم كفاية الأولى لمتطلبات التنمية.

كما أنه تصادف عملية التنمية عقبات مختلفة تحاول الحد من فعاليتها يجب التصدي والقضاء عليها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، والذي يعتبر تحقيق الأمن الغذائي أحد أهدافها عن طريق تعظيم نصيب الفرد من الدخل القومي، وبهذا فإنه لابد من وجود مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى أفضل وضع في أمنها الغذائي باستخدام التقنيات المناسبة لها والأخذ بالاعتبار الإمكانيات المادية والبشرية بوصفها عاملا حاكما وأساسيا لذلك دون القضاء على

الطموحات الأخرى للتنمية، وذلك في ظل سياسات وطنية ودولية وإسلامية والمحافظة على هذه الأهداف.

# الفصل 2
# علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية

تعاني الدول النامية من انفجار السكاني، وهي ظاهرة عالمية وإن كانت أكثر وضوحا في الدول النامية ولدت ضمن الكثير من الدول النامية أزمة غذائية مثلت محطة هامة لمراجعة السياسات والاستراتيجيات ومن أهمها التنمية الاقتصادية والتي كانت متعاقبة في مجال الأمن الغذائي، وبالتالي إعادة تقييم الوسائل والأساليب وتحديد المقومات بصورة أكيدة والاعتراف بالأخطاء وتصحيحها في إطار النظر إلى قضية الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ومحوريتها الوطنية والقومية حاضرا ومستقبلا والانتفاع بجهود بعض الهيأت والمنضمات الدولية ، التي لعبت دورا محوريا في مجال أمن الغذاء والتنمية الاقتصادية، كما يجب الإضافة على ذلك الاقتداء بتجارب بعض الدول التي استطاعت أن تواجه الجوع، وتحد من تطوره مع تفعيل دور تنميتها الاقتصادية والوصول إلى الكثير من أهدافها، لذا قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي .

المبحث الثاني: مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث: الجهود الدولية للحد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية .

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول في ربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية.

## 1.2.سياسات تحقيق الأمن الغذائي

إن زيادة الحاجة إلى الغذاء من طرف الدول النامية ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتطور النمو السكاني دفعها إلى البحث عن أنجع السبل، التي تحقق لها الوفرة من الغذاء وبأقل تكلفة سواءا اعتمادا على سياستها الداخلية ومواردها الذاتية، أو بالتعاون مع العالم الخارجي لتحقيق هذه الغاية، وذلك بواسطة دراسات تمت في مجال الأمن الغذائي، والتي وإن تباينت واختلفت في وجهات النظر والأسلوب المطبق، لكنها في النهاية هدفت إلى الوصول إلى سياسة ناجحة ومجدية لتحقيق الأمن الغذائي.

## 1.1.2.سياسة تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء

يعتبر المخزون الاستراتيجي من أهم الأساليب، التي استعملت من طرف جميع الدول في المحافظة على ثبات توفر الغذاء في جميع الأوقات، مع المحافظة على قيمته الغذائية وشكله الطبيعي.

### 1.1.1.2.مفهوم المخزون الاستراتيجي وطرق تكوينه

يرتبط مفهوم المخزون الاستراتيجي بمفهوم الأمن الغذائي- وهو أمر متعارف عليه دوليا- وهو عبارة عن سلع غذائية غير محددة تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة المواطنين، وذات نمط غذائي سائد يتم الاحتفاظ بكميات منها تحت إشراف مباشر من قبل الحكومة، وتكون زائدة عن احتياجات الأسواق الآنية الطبيعية، وتستخدم في حالات معينة مثل الكوارث الطبيعية، الحروب، الارتفاع المفاجئ غير الطبيعي في الأسعار، تغير الطلب والعرض العالمين على تلك السلع في حالة عدم إنتاجها محليا، ويتم تداول هذا المخزون دوريا، بحيث تؤخذ منه كميات كبيرة تعوض عنها بكميات مماثلة، وبحيث لا تفقد المادة الغذائية صفاتها الغذائية، ويتحدد كم ونوعية هذا المخزون بظروف كل دولة وقدراتها الاقتصادية والفنية[48] إلا أنه أجمع خبراء الاقتصاد والصحة أن هناك ثمانية محاصيل من الحبوب هي: القمح والأرز والذرى الشامية والشعير والذرة الرفيعة والدخن والشليم والراى، وخمسة محاصيل درنية هي: البطاطس والبطاطا والكسافا واليام، تعتبر محاصيل غذاء أساسية للإنسان سواء يقوم بتناولها مباشرة أو بصورة غير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيوي[10] (ص110) ويتم بناء المخزون الاستراتيجي أو المحلي من الغذاء بـ[49] (ص13):- من خلال ما تحصل عليه الدولة بشرائها للكميات المتاحة إليها من السوق المحلي (خاصة في حالة فائض الإنتاج أو من السوق العالمي (في حالة اضطرارها لذلك) وتخزينها لمواجهة الطوارئ.

- أن تكون للمواطنين مساهمات في هذا المخزون وهي التبرعات التي يقدموها، ورغم أنها ذات قدر يسير ولكنها عندما تجمع تكون مساهمة مقدرة يمكن أن تحفظ في المخازن المحلية، لتكون مخزون غذائي محلي لمواجهة طوارئ المنطقة أو ضمه إلى المخزون العام أو الكلي والاستراتيجي للدولة.

وبهذا فإن تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء تشترك فيه كل فئات المجتمع من القرية انتقالا إلى الولاية وصولا إلى الدولة، وذلك نظرا لأهميته البالغة لشرائح المجتمع، إذ هو مهم بالنسبة للطبقة الفقيرة إذ يضمن وصول الغذاء إليهم بنفس مستوى واستقرار الأسعار المعتادة، أما أهميته بالنسبة للمنتج، فهو يضمن ثبات الأسعار، وعدم انخفاضها أثناء ارتفاع الإنتاج، لأن هذا الفائض سيوجه إلى المخازن، وبالتالي تجنبه احتمال الخسارة، وتحقيقه للربح أثناء انخفاض الإنتاج بتوجيه الجزء المخزن للأسواق، وذلك في حالة قيام اتحادات المنتجين بالتخزين بأنفسهم، أما عن هدف الدولة فهو تحقيقها استقرار في مستواها الغذائي (من حيث الأسعار والتدفق إلى المواطنين) وتجنب تعرضها إلى احتمال البحث عن الغذاء من الخارج (في حالة تخلف الإنتاج عن المستوى المعتاد، الحروب، الجفاف، الفيضانات...) ومنه عدم تلقي المعونة الإنسانية أو الغذائية، وما ينجم عنها من أضرار سياسية

واقتصادية، والشكل التالي يوضح تدرج المساهمات في بناء المخزون الاستراتيجي على مستوى القرية، وحتى على المستوى القومي.

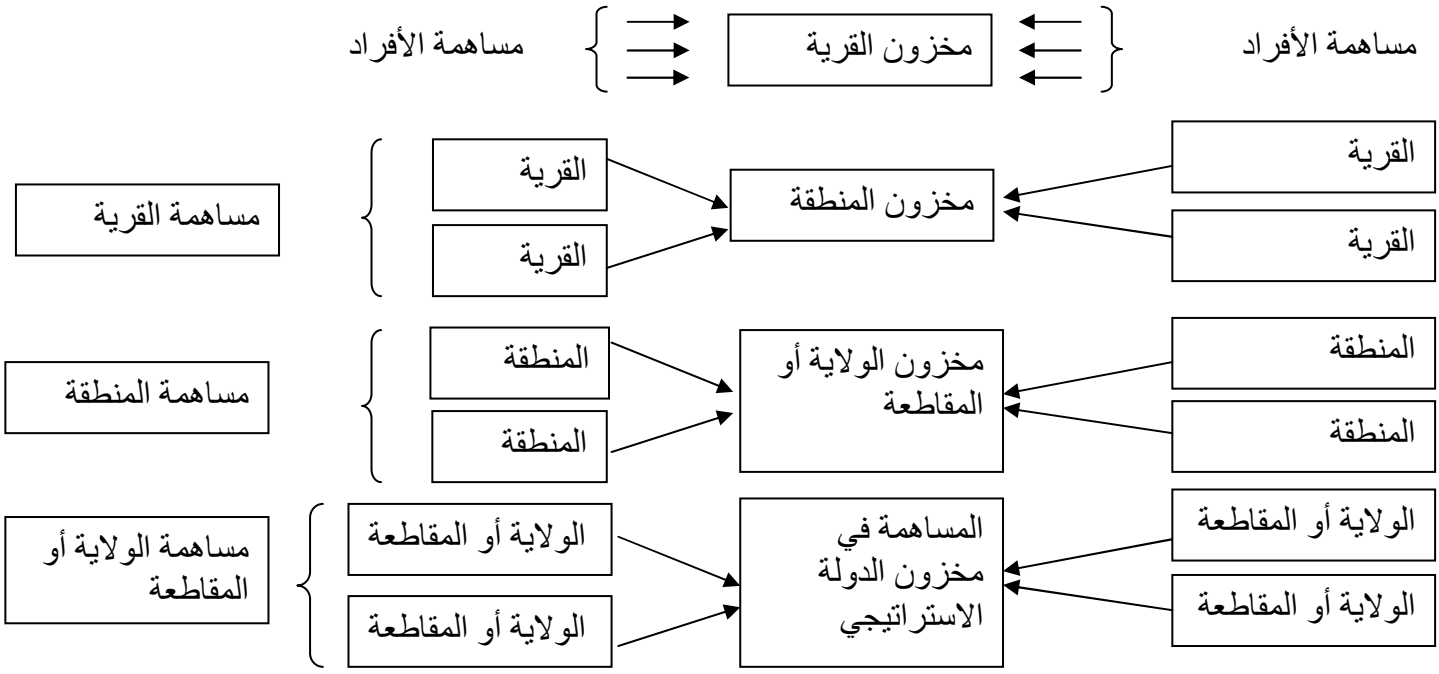


الشكل رقم 03: تكوين المخزون الاستراتيجي[49] (ص14)

## 2.1.1.2.العوامل المؤثرة على حجم المخزون الاستراتيجي

يتوقف الحجم المكون من المخزون الاستراتيجي للغذاء على[3] (ص248-255):

### 1.2.1.1.2.فترة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الغذائي

ويتم حساب هذه الفترة بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على متوسط الاستهلاك اليومي للدولة من الغذاء، ويشير طول فترة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الغذائي إلى زيادة حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء المنتج محليا والعكس صحيح.

### 2.2.1.1.2.الحد الأدنى للمخزون الاستراتيجي من الغذاء

يمثل الحد الأدنى من المخزون الاستراتيجي من الغذاء عنصرا أساسيا لنظام وجود عرض كافي من الغذاء في الأسواق على مدار سنة ، ويتراوح هذا الحد الأدنى وفقا لدراسات منظمة الزراعة والتغذية ما بين 17%، 18% من حجم الاستهلاك السنوي من الغذاء في الدول النامية ، وللدولة حرية الزيادة عن هذه النسبة ، لكن لا ينصح الانخفاض عنها لما لها من أضرار.

### 3.2.1.1.2.تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء

وتتمثل في التكاليف التخزينية الإجمالية والسنوية المتوقعة، وتنقسم إلى التكاليف المتغيرة، التي تضم ثمن شراء الغذاء الذي سيخزن ، تكلفة إدارة المخزون بالإضافة إلى تكاليف نقل الغذاء إلى مكان التخزين، أما التكاليف الثابتة فتضم تكلفة بناء المخزون، ثمن المعدات والآلات اللازمة لعملية التخزين وكذا الاهتلاك السنوي، وبهذا كلما زادت تكاليف التخزين، تم تقليل طاقة الخزن، وبالتالي يقل حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء، والعكس صحيح.

### 4.2.1.1.2.ظروف العرض العالمي للغذائي

تمثل ظروف السوق العالمي للغذاء، لأن الطلب العالمي للغذاء يكاد يكون مستقرا سنويا، وبهذا فإن السعر العالمي للغذاء يتحدد أساسا بتغيرات العرض العالمي منه، والتي ترجع إلى تقلب حجم الإنتاج وحجم المخزون العالمي للغذاء من عام إلى آخر، وبالتالي تؤثر هذه التقلبات في تكوين المخزون الاستراتيجي لأي دولة، وخاصة أن سياسات الغذاء العالمي (من تحكم في الأسعار ومنح الدعم الغذائي) في يد الدول الكبرى، وعلى إدارة المخزون أن تربط بين الظروف السائدة في السوق العالمية وبين الاحتياجات المحلية والطاقة التخزينية، بحيث توفر المخزون اللازم مع تقليل التكاليف.

### 3.1.1.2.تحديد حجم الاحتياطي من الحبوب [50 ]

ما سبق هو عن العوامل المؤثرة على حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء بصفة عامة، أما بالنسبة للحبوب (خاصة القمح) التي تتميز بأنها الطابع الغذائي السائد لدى معظم الدول النامية، إذ تركز هذه الدول في توجيه مخزونها نحو الحبوب، وقد حدد شرط توفير ما يعادل حوالي 160 إلى 175 كلغ للشخص الواحد في السنة، كما اعتمدت مهلة كل 3 أشهر لتنظيم واستقبال امدادات إضافية لتعديل المخزون، ومن بين الدول التي اتبعت هذا النهج (أثيوبيا مع بلوغ حجم أولى من 180000 طن) وموزامبيق ( 60000طن)، تنزانيا (10000طن )، كما أن هناك دول أخرى تبنت أسلوب مختلف، وتم تحديد حجم ثابت من إحتياطي الحبوب وفترة تجديد ثابتة مع افتراض عدم تغير أنماط الاستهلاك للسكان، ومن بين الدول التي اعتمدت ذلك ملاوي (180000طن)، وزمبابوي (936000طن) إلا أن هذه الطرق في تحديد المدد والكميات خاطئة كون أنه في أوقات نقص الغذاء ، الناس تتغير عاداتهم الغذائية عن طريق التحويل إلى الأغذية البديلة مثل الكسافا والمحاصيل الجذرية الأخرى، بالإضافة إلى أن إدخال مبدأ السوق الحرة له أثاره بعد أن تخلت الحكومات في بعض الدول عن موقفها في احتكار تسويق الحبوب إذ لم تعد على بينة عن كمية الحبوب المسوقة، وليس لديها سيطرة على جميع مخزونات الحبوب، وتسويقها وهي العوامل الرئيسية التي كانت تعتمد عليها لتحديد وإدارة الاحتياجات الغذائية للبلاد، أما حاليا فبعد حركة التحرر أصبحت تعتمد على معلومات ثانوية مثل الأسعار السائدة في السوق، مدى توفر الحبوب في السوق واتجاهات الأسعار، لتحديد فرص السوق واحتمال وقوع حالات الطوارئ ، وما يزيد من تعقيد هذا الوضع بالنسبة لتلك البلدان، عندما يكون استيراد وتصدير الحبوب في أيدي

التجار، وفي ظل هذه الظروف الحكومة ليست على علم إذا كان قد تم توفيرما يكفي من قبل القطاع الخاص لتلبية احتياجات الاستيراد للبلاد أم لا، عادتا ما تكون ضرورة تكوين مخزون طوارئ للحبوب بسبب الجفاف أو الفيضانات، غير أن هذه الأخيرة لا يمكن التنبؤ بمقدار الضرر الذي يمكن أن تخلفه بالمحاصيل، أما الجفاف فآثاره يمكن التنبؤ بها من خلال فشل المحاصيل في توفير الحبوب للسوق، ويمكن الشعور بجدية الموقف بعد 3 أو 4 أشهر من السنة التسويقية المقبلة، وبالتالي يجب أن تكون هناك فترة تحذير من 6 أشهر على الأقل ، لكي يتوفر الوقت الكافي لإجراء تقييم موثوق به عن حجم العجز الغذائي والشروع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الكميات المطلوبة ، وإنشاء وحدة الإنذار المبكر لتحديد الأفاق الغذائية للموسم التسويقي المقبل، وبهذا يجب مراعاة التالي عند تحديد حجم ومدة الاحتياط :

- ينبغي أن يكون هناك حد ادني في حجم الاحتياطي ليكون بمثابة تأمين ضد الظروف غير المتوقعة وفي البداية يمكن أن يتم تعيين هذا الحجم وفق لمتطلبات السوق عن شهر واحد ؛

- لا ينبغي أن يكون هناك تحديد حد أقصى لحجم هذا الاحتياطي، ولكن يجب أن يكون أكبر من الكمية المطلوبة في السوق.

- إن الكميات المطلوبة لبلوغ المخزون تختلف من سنة لأخرى، لذلك فإن الموارد المالية اللازمة لشراء والحفاظ على الاحتياطي هي الأخرى تختلف، وعلى الحكومة تدبرها و إتباع ميزانية لذلك لتفادي مستويات التمويل المتفاوتة من فترة إلى أخرى[50] .

وقد شهدت الفترة الأخيرة لحركة القمح العالمية ارتفاع الأسعار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (كأكبر مصدر) فترة ما بين 2005 و 2006 بنسبة أعلى من 30% ووصلت الأسعار حتى 220 دولار للطن الواحد، وتعود الظائقة في أسواق الحبوب العالمية إلى سببين أولهما تدني الإنتاج في العديد من الدول المصدرة الأساسية وخاصة استراليا والسبب الثاني وهو التزايد السريع في الطلب على الوقود الحيوي الذي نتج عن ارتفاع أسعار النفط الخام، وتشير إحصائيات منظمة الزراعة والتغذية (الفاو) إلى بلوغ الإنتاج العالمي للحبوب 2007 ما قدره 2095 مليون طن وبزيادة 4.8 % عن عام 2006[51] (ص14)، ورغم هذا التزايد إلا أن المخزون العالمي من الحبوب يبلغ أدنى مستوى له منذ الثمانينات بالإضافة إلى تزايد الواردات لدى أغلب الدول النامية.

هذا عن المخزون الاستراتيجي للغذاء الذي يعد أهم وسيلة لتوفير الغذاء الدائم للدولة النامية والذي يجنبها البحث عن فرص الغذاء من العالم الخارجي وتعرضها للضغوط بمختلف أنواعها، لكن في بعض الأحيان يصعب تكوين هذا المخزون بالطريقة الجيدة والصحيحة لأسباب عدة تدفع بالدولة إلى التفكير في طرق أخرى لتوفير غذاء سكانها.

## 2.1.2.السياسات القومية لتحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين يبدأ من مسؤولية الدولة على توفير هذا الغذاء، بإتباع سياسات وخطط مدروسة تتناسب مع طبيعة الدولة وظروفها وهناك دولة تكون لها القدرة على تحقيق أمنها الغذائي بمواردها الذاتية بإنتاج ما تحتاج إليه من غذاء داخل حدودها، ودولة أخرى تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة توفر لها عملة صعبة توجهها إلى العالم الخارجي لاستيراد ما يؤمن لها غذائها، وأخيرا الدولة الفقيرة التي لا تملك الإمكانيات الذاتية ولا الموارد المالية لتوفير ما تحتاج إليه من غذاء، وهذه الدولة تكون ضمن مسؤولية الهيئات الدولية والدول الكبرى للتعاون وجمع ما يسد جوعها.

### 1.2.1.2.تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدولة

السياسات القومية المطروحة لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية هي على النحو التالي :

#### 1.1.2.1.2.سياسة التنمية الاقتصادية

إن هذه السياسة تعتمد أساسا على المزايا النسبية للموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة، إذ يتوجب عليها أن تقوم باستغلال هذه الموارد بأفضل طرق وتوجيهها نحو التنمية التي تحقق أكبر إنتاج غذائي وبأقل تكلفة، فإن كانت الدولة ذات طبيعة فلاحية عليها توجيه جهودها نحو التنمية الزراعية، أما إذا لم تكن لديها القدرة على إنتاج الغذاء فيتوجب عليها إذا التوجه إلى التنمية الصناعية لإنتاج ما يباع في الأسواق الخارجية وتوفير العملة الصعبة التي تستعمل لشراء هذا الغذاء، وسوف يتم تناول سياسة التنمية الاقتصادية بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

#### 2.1.2.1.2.سياسة تنمية الإنتاج الغذائي

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أي يتعين على الدولة إنتاج جميع احتياجاتها من السلع الغذائية محليا، وذلك في حالة وجود علاقات اقتصادية دولية غير مستقرة، وكذلك في ظل وجود احتكارات دولية للغذاء، ولكنها قد تتعارض مع هدف الاستخدام الأمثل للموارد وما له من أثار على عملية النمو الاقتصادي، وطبقا لهذه السياسة يتعين على الدولة النامية الاهتمام بالقطاع الزراعي[3] (ص275)، والعمل على إعطاءه أكبر اهتمام من حيث الجهود والإمكانيات لتطويره، ولهذا لا يمكن أن تحقق هذه السياسة أهدافها في توفير الغذاء للأفراد إلا داخل الدولة التي تتمتع بفائض في الموارد الزراعية، والقادرة على تكييف أوضاعها لخدمة الزراعة، دون التأثير على إنتاجية القطاعات الأخرى غير الزراعية.

#### 3.1.2.1.2.سياسة أسعار الغذاء

من خلال سياسة الأسعار تعمل الدولة على ضمان استمرار توفير السلع الغذائية خلال السنة خاصة للطبقات الفقيرة التي لا تستطيع الحصول عليها بدخولها المتاحة، وذلك عن طريق التأثير في أسعار الغذاء أو دعمها ويتم التأثير على أسعار الغذاء من خلال وضع أسعار جبرية للغذاء قصد ضمان

استمرار تدفق المستوى الغذائي المعتاد لجميع المجتمع بأسعار مستقرة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء حيث يزيد حجم هذا المخزون في حالة وجود فائض من الغذاء، وينخفض عند ظهور عجز منه، وتتطلب هذه الطريقة ضرورة قيام الدولة بتحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي، هذا بالإضافة إلى إتباع سياسة دعم الأسعار وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء، قصد ضمان استمرار تدفقه خاصة للطبقات الفقيرة كما تتطلب تحمل الحكومة مقدار الدعم الغذائي من ميزانية الدولة[52] (ص6)، وقد غالت بعض الدول النامية في إتباع هذه السياسات، مما أنعكس بالسلب على الكثير منها، إذ أسفرت المبالغة في تطبيق سياسة التأثير في أسعار الغذاء في بعض الدول إلى تثبيط المنتجيين وتقليل الحافز الإنتاجي لديهم، وتحويل وجهة العمل إلى القطاعات الأخرى غير الغذائية، بالإضافة إلى أن سياسة الدعم قد تجاوزت في كثير من الدول سلع الغذاء الرئيسية وتعدتها لتشمل السلع الكمالية، والتي كان يفترض بها أن تظم لخدمة التنمية الاقتصادية.

### 4.1.2.1.2.ترشيد الاستهلاك الغذائي

يعتبر الترشيد من بين الأساليب التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالتركيز على تصرفات المستهلك وتصحيحها، ومن أهم الأدوات المستعملة في ذلك هي :

### 1.4.1.2.1.2.نشر الوعي الغذائي

نشر الوعي الغذائي من الأمور المهمة في معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية، إذ أن حالات سوء التغذية ترجع إلى الجهل بأصول التغذية حتى في أكثر البلاد تقدما، فالفقير يعاني منها لضعف إمكانياته الاقتصادية والغني يعاني منها بسبب جهله بالأسلوب الصحي في الغذاء، ويهدف نشر الوعي الغذائي إلى خلق الوعي الغذائي بشكل عام وتكوين اتجاهات غذائية صحية منبثقة من الأسس العلمية للتغذية، ومساعدة ربات البيوت على اكتساب المهارات اللازمة التي تمكنهن من إعداد وجبات غذائية متوازنة طبقا للقواعد الصحية، وتخزين الأغذية بطريقة سليمة وتقدير قيمة الغذاء الصحي المتوازن والاهتمام بنظافة الأغذية للوقاية من الأمراض والحد من انتشارها[41] (ص24).

### 2.4.1.2.1.2.تغير أنماط استهلاك الغذاء

وذلك بالقضاء على العادات الاستهلاكية السيئة وإعداد أنماط غذائية مختلفة تقوم أساسا على الاقتصاد في استهلاك المواد الغذائية، وكذا محاولة التوصل إلى أسلوب يمنع شراء السلع بكميات كبيرة بغرض تخزينها[12] (ص377) بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد للتوجه إلى السلع الغذائية البديلة عن طريق خلق سلعة ذات جودة ومواصفات عالية تمكن من تحقيق حاجة الفرد من السلع الغذائية الرئيسية، ومثال ذلك التأثير على سلوك المستهلك في شرب القهوة ليتحول إلى شرب الشاي من خلال التأثير في السعر، أو في طريقة الاستعمال أو القيام بحملة إشهار لفوائد الشاي، وإلى غير ذلك من الأمور التي تدفعه إلى تغير استهلاكه ، ويمكن للقطاع العام في الدولة أن يلعب دور مهم في ذلك من

خلال تفعيل الإصلاحات ونشر مبادئ الديمقراطية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون، ليتمكن المجتمع المدني من الإحساس بأهمية تكاليف المعاملات الغذائية وكفاءة النظم الغذائية وحصول الفقراء على الغذاء وأخذها أولوية عالية بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.[53] (ص125-141)

ما سبق كان عما يمكن للدولة أن تقوم به بمفردها واعتمادا على مواردها في سبيل تحقيق أو الوصول إلى الأمن الغذائي.

## 2.2.1.2.تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي

إن المجتمع الدولي ومن منطلق الإنسانية له دور هام في حل مشكلة الغذاء في الكثير من الدول النامية، إذ يعمل على التعاون معها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لأفرادها عن طريق :

### 1.2.2.1.2.تكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء

يهدف هذا التكوين الدولي إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء عالميا من خلال تخفيض الاختلاف في أسعار الغذاء على المستوى الدولي، بتكوين مخزون عالمي استراتيجي من الغذاء بالتعاون بين الدول المنتجة للغذاء ومنظمة الفاو، فقد أقرت حكومات الدول الأعضاء في منظمة الفاو، هذا القرار منذ عام 1975، كما يهدف هذا التوجه الدولي إلى تشجيع دول العالم على إنشاء نظام للمخزون الاستراتيجي في الغذاء الأساسي يكون قائما على التنسيق الدولي ومبنيا على أسس اختيارية، وقد أوصت المنظمة ضرورة وجود علاقة طردية بين حجم المخزون الاستراتيجي و دعم مستوى الأمن الغذائي ، فكلما زاد حجم المخزون الاستراتجي من الغذاء العالمي، فإن ذلك يعني تعزيز مستوى الأمن الغذائي في البلاد النامية، وعدم تعرضها للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية للغذاء، إلى أنه كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي، ارتفعت التكاليف المرتبطة بتكوين هذا المخزون وإدارته، لذلك تكون الأولوية لتحقيق هدف الأمن الغذائي أولا، ثم يأتي تحقيق هدف الحجم الأمثل للمخزون الغذائي في المرتبة الثانية[3] (ص282) ، وبهذا يمكن للدولة النامية التوجه إلى المخزون الاستراتيجي العالمي لتعويض النقص من الغذاء وسد الفجوة الغذائية.

### 2.2.1.2.التكامل الزراعي والغذائي : [52] (ص8)

يشكل التكامل الزراعي والغذائي بين الدول النامية التي تنسجم مصالحها الاقتصادية توجه دولي لعلاج مشكلة العجز الغذائي ويرتكز هذا التكامل على المحاور التالية :

-التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية المساهمة في إنتاج الغذاء.

-التبادل التجاري الزراعي ضمن سوق مشتركة خاصة بالمنتجات الزراعية للدول النامية.

-التكامل في توفير متطلبات التنمية الزراعية عن طريق تطوير التقنيات الزراعية وتوفير مقومات التنمية الزراعية.

ويرتكز التكامل الزراعي والغذائي على التخصص في الإنتاج الذي يعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في كل بلد في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ولإنجاح هذا

التكامل يجب على الدول النامية إيجاد الآليات التي تسمح بعلاقة صحيحة تحقق مصلحة جميع الأطراف ومعالجة جميع المعوقات التي يمكن أن تعرقله.

### 3.2.2.1.2.المعونة الغذائية

المعونة الغذائية هي كمية الغذاء الزائدة عن الدول المتقدمة ذات الفوائض الغذائية والممنوحة للدول النامية صاحبة الضعف الغذائي، وذلك لمساعدتها في سد جزء من العجز الغذائي، وعادتا ما تتمثل المعونة في تقديم حبوب خاصة القمح، ومن أهم الدول المانحة للمعونة في العالم هي الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الزراعة والتغذية العالمية، وقد تضمن القانون رقم 480 لسنة 1954 الصادر بالولايات المتحدة الأمريكية تنظيم معوناتها الخارجية، تحت شعار "غذاء العالم" وكان ما جاء فيه أن الإعانات الإستعجالية والهبات الغذائية الموجهة إلى البلدان الصديقة تتم وفق طرق ثلاث:

* من حكومة إلى حكومة، والبلد الذي يتلقى مثل هذه الأغذية يمتلك حرية توزيعها دون مقابل أو بيعها داخل حدوده فقط.
* تمنح المعونة عن طريق منظمات خيرية أمريكية، مثل خدمة الكنيسة العالمية.
* عن طريق البرنامج الغذائي العالمي في روما، حيث مقر منظمة التغذية والزراعة "الفاو".

وقد بلغ عدد البلدان التي تحتاج إلى مساعدة غذائية في ماي 2008، ما يعادل 36 بلدا، مقسما إلى 21 بلدا في إفريقيا و10 بلدان في آسيا والشرق الأدنى و4 بلدان في أمريكا اللاتينية و(1)بلدا في أوروبا، تعاني هذه الدول أزمة غذائية وتحتاج إلى مساعدة خارجية، وذلك أما بسبب حدوث حالات نقص استثنائية في الإنتاج الغذائي الكلي و عجزها على توفير الإمدادات الغذائية الكلية، أو عدم توفر الفرص للحصول على الأغذية ، أو وجود انعدام غذائي شديد[54] (ص109)، ورغم ما تحققه المعونة الغذائية من حل للمشكلة الغذائية في حالات الطوارئ والحروب والكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والفيضانات المفاجئة) إلا أنه للمعونة الغذائية عيوب كثيرة ومن بينها ارتفاع تكلفة شراء المعونة المشروطة (خاصة إذا كانت بشروط سياسية أو اقتصادية) إضافتا إلى أن وجود المعونة جنب إلى جنب مع برامج الغذاء المسطرة في الدولة يؤدي إلى تحقيق هدف البرنامج في العام الأول لتلقي المعونة الغذائية، ثم إلى اختلاله في سنوات توقف المعونة أو تغير شروطها أو حجمها، كما أنه عادتا ما تنطوي المعونة الغذائية على تكاليف إدارية مرتفعة داخل البلد المتلقي لها، وبهذا فإن برنامج المعونة غالبا ما يكون فعالا في معالجة احتياجات الإغاثة على المدى القصير، أما أثارها على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، فيكون على المدى الطويل، إذ يمكن أن تسبب المعونة الغذائية مثبطات للإنتاج المحلي من خلال تخفيضات في الأسعار المحلية، كما تؤدي إلى خفض الاستثمار العام والخاص في إنتاج الغذاء[55] (ص413-435)، بالإضافة إلى كل هذا فإن هدف الدول المانحة للمعونة الغذائية ليس إنساني بالدرجة الأولى، إذ يلاحظ أن أغلب المنح الغذائية لا تعمل إلا على تنشيط صادرات الدول

المانحة مقابل تكريسها تبعية الأطراف التي تتلقاها، وعند المقارنة بين القيمة التراكمية للمعونة التي تقدمها الدول النامية وواردات بعض الدول منها، نجد أن حجم الواردات التراكمية أصبح يفوق حجم المعونات التراكمية التي تتلقاها تلك الدول، وأيضا أصبح تصدير الفوائض - كمعونات غذائية – في أغلب الأحيان أشد جاذبية من الناحية السياسية وأرخص عادة من خزنها، وتسبب هذه الفوائض المدعومة دعما قويا في هبوط أسعار السوق العالمية للسلع الأساسية، وفي خلق معضلات حادة للعديد من البلدان النامية التي تعتمد اقتصادياتها على الزراعة[56] (ص141-142)

نستنتج مما سبق أنه لا ينصح اللجؤ إلى المعونة الغذائية إلا في الحالات الطارئة والعاجلة، والتي تستدعي ضرورة الحصول عليها لما لها من أثار سلبية أكثر منها ايجابية على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية للدولة محليا ودوليا.

4.2.2.1.2.تأمين فاتورة واردات الغذاء

يعتبر هذا التوجه شكل من التسهيلات الغذائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي، الذي يدفع إلى الدول النامية المستوردة للغذاء نسبة من مقدار النقد الأجنبي، والذي تزيد به فاتورة الواردات الغذائية عن قيمتها العادية، إلا أن معظم الدول النامية لا تستفيد من هذا التوجه الدولي[52] (ص8) نظرا لصعوبة تقبلها وموافقتها على الشروط التعسفية التي يفرضها الصندوق في سبيل الحصول على هذه الأموال.

هذه السياسات السابقة هي ما تم التعارف عليها على مستوى كل دولة أو على المستوى العالمي، كما أن الأمن الغذائي كان له نصيب من التفسير والعلاج من وجهة نظر الديانات والدين الإسلامي، هو أسمى الديانات والذي تطرق إلى جميع قضايا الحياة البشرية ومنها الأمن الغذائي.

3.1.2.الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية

إن توفير الغذاء الكافي والآمن وبصفة دائمة للإنسان غاية سعت إلى تحقيقها البشرية جمعاء منذ ظهورها، وقد تعاقبت الديانات وتعددت معالجتها لهذه المشكلة، إذ كل ديانة أتت بحل لها وفق ما نصت عليه تعاليمها، وما يلاءم الأوضاع والوقت السائد في ذلك المجتمع، إلا أن الدين الإسلامي قد جاء بحلول نافعة ومجدية لهذه المشكلة في أي مكان ولكل زمان، حتى وأن وجهت في بادئ الأمر إلى العرب والمسلمين بصفة خاصة.

1.3.1.2.تعريف الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية

عرف الأمن الغذائي من وجهة نظر إسلامية على أنه العمل على توفير الاستقرار والطمأنينة لضمان استمرار الوفرة الغذائية لدول العالم العربي والإسلامي، طالما أتيحت الموارد الاقتصادية التي تمكن من ذلك وفقا نظام أولويات محددة[57] (ص4)، هذه الأولويات التي رتبها الدين الإسلامي على النحو التالي :

1.1.3.1.2.الضروريات : وهي التي تحفظ الدين والنفس والعقل والنسل.

2.1.3.1.2.الحاجيات : التي تتطلبها الحاجة لأجل التوسعة ورفع الحرج ودفع المشقة عن الناس.

3.1.3.1.2.التحسينات : التي تسهل الحياة وتحسنها ولكن لا تصعب بتركها [58] (ص29)

والغذاء يأتي في مقدمة هذه الأولويات، إذ يعتبر ضرورة بيولوجية وحيوية يصعب الاستغناء عنها، كونها تتعلق بمقدرة الفرد على استمراريته في الحياة، ولا يمكنه القيام بأي نشاط ديني أو ودنيوي دون توفره، ولهذا يختلف المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي عن المفهوم الوضعي، حيث يركز المفهوم الإسلامي على البعد العقائدي الذي لا يمكن إغفاله، وهذا البعد العقائدي يرتكز على ثلاث أسس هي:

* أولها الإيمان القوي بأن الله هو الرزاق، وأنه لن يترك مخلوقا دون كفايته من الرزق.

* ثانيها أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق.

* ثالثها أن تقوى الله والالتزام بمنهج الله يجلبان الرزق.[59] (ص37)

وقد تم تناول الأمن الغذائي عبر الدين الإسلامي على النحو التالي:

4.1.3.1.2.الأمن الغذائي في القرآن الكريم

هناك دلائل في القرآن الكريم على فضل الأسس السابقة في المساعدة على خلق الغذاء الكافي والتي منها:

- قوله تعالى: "وَلَوْ أَنَّ أَهَلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقُوا لَفَتَحنَا عَلَيهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَمَاءِ وَالأَرَضِ وَلَكِن كَذَبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" **الأعراف الآية 96.**

- **قال تعالى: "**ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة إلى قوتكم ولا تتولوا مجرمين" **هود الآية 52**.

- **قال تعالى: "** فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا،يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيَكُمْ مِدْرَارًا **نوح الآية 10، 11.**

وهناك آيات كثيرة لا تعد ولا تحص قد بينت أن الرزق رزق الله هو يحضره إلى كل من يحتاج إليه، وأن الله سبحانه وتعالى ما خلق النفس، إلا وأعد لها ما يحييها و يغنيها من الجوع.

5.1.3.1.2.الأمن الغذائي في السنة النبوية الشريفة

لقد اعتنى النبي صلى الله عليه وسلم بمسألة الغذاء اعتناء كبيرا طعاما وشرابا، مناخا وأرضا ويتمثل ذلك بجملة من المواقف والإرشادات والتي من بينها[60] (ص11-13):

1.5.1.3.1.2.المحافظة على توازن الأمن الغذائي

وتتمثل في عدة مواقف والتي من بينها معالجة الاختلال في وضع مبدأ المراقبة الذاتية والسلطانية في حفظ الأمن الغذائي، وقد تمثل ذلك في تفقده صلى الله عليه وسلم لصحة وجودة طعام المسلمين دائما، هذا بالإضافة إلى رد الاعتداء على ممتلكات المسلمين وأموالهم إذ بعث رسول الله جيشا بقيادة زيد ابن حارثة لتأديب من اعتدوا وسلبوا مال "دحية الكلبي" إذا أراد رسول الله أن يوجه إلى الأعداء جميعا رسالة بأن الإسلام والمسلمين حرمة فمن ينتهكها فأنه يستحق التأديب، كما أهتم بتنمية موارد الدولة، وهذا ما حدث في أموال "خيبر" حينما غنم المسلمون الأراضي الزراعية الكبيرة، وكان عرض العمل

عند المسلمين لا يغطي هذه المساحة الواسعة، فما كان من رسول الله إلا أن أبقى الأراضي في يد أصحابها على أن تكون لخزينة الدولة الإسلامية نصف عائد الزراعة في ظل هذه الظروف فإننا أمام خطة اقتصادية طويلة الأمد لتنمية موارد الدولة لتمكينها من القيام برسالتها.

### 2.5.1.3.1.2.توفير الغذاء للمسافر والأسير

وذلك بأن جعل من ضمن المعاهدات بينه وبين الآخرين من غير المسلمين بأن من يمر بهم من المسلمين فله حق الضيافة عليهم، فاشترط على أهل نجران وتبالة وجرش وأصحاب أيلة، في صلحهم أن يضيفوا رسله.

### 3.5.1.3.1.2.تأسيسه صلى الله عليه وسلم لاستقلالية الموارد الاقتصادية

بعد أن شيد رسول الله المسجد بالمدينة، اهتم بالجانب الاقتصادي فشيد السوق الإسلامي المستقل، وهو سوق "بني قينقاع" وهو سوق بعيد عن السوق اليهودية، وما تقوم به من استغلال وكسب حرام، كما أنه حين كان اليهود يبيعون ماء "بئر رومة" للمسلمين، قال رسول الله لأصحابه (من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين فاشتراها عثمان رضي الله عنه) "رواه مسلم في صحيحه".

### 6.1.3.1.2.الأمن الغذائي في سيرة السلف

لم يشهد في تاريخ البشرية أن قضى على الفقر والجوع في ظل دولة أو نظام ما، إلا في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والذي كان عبارة عن نتيجة حتمية لعهد ممتد بمئة عام من العطاء في كل مناحي الحياة منذ عهد رسول الله (ص) مرورا بالخلافة الإسلامية، إذ كان نظاما قائما على التقرب من الله والتخطيط والمراقبة وحسن التدبر والإدارة الرشيدة.

مما سبق نجد أن الدين الإسلامي قد تطرق إلى الأمن الغذائي منذ ظهوره بدءا من نزول الرسالة، ثم على يد تصرفات و أقوال رسول الله، ليصل إلى اقتداء الخلفاء الراشدين بأخلاق رسول الله في ضمان حق الغذاء حفاظا على نفس وصحة ومال وحتى كرامة البشرية جمعاء.

## 2.3.1.2.القيم الإسلامية المؤثرة على الأمن الغذائي

وتنقسم هذه القيم إلى: [59] (ص40-41)

### 1.2.3.1.2.القيم الإسلامية المؤثرة في سلوك الأفراد في الطلب على الغذاء

ومن أهم القيم التي تتحكم في المسلمين أثناء طلبهم الغذاء طلب الحلال (الطيبات) إذ لا يستطيع المسلم طلب السلع المحرمة شرعا من مأكل ومشرب، ومنه لا تضم ميزانيته الخبائث من السلع، وبالتالي توفير الفائض وإنفاقه على السلع الضرورية، أما القيمة الثانية، فهي عدم الإسراف والتبذير في الاستهلاك، وقد أمرنا الإسلام بالاقتصاد والاعتدال في الاستهلاك الغذائي والإسراف منهي عنه شرعا، فالسلوك الرشيد للمسلم سينعكس على هيكل الطلب على الغذاء باستبعاد المحرمات وإعطاء أهمية للسلع

الأكثر نفعا للمستهلك، مما ينعكس على حجم الطلب على الغذاء بالمقارنة بما هو سائد في غياب هذا الرشد.

### 2.2.3.1.2.القيم الإسلامية المؤثرة في إطار التحليل على المستوى الكلي

والتي من بينها تشجيع الإسلام على زيادة السكان، وبهذا يكون الجانب الإنتاجي للعنصر البشري أكبر من الجانب الاستهلاكي، وهذا من المنظور الإسلامي، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي عن طريق الزكاة والصدقة الجارية الاختيارية (الوقف)، وغيرها من الصدقات والهبات والقروض الحسنة أما القيمة الأخيرة فهي العادات السلوكية الغذائية الإسلامية، ومن أهمها أن المسلم يتناول الغذاء بالاقتسام مع أسرته وبالتسمية على الطعام وعدم ترك بقايا الطعام إن هذه العوامل و غيرها يمكن أن تؤثر على تفسير قيم الأمن الغذائي و مستواه داخل المجتمع ، لذا يجب أن تؤخذ درجة هذه العوامل بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطة لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع الإسلامي والغربي.

### 3.3.1.2.سبل تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام

إن تحقيق الأمن الغذائي من وجهة نظر الإسلام تستوجب تصحيح وتكييف وتبني عدة عناصر فبالإضافة إلى ما جاء في الاقتصاد الوضعي والتي تم ذكرها سابقا فهو يعمل على:

### 1.3.3.1.2.الاهتمام بالفرد

يرجع فشل الجهود والسياسات التي استخدمت في معالجة المشكلة الغذائية إلى عدم أخذ شخصية الفرد في الاعتبار، إذ يجب الاهتمام بصياغة الإنسان الحالي وتحصينه بالعقيدة الإسلامية، التي تعطيه الثقافة الصحيحة، وتحقق إنسانيته، وتشعره بالرقابة، فتحقيق الوفرة الغذائية للعالم العربي والإسلامي، تحتاج من الفرد الحفاظ والصيانة والقدرة على إدارة الأمور بدقة وضبط الزراعة والمحاصيل وصيانتها وفي حاجة إلى الخبرة وحسن التصرف والعلم بكافة الفروع الضرورية لتلك المهمة.

### 2.3.3.1.2.زيادة تفعيل دور الدولة

للدولة في الفكر الاقتصادي الإسلامي دور هام في القضاء على المشكلة لأنها ليست دولة حارسة وإنما متدخلة تقوم بتخصيص وتوزيع الموارد بطريقة أكثر كفاءة على قطاعات النشاط الاقتصادي ومنها القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج وتحقيق الوفرة الغذائية، كما يجب توزيع الناتج بطريقة عادلة بين فئات المجتمع والوصول إلى ضمان الاستقرار والطمأنينة لجميع الأفراد من خلال توفير الأولويات الضرورية الغذائية (حد الكفاف)، الذي هو واجب يضمنه الإسلام لكل فرد من حقه على الدولة، فالإسلام لا يسمح بطغيان وتمتع فئات على حساب أخرى، وعلى الدولة أن تكيف السياسات المالية والنقدية وتقديم الحوافز والمنح والامتيازات الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب (القمح) وتوسيع دائرة الإعانات بشكل سنوي للمحاصيل المختارة لتشجيع زراعتها.[57] (ص20-21).

### 3.3.3.1.2.تنمية الإنتاج الزراعي

حث الإسلام على استغلال الأراضي زراعيا، وقد حدث هذا بالفعل بعد الهجرة إلى المدينة، مما دعم النشاط الزراعي خاصة بعد انشغال المسلمين في فترات الحروب الكثيرة، وقام رسول الله بتنظيم عمليات الري والاستفادة من مياه الأمطار[61] (ص139) وأوصى بحسن استغلال الأراضي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال:

#### 1.3.3.3.1.2.المغارسة لتعمير أراضي البور

من بين محفزات العامل المشاركة في النتيجة، وقد سبق الإسلام إلى ذلك من خلال المغارسة وهي عند مالك أن يعطي الرجل أرضه على أن يغرس فيها عددا معلوما من الثمار، فإذ استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض، وهذا يعني أن الدولة تمنح أراضي غير مستصلحة مثل أراضي البور، لمن يستصلحها بغرس الأشجار المثمرة فيها، وعندما تصل مرحلة الإنتاج تمنحه جزء من الأرض بأشجارها على سبيل التمليك جزاءا له، أما الجزء الباقي فالدولة حرية التصرف فيه [62] (ص6) وهذا بغرض تحفيز الإنتاج لدى المزارعين وزيادة توسيع رقعة الأراضي الصالحة للزارعة.

#### 2.3.3.3.1.2.المساقاة

هي إحدى وسائل الاستغلال وهي في جوهرها عقد بين صحاب الأرض والعامل عليها، يقوم العامل بسقي الأرض وله ما يخرج من الأرض، وبهذا تساعد على مضاعفة الإنتاج من خلال الاستغلال من طرف العامل المجتهد لذي يسعى إلى زيادة جهده[59] (ص43) لمضاعفة ربحه في النهاية.

#### 3.3.3.3.1.2.المزارعة

هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر على صاحب الأرض،[58] (ص70) وبالتالي هي عقد بين مالك الأرض والعامل، يتعهد فيها المالك بتقديم الأرض والبذور اللازمة، كما يتعهد العامل بزراعتها واقتسام المحصول حسب ما أتفق عليه من نسب.

#### 4.3.3.3.1.2.الإجارة

وهي عقد يقدم فيه مالك الأرض لشخص آخر يقوم ليستثمرها لصالحه بالزراعة مقابل قيمة نقدية متفق عليها بين المالك والمستأجر خلال مدة زمنية معينة.[59] (ص43)

### 4.3.3.1.2.ترشيد الاستهلاك الغذائي

وذلك من خلال تحقيق الاستهلاك، بتدعيم الإيمان باليوم الآخر وإثراء الحياة بالمعرفة والمتع العقلية وأهمية المال والإحساس بالآخرين (الجياع)، ونشر الوعي التنموي بضرورة الاقتصاد وتوفير الاستهلاك.

### 5.3.3.1.2.تكوين مخزون استراتيجي غذائي

يمكن للدولة الإسلامية أن تسعى إلى عمل اتفاقيات لتكوين مخزون غذائي من الفوائض الغذائية على مستوى العالم الإسلامي، وذلك بهدف تقليل تكلفة المخزون بتوزيعها على عدة دول[3] (ص263) والوصول في النهاية إلى تحقيق اكتفاء ذاتي جماعي وتعاوني في مواجهة حالات الطوارئ الغذائية.

### 6.3.3.1.2.تنمية وزيادة دور الزكاة

الزكاة و هي النماء و الزيادة ،سميت بذلك لأنها تثمر المال و تنميه ، وزكاة الزرع وهي كثر ريعه ، وزكت النفقة إذا بورك فيها ، والزكاة تعمل على إعادة توزيع الدخل الوطني من الفئات القادرة إلى الفئات الأقل قدرة ، وبالتالي يزيد الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة ، و يزيد طلبها على الغذاء إلى أن الزكاة تكفل حد الكفاية و ليس حد الكفاف ، وحد الكفاية هو الحد الذي يكفل للفرد عيشا كريما في حدود الاحتياجات الأساسية من ضروريات الحياة الملائمة[59] (ص40)، وبهذا فإن الزكاة تساعد الطبقات الفقيرة الحصول على الغذاء اللازم الذي يساعدها في توفير الطاقة ، خاصتا و إن كان هناك نظام زكاة فعال و منظم يكفل إيصال الأموال أو الغذاء إلى المحتاجين إليها بأحسن طريقة .

### 7.3.3.1.2.التكامل بين الدول الإسلامية

و ذلك بتعزيز التعاون ووضع السياسات الاقتصادية المشتركة بين الدول الإسلامية الاعضاء في بروتكول هذه الاستراتجيات ، بهدف التنسيق فيما بينها أملا في تحقيق التقارب المتدرج بين اقتصاديات هذه الدول ، و تحديد الاجراءات التي سيتم بموجبها تحقيق هذا التنسيق ، خاصتا فيما يتعلق بموازين المدفوعات و أسعار الصرف و السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية والنقدية والمالية والضرائب وتنمية الدول الاسلامية[63] (ص205) ، وبهذا الاشتراك الجماعي في القضاء على مشاكل العالم الاسلامي ، أي تحقيق اكتفاءا ذاتيا تعاونيا و تقليل التكاليف و تبادل الخبرات .

هذا عن نظرة الاسلام و الكيفية التي يعالج بها الامن الغذائي ، والذي حفز الجميع في العصر الحالي إلى تطبيق وإتباع سياساته لنجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أي وقت و في أي مكان في العالم.

## 2.2.مساهمة الأمن الغذائي في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن الأمن الغذائي كما أوضحنا سابقا، يكمن في مجموعة أبعاد أو محاور تجسد مفهومه بمعناه الشمولي، كما يعتبر تحقيقه غاية متداخلة يشارك في وضعها مجموعة من العوامل المتباينة التي تجمع بين العوامل البشرية المرتبطة بالإنسان نفسه من حيث حجمه ومعدلات نموه، وسلوكياته الغذائية ودرجة تطوره العلمي والتقني، وقدراته المالية ودرجة الإحساس بالمسؤولية ، وبين العوامل الطبيعية التي تمثل المقومات الأساسية لإنتاج الغذاء ، خاصة مدى تغلب الظروف المناخية، ومدى توفر موارد المياه العذبة الصالحة للزراعة والتربة الخصبة، إضافتا إلى إيجاد العملة الصعبة اللازمة لذلك، كل هذه العوامل

عملت التنمية الاقتصادية على المشاركة في تذليلها ومحاولة تكييفها ودمجها في برامج للتنمية الزراعية والصناعية بغية تحقيق هدف اكتفاء ذاتي من الغذاء هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك علاقة وثيقة سببية وتبادلية بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، إذ أن تطور أحدهما بالإيجاب أو بالسلب يعني بالضرورة تطور الأخر بنفس الوتيرة وبنفس الاتجاه.

### 1.2.2.العلاقة بين الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية

المتتبع للأوضاع الاقتصادية السائدة يرى أن الدول الأكثر تقدما يرتفع فيها مستوى الأمن الغذائي عن الدول النامية، وبالتالي اختفاء الفجوة الغذائية وتعديها إلى مرحلة التصدير في مجال الغذاء، ومنه تطور التنمية الاقتصادية، وبهذا توجد علاقة تغذية مرتدة بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، أي أن ارتفاع الأمن الغذائي يؤدي إلى ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية وفي مقابل ذلك يؤدي تحقيق التنمية الاقتصادية لأهدافها إلى زيادة مستوى الأمن الغذائي للمجتمع، وبترجمة ما سبق إلى علاقات نجد أن التنمية الاقتصادية تؤثر عكسيا على حجم الفجوة الغذائية، وطرديا على مستوى الأمن الغذائي، أما الأمن الغذائي فيؤثر طرديا على التنمية الاقتصادية.

#### 1.1.2.2.أثر الأمن الغذائي على بعض متغيرات التنمية الاقتصادية

يمارس الأمن الغذائي تأثيرا طرديا على عملية التنمية الاقتصادية من خلال عدة عوامل أهمها:

##### 1.1.1.2.2.الأمن الغذائي والإنتاجية

يؤدي غياب الأمن الغذائي إلى عدم توفر الحد الأدنى من الغذاء للطبقات الفقيرة، ومن ثم انخفاض مستوى صحتهم، وعدم قدرتهم على التركيز وتدهور المستوى العام للصحة، كما يؤدي إلى انخفاض العائد من عمليات التعليم والتدريب، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نظرا لوجود علاقة طردية بين مستوى التغذية ومستوى الصحة وبين إنتاجية العامل[3] (ص405)، ويظهر ذلك جليا على أرض الواقع إذ تعاني الكثير من الدول النامية من حالات سوء التغذية التي تؤدى إلى احتمال الإصابة بالأمراض والإعاقة الجسدية والعقلية التي تؤدي في النهاية إلى الموت المبكر ومن ثم ارتفاع نسبة الوفيات الذي سينعكس على مستوى الإنتاجية وزيادتها.

##### 2.1.1.2.2.الأمن الغذائي والتضخم

يظهر توليد الأمن الغذائي للتضخم من خلال أن غياب الأمن الغذائي وعجز الدولة عن تغطية الطلب المحلي من المواد الغذائية يؤدي إلى تقليل الكمية المتداولة في السوق من السلع الغذائية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعارها، كما أن تفاقم المشكلة يعمل على استمرار ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية، ومنه التأثير على أسعار المواد الأخرى المرتبطة به والمتداولة في السوق أي ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما ينتج عنه تضخم، هذا التضخم الذي يعمل على توزيع عشوائي للمداخيل والثروة بين أفراد

المجتمع، نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لمداخيل الفئة الفقيرة والمحدودة، مما ينعكس بالسلب على المردودية الاجتماعية لهؤلاء، وبالتالي على معدلات التنمية الاقتصادية وانخفاضها.

### 3.1.1.2.2.الأمن الغذائي واختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات

إن زيادة الطلب على المواد الغذائية في كثير من البلدان النامية يؤثر على قيمة الفاتورة الغذائية التي تدفعها مقابل ما تستورده من السوق الدولية لتلبية الطلب الداخلي، الذي ينمو بمعدل يفوق معدل الزيادة في الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات التضخم في البلدان النامية عنها في العالم الخارجي، ينعكس في زيادة الواردات السلعية حيث تصبح أسعارها أرخص نسبيا بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية، وانخفاض الصادرات التي أصبحت أسعار السلع المحلية أعلى نسبيا في الخارج، وهذا في حد ذاته يساهم في زيادة حجم نصيب الغذاء في ميزان المدفوعات، ويؤثر على كمية الأموال من العملة الصعبة القليلة أصلا، التي تتحصل عليها البلدان النامية لتغطية حجم الواردات، لذا فإن الواردات الغذائية تنافس الواردات من السلع الأخرى، خاصة منها سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة... الخ المستعملة في مختلف الأنشطة، وبهذا تعطي الأولوية لاستيراد المواد الغذائية وإرجاع السلع الأخرى، وذلك لعدم مرونة الطلب على المواد الغذائية، وهذا يؤدي إلى إبطاء عملية التنمية الاقتصادية.[23] (ص60)

### 4.1.1.2.2.الأمن الغذائي والتبعية الاقتصادية

إن قلة الموارد المالية من العملة الصعبة لتغطية الفجوة في الغذاء يحتم على الدولة إتباع إحدى الطرقتين الآتيين:

-إما الاستدانة من العالم الخارجي لتمويل فاتورة الغذاء، والارتفاع المستمر لهذه المديونية في حالة عدم التسديد يسبب خللا مزمنا في ميزان المدفوعات، وهذا يعني أن مشكل العجز الغذائي يكون سببا مباشرا للاختلالات الخارجية حيث يعمق بذلك تبعية البلدان النامية للعالم الخارجي، فضلا عن العجز المزمن في ميزان المدفوعات ومديونيتها الخارجية، ومن ثم زيادة تبعيتها الغذائية والاقتصادية للخارج، حيث تكون موضع إبتراز اقتصادي وسياسي، الأمر الذي يعيق عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.

-إما أن تلجأ الدولة إلى العالم الخارجي للحصول على المعونات الغذائية، وما تسببه هذه الطريقة من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصتا إذا كانت المعونة الغذائية بشروط وفي هذه الحالة تضطر الدولة لقبول أوضاع وتعديلات في اقتصادها وقدراتها في غير صالح تنميتها الاقتصادية والسياسية في سبيل حصولها على الغذاء لشعبها.

### 5.1.1.2.2.الأمن الغذائي وتخصيص الموارد [3] (ص41)

لقد انعكس غياب الأمن الغذائي في الدول النامية على إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح الأنشطة الاقتصادية ذات العائد السريع على حساب الأنشطة الاستثمارية ذات العائد البطيء والتي تحتاج إلى فترة طويلة نسبيا للحصول على عائد صافي واقترن هذا بارتفاع أسعار المنتجات الصناعية بصورة

خفضت من مستوى أرباحها ونشأ عن هذا انخفاض حجم الاستثمارات في الصناعة، ومنه أدى ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن غياب الأمن الغذائي إلى تشويه هيكل الاستثمار القومي، حيث حفز الأفراد على الاستثمار في المخزون السلعي والإقلاع عن الاستثمار في المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل المفيدة لعملية التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن التضخم دفع الأفراد إلى الاستثمار في المشروعات الخدماتية، التي تتصف بالصغر النسبي لرأس المال والإقلاع عن المشروعات السلعية ، وعليه فإن غياب الأمن الغذائي يؤدى إلى تغيير هيكل الاستثمارات من خلال تغذيته التضخم، ومن ثم يؤدي إلى اتجاه الموارد الاستثمارية النادرة في الدول النامية إلى نواحي استثمارية غير مفيدة لعملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يخفض من معدلات التنمية الاقتصادية.

### 2.1.2.2.أثر بعض متغيرات التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي

تؤثر التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي من خلال الآتي:

### 1.2.1.2.2.ارتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لأهداف مشاريعها وزيادة أرباحها ونصيبها من العملة الصعبة يؤثر على مستوى الدخل الحقيقي بالإيجاب ومنه زيادة وارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، مما يؤهله إلى تلبية حاجاته من الغذاء، وبهذا يساعد نجاح التنمية الاقتصادية في توليد الفائض لتحقيق الأمن الغذائي.

### 2.2.1.2.2.توفير العملة الصعبة [23] (ص57)

إن التنمية الاقتصادية الفعالة مصدر لحصول الدولة على العملة الصعبة من خلال تنفيذ أحد السياستين:

-تنمية المنتوجات التصديرية، بإنتاج السلع التي تتمتع بالميزة النسبية.

-تنمية المنتوجات المحلية لإحلال الواردات والتقليل من هدر احتياطي العملة الصعبة، وعليه فإنه كلما حدث تقدم مستمر في عملية التنمية الاقتصادية زاد حجم المنتوج المنتج، وزادت صادرات الدولة مما يسمح لها بالحصول على النقد الأجنبي، والذي يساعد على تحسين الوضع الغذائي، والرفع من مستوى الأمن الغذائي.

### 3.2.1.2.2.تقدم الصناعات الغذائية [3] (ص411)

من المؤكد أن تحقيق الدولة لمستوى متقدم من التنمية الاقتصادية، يتضمن تقدم قطاع الصناعات الوطنية، ومن ثم تقدم الصناعات الغذائية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الغذائي، ومن أهداف إنشاء الصناعات الغذائية تحويل فائض الإنتاج الغذائي، من مواسم الوفرة إلى مواسم الشحة لاستمرار توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الغذائية، والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار،

وتأمين الأمن الغذائي على مدار العام، وبناء على ما سبق فإن تحسن مستوى التنمية الاقتصادية، ينعكس في تقدم الصناعات الغذائية، وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

### 4.2.1.2.2.زيادة الإنتاجية الزراعية

يترتب على التقدم المستمر في عملية التنمية الاقتصادية، حدوث ابتكارات واكتشافات جديدة، ومن ثم ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي، وبصفة خاصة في مجال الإنتاج الزراعي، نظرا لاستخدام أحدث أساليب الإنتاج في الزراعة كاستخدام المكننة الزراعية، أو استخدام السلالات الإنتاجية الحديثة، أو البذور المنتقاة وكل هذه الوسائل تسهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الغذائي داخل الدولة، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.[3] (ص412)

### 5.2.1.2.2.ارتفاع مستوى التعليم

إن التنمية الاقتصادية بهدف رفع كفاءة عنصر العمل، فهي تهتم بالمستوى التعليمي للفرد وتطويره في مشاريع تمتد في شمولها إلى بناء المدارس، وتدريب المتعلمين، وتعديل المناهج، وتوفير مستلزمات إنتاج العملية التقليدية في مختلف مراحلها[45] (ص253) هذا سينعكس بالإيجاب على أنماط الاستهلاك ونشر الوعي والرشد الغذائي هذا من جهة ومن جهة أخرى قيام الزراعة على اليد العاملة المتعلمة والقادرة على ادارة المكننة والتكنولوجيا الزراعية الذي سيضاعف الإنتاج الزراعي، ويرفع نصيب الفرد من الغذاء ومنه تحقيق الأمن الغذائي.

### 6.2.1.2.2.ارتفاع مستوى الصحة

إن تقدم عملية التنمية الاقتصادية يتضمن حدوث تقدم مستمر في مستوى الصحة، وبالتالي تخفيض معدل الوفيات ومنه زيادة إعداد القوة العاملة بالقطاع الزراعي – العمالة الزراعية كعنصر إنتاجي – التي تسهم في زيادة إنتاج الغذاء، ومن ناحية أخرى، فإن التقدم المستمر في الصحة يترتب عليه رفع مستوى صحة الأفراد العاملين بالقطاع الزراعي، ومن ثم زيادة مستوى إنتاجياتهم، وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الزراعي والغذائي، ومنه كلما حدث تطور في عملية التنمية الاقتصادية انعكس في ارتفاع مستوى الصحة، وزيادة متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، وارتفاع مستوى الأمن الغذائي.

هذا عن أهم الآثار المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، وبما أن الدولة التي تكون في حالة أمن غذائي تعمل تنميتها الاقتصادية في آمان من أية تدخلات خارجية أو طوارئ داخلية تعيقها، فهي تسعى أولا إلى تكثيف جهود التنمية الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي بواسطة تنمية زراعية وأخرى صناعية، وتبدأ في المرحلة الأولى بالتنمية الزراعية لاعتبار أن الفلاحة والأرض هي الأقرب اتصالا بإنتاج الغذاء ومتطلباته.

## 2.2.2.التنمية الزراعية للوصول إلى الأمن الغذائي

إن تفاقم المشكلة الغذائية وزيادة حدتها يستدعي تعدد الطرق التي تصب كلها على تحقيق التوازن والتوازي الإنتاجي والاستهلاكي، ومن بين هذه الطرق التنمية الزراعية التي تعتبر من السياسات التي تسعى لحل مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وقبل التطرق إلى سبل تطوير الإنتاج الزراعي بالتنمية الزراعية يجب إظهار أولا أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد.

### 1.2.2.2.أهمية القطاع الزراعي

ومن بين هذه الأهمية ما يلي:

-إن عدد كبير من نماذج النمو تشير إلى أن التخفيضات السريعة في الفقر والجوع تأتي نتيجة للنمو الاقتصادي الذي يولد فرص عمل تركز خصوصا على الزراعة والتنمية الريفية، حيث تعتمد أعداد كبيرة في سبل عيشها على الأراضي الزراعية وفي عالم آخذ في النمو يعتمد 2.5مليار شخص في معيشتهم على الزراعة، ومن ثم تعزيز الإنتاج الزراعي يمكنه سريعا أن يقلل معدلات الفقر ويحسين مستوى الأمن الغذائي.[64]

-تطور القطاع الزراعي يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية، فزيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والسكانية بين القرى والمدن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب المزارعين للمنتجات الصناعية، فيزداد التبادل ويتسع مجال التسويق، وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير الصناعات إضافتا إلى زيادة الدخول الزراعية.

-يوفر القطاع الزراعي من خلال صادراته العملة الصعبة التي توجه لخدمة القطاع الزراعي أو لخدمة القطاعات الأخرى.

-يوفر القطاع الزراعي العمالة اللازمة، إذ تتميز الزراعة بوجود فائض من العمالة يمكن توجيهه لسد العجز في القطاعات الأخرى.

-إن القطاع الكبير في البلدان المنخفضة الدخل التي تخوض غمار المرحلة الأولى من التحول إلى اقتصاد السوق والتنمية الاقتصادية يشترط أن يكون النصيب الأكبر للزراعة في أجمالي الناتج المحلي، إذ أن قوة ونمو القطاع الزراعي تكون عاملا أساسيا وضروريا، لتحقيق النمو الاقتصادي الكلي[65] هذا النمو يبدأ من الزراعة لأنها توفر له المواد الخام والموارد المالية، ليتم الانتقال إلى مرحلة النمو الصناعي والتوسع الشامل.

### 2.2.2.2.التنمية الزراعية

هي قبل كل شيء تنمية غذائية، تتطلب القيام باختيارات بين المنتجات المختلفة الواجب تطويرها استنادا إلى الظروف الطبيعية المحلية والوسائل المتوفرة إلى جانب الاختيار بين الاستيراد والإنتاج المحلي، فالواقع أثبت عدم فصل التنمية الزراعية على التنمية الشاملة المعتمدة على التطور والعصرنة

الكلية، وتنقسم التنمية الزراعية إلى تنمية رأسية وأخرى أفقية، وسوف يتم تناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

### 1.2.2.2.2.التنمية الرأسية للوحدة الإنتاجية

ويقصد بها زيادة معدلات الإنتاجية الغذائية للوحدة أو بمعنى آخر زيادة إنتاج الغذاء مع ثبات كل من المساحة وأعداد الحيوانات المرباة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

-الزيادة في استخدام التكنولوجيا الحيوية، والتي عرفها تقرير ota الأمريكي 1991، بأنها أي تقنية تستخدم الكائنات الحية أو جزء منها لتصنع أو تحور بعض المنتجات، وبالتالي تقوم بتحسين النباتات أو الحيوانات أو تطور كائنات دقيقة صالحة لاستخدامات خاصة، وقد جاءت التكنولوجيا الحيوية بنتائج كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تقنيات DNA المطعم، ونقل الجينات وزراعة الأنسجة ودمج الخلايا، وعلى الرغم من محدودية اعتماد المحاصيل المعدله وراثيا يظل الاهتمام بها عاليا ، والمحاصيل المعدلة وراثيا التي تم مؤخرا الموافقة على اختبارها ميدانيا في بلد واحدا وأكثر تشمل: الأرز، الباذنجان، الخردل، والكسافا والموز والبطاطس والبطاطا الحلوة والعدس والترمس، [66]ويمكن لهذه المحاصيل المساهمة في توفير وتنويع الغذاء.

-إن الزراعة الحديثة لكي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، وتشجيع ذلك يتم بمنح وتوزيع القروض على الفلاحين مع مراعاة نسبة الفوائد في إطار خطة شاملة لسياسة القروض المخصصة للفلاحة مع وضع معايير موضوعية لذلك[67] (ص18) ، وتوفير المساعدة لهذه الاستثمارات وذلك لأن الاستثمار في السلع العامة، والبنية الأساسية ورأس المال البشري تعتبر المحركات الرئيسية الدافعة لنمو الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى مراعاة قيام الاستثمارات المطلوبة من مصادر المدخرات المحلية والقطاع الخاص [68] وذلك بغية توجيه النتائج لخدمة الأسواق الداخلية والمساهمة في توفير الغذاء للمواطنين.

-الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره لأنه وحسب الاقتصادي " روبرت سلو "، جزء فقط من النمو الاقتصادي (والذي ضمنه الزراعي) يفسر بواسطة الزيادة في عوامل الإنتاج أما الجزء الآخر، وهو حوالي 20% فيرجع تفسيره إلى البحث العلمي والتطوير، هذا وبينت دراسات الاقتصاد القياسي بأن كل دولار ينفق على البحث العلمي من شأنه أن يدير لاحقا حوالي 80 دولار في شكل إنتاج سلع وخدمات ومنه لابد [69] (ص11) من إيلاء البحوث الزراعية التطبيقية للمحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية مزيدا من الاهتمام والدعم المادي والفني بهدف استنباط سلالات جديدة ملائمة لظروف البيئة وذات إنتاجية عالية، ولقد ظهرت الكثير من مراكز الأبحاث الدولية منذ الستينات كان من أبرزها مراكز أبحاث الذرة والقمح بالمكسيك ومركز الأرز بالفلبين، وقد أطلق على هذه الظاهرة بالثورة الخضراء، والتي تم تعريفها على أنها تضافر مجموعة متكاملة من السياسات المبنية على دراسات وأبحاث متعلقة بتحسين الإنتاجية والارتفاع في مستوى دخول المزارعين، فهي تشتمل إدخال تحسينات في سجل التقاوي اعتمادا

على علوم الهندسة الوراثية في مجال النبات والحيوان وإدخال أصناف محسنة واستحداث مبيدات كيميائية أكثر كفاءة، ونظم ري وحرث، ونظم تسويق خدمات ائتمانية أكثر ملائمة[17] (ص266)، وبفضل الثورة الخضراء استطاعت بعض الدول النامية الأسيوية أن تحقق أو تقترب من تحقيق الاكتفاء من الغذاء، فقد استطاعت الهند أن تحقق فائضا كبيرا في القمح بدءا من عام 1985، وحققت أندونيسيا اكتفاءا ذاتيا من الأرز عام 1984، واستطاعت بنغلاديش تخفيض وارداتها من الحبوب في الثمانيات، وتحولت الصين من مستورد أساسي للحبوب الغذائية في السبعينات إلى منتج لديه فائض في الثمانينات. [70] (ص96)

- تدريب وتأهيل العمالة الزراعية، بإعطاء أهمية لتكوين نواة من الباحثين والعلماء والفنين والمهندسين والمرشدين الزراعيين القادريين على التعامل مع التكنولوجي الزراعية واستيعابها والعمل على توسيع قاعدة الانتشار العلمي بين المزارعين وصولا لإيجاد المزارع المتطور القادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة للزراعة[71] (ص6) وتدعيم ذلك ببرامج محو الأمية والتعليم لرفع المستوى الثقافي للمزارعين مع التأكيد على المشاركة لمؤسسات التعليم وتفعيل مراكز التدريب الفني في الحرف والأنشطة المختلفة لإكساب المزارعين المعرفة في الإنتاج الزراعي بفرعية النباتي والحيواني ومنه خلق عماله قادرة على مضاعفة الإنتاج الزراعي.

- تفعيل نظم الزراعة العضوية التي تحقق وفرا للمزارع على المدى المتوسط باعتبارها لا تعتمد على نظم أروائية معقدة ومكلفة ولا على مستلزمات من خارج النظام الزراعي، فالتكلفة هي في نظم الرشاد والتدريب، وإذا أخذنا بالاعتبار المردودية على النظام البيئي واستخدامته على صحة الإنسان، فإن عائدية النظم العظوية تكون عالية حتى على المدى القصير بالنسبة للمزارع التقليدي من المتحولين إلى الزراعة العضوية، وتعتبر سياسات دعم التمويل وتحفيز المزارع أمرا أساسيا في تخطي عقبة سنوات التحول الأولى[72] (ص48) إلى الزراعة العضوية.

- توفير المعلومات الزراعية البيئية يوميا في القطاع الزراعي بعرض السياسات الإستراتيجية الطويلة الأجل، والإدارة على مستوى الزراعة والتقدير السريع لعمليات الطوارئ وإداراتها، وتوفير السياسات وأدوات تحليل موثوقة تتعاون من حيث حجمها (الزماني والمكاني) أو من حيث النطاق (المتعلق منها بالسياسات والفنى منها) حسب انطباقها على قضايا تتراوح بين الأمن الغذائي ووقاية النباتات وإدارة الموارد الطبيعية[73] (ص3)، بالإضافة إلى إعادة كتابة المناهج الزراعية بما يتلائم مع الفهم للغة المزارع وتقويمه الزراعي وإعادة الاعتبار للخبرات والمعارف المحلية والبناء عليها للعمل مع المزارع وإصدار التشريعات التي تكفل الدعم المستمر له.

- ثبت أنه لا يتحقق نمو واستدامة الزراعة إلى حين يتم تحسين عمل الأسواق، وذلك بالاستفادة من مرحلة إصلاحات الأسواق في تسعينات القرن العشرين، ولا سيما في تسهيل تنمية القطاع الخاص والتجارة الإقليمية، وذلك بغية زيادة إنتاجية قطاع الزراعة، ويتطلب تدعيم الأسواق استثمارت "مادية"

في البنية الأساسية لربط المزارعين بالمدن واستثمارات غير مادية (مؤسسية) من أجل وضع اللوائح التنظيمية.

- زيادة توسيع نطاق الزراعة المحمية التي تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية ورفع معامل التكثيف الزراعي.[74] (ص1)

-الاهتمام بتحسين إدارة التربة لتفعيل قدرة النبات لامتصاصه المغذيات والتركيز على تطوير نظام الجذر لتحقيق إنتاجية عالية وزراعة صديقة للبيئة ومنه الجمع بين تقنيات التربة التقليدية والجذرية الحديثة، لتحسين نوعية الإنتاج وعدم إجهاد التربة[75] (ص600-607) ، بالإضافة إلى توسيع استخدام الأسمدة التي تلائم التعديلات الوراثية والهيكلية للنبات والتي أصبحت مؤخرا تغير من شكل التغذية المعدنية وتستخدم المواد الغذائية للتأثير على البيوكيميائية الأساسية والعمليات الفيزيولوجية للنبات ليصبح أكثر إنتاجية[76] (ص337-341).

ومما سبق نجد أن التوسع الرأسي أقل تكلفة وأسرع عائدا ، إليه تذهب الأولوية على المدى القريب، فيصبح له النصيب الأكبر في التخطيط الزراعي (القطاعي)، إلى أنه تذهب الأولوية إلى التوسع الأفقي على المدى البعيد، فيحتل الصدارة في التخطيط الإقليمي في سبيل زيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

### 2.2.2.2.2.التنمية الزراعية الأفقية

يقصد بالزيادة الأفقية للغذاء الزراعي زيادة رقعة المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية ونباتات العلف للحيوانات، ومنه يجب توفير الإمكانيات الضرورية لزيادة المساحة المزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتوفير المياه اللازمة لذلك، وحتى تتحقق هذه الزيادة فإن الأمر يتطلب ما يلي:

#### 1.2.2.2.2.2.2.زيادة المساحة المزروعة

ويتم ذلك من خلال:

-إجراء دراسة ميدانية لجميع الأراضي المتوفرة للدولة، واستخلاص النتائج حول طبيعية التربة والمناخ السائد ومدى إمكانية إصلاحها، حتى تصبح قابلة للزراعة، بالإضافة إلى توفير الوسائل المساعدة لإعادة تأهيل الأراضي القابلة للإصلاح.

-استغلال الأراضي الرملية والجيرية وتكييفها للزراعة بمحاصيل مناسبة لطبيعتها التكوينية (من حيث نوع المحصول ومدى توفير المياه).

-إعادة توزيع الأراضي داخل المجتمع والحد من تركيزها، وذلك بهدف تحقيق الحصول على الأراضي بصورة أكثر إنصافا من أجل الحد من الفقر والحرمان من الأراضي الزراعية، وتحسين العدالة الاجتماعية عن طريق تغيير التوازن بين الجماعات المختلفة المالكة للأرض والمسيطرة عليها، واستعادة الحقوق المهملة المتعلقة بالأراضي[77] (ص11)، وذلك بهدف تحفيز الفلاحين من خلال منحهم

الأراضي، بما يساعد على توسيع نطاق الزراعة المعاشية واكتفاء كل أسرة من الغذاء، ومن ثم المساهمة في زيادة الإنتاج بتوجيه الفائض منها إلى الأسواق.

### 2.2.2.2.2.2.توفير مياه الري

تعتبر المياه العامل الرئيسي للتنمية الزراعية الأفقية، إذ لا يمكن تحقيق وفرة في الإنتاج دون وجود القدر الكافي من المياه الصالحة للري ووسائل توفير المياه هي:

* تكثيف جهود الكشف عن مصادر المياه الجوفية، وتحديد حجم المخزون المائي ونوعية المياه ودرجة تجديدها وخاصة في البيئات الجافة وشبه الجافة التي تعاني من ندرة أو قلة موارد المياه العذبة.[8] (ص337)

*حصاد مياه الأمطار لاستخدامها في ري المساحات الزراعية الجديدة، أي جمع وتخزين مياه الأمطار من الجريان السطحي لاستخدام المخزون منها في أغراض الري والشرب وسقي الحيوانات، وتخزين المياه قد تم بطرق مختلفة منها استغلال مجاري الوديان لحجز وتخزين مياه السيول، وذلك بإقامة السدود الترابية أو الحجرية، بالإضافة إلى إمكانية التخزين عن طريق إنشاء خزانات أرضية تحت السطح تحفر بالأماكن المنخفضة في الوديان ومجاري الأمطار.[78] (ص15)

*العمل على زيادة تحلية مياه البحر التي تفتح أفاق جديدة في المستقبل لتوفير المزيد من الغذاء، حتى وإن كان استخدامها الحالي محدودا نظرا لارتفاع ما تتطلبه من تكلفة، إلا أن التطورات التكنولوجية يمكنها أن تذلل هذه العقبة مستقبلا [13] (ص312)، وبهذا يمكن لهذه العملية أن توفر القدر الكافي من الماء للأراضي الزراعية والذي سينعكس بالإيجاب على الإنتاجية الغذائية.

*الاهتمام بمياه الصرف المعالجة لأغراض الزراعة التي تحقق فوائد من أهمها: منع التلوث المباشر للسواحل والأودية ومصادر المياه السطحية الأخرى، والمحافظة على المياه وتوفير مصدر موثوق لإمدادات المياه للمزارعين إذ من شأن مياه الصرف الصحي المعالجة توفير كميات كبيرة من المياه الجوفية العذبة التي تستخدم حاليا لأغراض الزراعة [79] (ص11) وإتاحتها بدل ذلك لتوفير حاجيات الأفراد الأساسية.

*وضع سياسة إستراتيجية للري وشبكات السدود والرش المحوري، وهي إمكانيات يفتقر إليها القطاع الفلاحي في أغلب الدول النامية في الوقت الحالي بالرغم من أهميتها الإستراتيجية[80] (ص114) في تقليل التكاليف وتحديد النتائج وتعزيزها.

### 3.2.2.2.2.2.العمل على تفعيل التنمية الريفية

والتي تعني بمفهومها الواسع تنمية الموارد البيئية خارج المناطق الحضارية، ومن ثم فهي تتضمن مجموعة من الأنشطة المختلفة، تضم الاستخدامات الزراعية والرعوية والغابية بالإضافة إلى الاستخدامات العمرانية المتمثلة في المستوطنات الريفية وشبكة الطرق الزراعية[81] (ص265) ، وهي تعتبر من الحلول الأساسية للحد من الهجرة الريفية إلى المدن وما تسببه من مشاكل فهذه التوجهات

تساعد في توفير الغذاء وتؤمن فرص دخل للفقراء في الريف ولكن الاستثمارات في الريف عملية طويلة الأمد وفيها مخاطر عديدة وحتى الحكومات تجد فيها صعوبة كبيرة لأنها تتطلب رأس مال عال ونتائجها ليست سريعة وتستلزم وقتا طويلا، لذلك غالبا مل يوضع لهذا الأمر إطار قانوني عن طريق وضع خطط تنموية بعيدة المدى تلتزم بها الإدارات المتعاقبة.[82] (ص14)

### 4.2.2.2.2.الاهتمام بزيادة الثروة الحيوانية

وذلك من خلال مضاعفة الإنتاج الحيواني، وزيادة عدد رؤوس الحيوانات الموجودة في الدولة، ويتم ذلك بتنمية مساحات الرعي لتربية المواشي وتوفير الأعلاف وأغذية الحيوانات والبيطرة وخلق سلالات حيوانية متطورة تستطيع تلبية الطلب عليها.

### 5.2.2.2.2.تنمية الموارد الغذائية المائية

يمكن للموارد المائية أن تصبح مصدرا مهما ومتجددا من مصادر الغذاء الأساسية إذ أجمع الباحثين أنها يمكن أن تحل جزءا كبيرا من مشكلة الغذاء، وتتمثل هذه الموارد الغذائية في الأسماك والقشريات والرخويات، ويمكن تنمية هذه المورد من خلال:[8] (ص345)

- الاهتمام بإنشاء مزارع للأسماك والقشريات وتوفير الرعاية الغذائية بما يساهم في زيادة الإنتاج.
- استزراع المزيد من الأعشاب والطحالب البحرية ذات القيمة الغذائية العالية ؛
- رفع كفاءة العاملين في مجال الصيد من خلال التدريب وتحديث أدوات الصيد؛
- تطوير وتوفير وسائل نقل الأسماك وتخزينها بالأسلوب الذي يقلل الفاقد بالتلف.
- اتخاذ الإجراءات والأليات الكفيلة بمكافحة التلوث المائي الذي يسبب تدهورا كبيرا للثروة الغذائية المائية.

هذا عن التنمية الزراعية في أي دولة والوسائل التي تساعدها على تطويرها لتنعكس هذه الإصلاحات بالإيجاب على إنتاجية الزراعة، إلا أن هناك دول أخرى غير الزراعية اتجهت إلى التنمية الصناعية لأنها تعتقد أنها فعالة في توفير الغذاء.

### 3.2.2.التنمية الصناعية للوصول إلى الأمن الغذائي

إن التنمية الزراعية تعمل على زيادة الإنتاج الغذائي بكل أنواعه ومن كل مصادره، غير أن هذا الإنتاج لا يمكن زيادته بصورة مطلقة ومتواصلة من منطلق أن قدرات البيئة على إنتاج الغذاء محددة بسقف إنتاجي معين لا تستطيع هذه الدول تجاوزه، كما أنه لا تملك الكثير من الدول القدرة الزراعية التي تؤهلها لإنتاج كافة غذائها، ومنه تتحول هذه الدول إلى التنمية الصناعية باعتبارها البديل الذي يمكن أن يحل محل قصور التنمية الزراعية أو يساعدها في نفس الوقت على علاج المشكلة الغذائية.

### 1.3.2.2.استراتيجيات التنمية الصناعية في الدول النامية

يمكن للتنمية الصناعية أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعرف على أنها أحدى جوانب التنمية الاقتصادية، يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور وتكتيكيا قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج كل من وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ويؤمن معدلا عاليا من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاجتماعي والاقتصادي.[83] (ص363)

#### 1.1.3.2.2.أهمية القطاع الصناعي تكمن أهمية القطاع الصناعي فيما يلي:

-امتصاص فائض قوة العمل الموجودة في الزراعة والقضاء على مشكل البطالة ومنه زيادة دخل الفرد.

-توفير الميكنة المتطورة للقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى مضاعفة الإنتاجية والمحافظة على الجهد البشري.

-إنتاج الأسمدة والمبيدات واستغلالها في القطاع الزراعي لزيادة المردودية الزراعية.

-يترتب على تطوير القطاع الصناعي تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، وبدل أن تقتصر الدول النامية على منتج واحد أو قلة تتعرض فيها لتقلبات في أسعارها وكمياتها وحصيلتها نتيجة لظروف الأسواق الدولية، توفر الصناعة مزيج متنوع من المنتجات يمكن تصديرها وضمان الموارد المالية دون احتمال الوقوع في الخسارة الكلية.

#### 2.1.3.2.2.أهم استراتيجيات التنمية الصناعية في الدول النامية

يمكن ذكر أهم استراتيجيات التنمية الصناعية التي طبقت في الدول النامية، والتي كان من بين أولوياتها، أما الحصول على الموارد المالية لاستيراد قيمة الفجرة الغذائية، أو توفير الحاجات المحلية الذي يعتبر الغذاء على رأس سلم هذه الحاجيات وهي مرتبة كما يلي:

##### 1.2.1.3.2.2.إستراتيجية الإحلال محل الواردات

وتُعني هذه الإستراتجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنعة، التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة وتمثل إنتاج الصناعات الاستهلاكية المرحلة الأولى من مراحلها، ثم تبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت كل فرص الإحلال، ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، حيث تبدأ الصناعة في ارتياد سوق التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسطية والإنتاجية لتبدأ المرحلة الثالثة التي يتم فيها توسيع إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية، كما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية، وتستخدم الحكومة أدوات محددة لتنفيذ هذه السياسة مثل التعريفة الجمركية وسياسات سعر الصرف بالإضافة[84] (ص332) إلى اللجوء إلى حماية الصادرات الناشئة عن طريق الجمارك والحصص النسبية والتصاريح على الاستيراد[33] (ص147) ، ورغم هذه

الإجراءات إلا أن بعض الدول النامية لم تتجاوز المرحلة الأولى من تطبيقها إستراتيجية الإحلال محل الواردات، إذ عجزت حتى عن إنتاج السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي، مما أدى بالكثير من هذه الدول إلى إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

### 2.2.1.3.2.2.إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير [83] (ص371)

تعني هذه الإستراتيجية التركيز على إنشاء صناعات معينة توفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها وتأخذ ضرورة إتباع هذه الإستراتيجية من إمكانية الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة للمنتجات الصناعية، بالإضافة إلى الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ومنه التقليل من المشكل الغذائي)، وأخيرا التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية والبيع في الأسواق الأجنبية، وتتمثل ضرورة إقامة صناعات التصدير في:

-تصنيع المواد الأولية وتصديرها.

-انتقال صناعات إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.

-إقامة الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية وأهمها الصناعة الإستخراجية، بتكرير البترول وتنقية النحاس في بعض الدول الإفريقية والأسيوية.

هذا عن أهم استراتيجيات الصناعة التي تطبقها الدول النامية، وكلها تهدف بطريقة أو بأخرى الحصول على العملة الصعبة وتدعيم فاتورة الواردات الغذائية المطلوبة، ويؤدي ذلك كله إلى تخفيض حجم العجز الغذائي وتحقيق مستوى الأمن الغذائي المستهدف، أما أهم صناعة يمكن أن تساعد على تلبية جزء من الطلب على المواد الغذائية هي الصناعات الغذائية والتي عمدت الكثير من الدول النامية مؤخرا إلى التوسع في إنتاجها.

### 2.3.2.2.الصناعات الغذائية

تعتبر الصناعات الغذائية فرعا من قطاع الصناعات التحويلية، وتعرف على أنها الصناعة التي تقوم بتحويل أو تصنيع المواد الخام الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية إلى سلع غذائية جاهزة أو شبه جاهزة لإشباع حاجات الإنسان وإمكانية حفظها من الفساد لأطوال مدة ممكنة مع الاحتفاظ بقيمتها الغذائية، وذلك لاستخدامها في مواسم وأماكن غير التي أنتجت فيها [85] (ص2)، وتحتاج هذه الصناعة إلى وضع إستراتيجية مناسبة لنوعية المواد الزراعية الموجودة لضمان تحويلها إلى منتجات صناعية غذائية.

### 1.2.3.2.2.أقسام الصناعة الغذائية

تنقسم الصناعة الغذائية إلى :

#### 1.1.2.3.2.2.وحدات الإنتاج الحيواني الصناعية

وهي مشاريع كبيرة حكومية أو تعاونية متخصصة في إنتاج الحليب أو اللحم أو البيض، وينظم الإنتاج في هذه المشاريع على أساس صناعي تتحقق فيه المكننة الكاملة لمختلف مراحل الإنتاج.

#### 2.1.2.3.2.2.المجمعات الزراعية الصناعية

وهي مشاريع ضخمة لإنتاج المواد الزراعية ولتصنيع المنتجات الغذائية، وفي هذه المشروعات يظهر التكامل بين الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني والصناعة.

### 2.2.3.2.2.طرق تصنيع الغذاء

توجد عدة طرق لتصنيع الغذاء يمكن تقسيمها إلى:

#### 1.2.2.3.2.2.الطرق الكميائية

تشتمل على إضافة بعض المواد (ملح أو سكر أو حامض) وهي مواد تؤخر أو تمنع النمو الميكروبي، وتعمل بذلك على حفض نسبة الرطوبة في المادة الغذائية (مثل صناعة المخللات وصناعة الطماطم).

#### 2.2.2.3.2.2.الطرق الحيوية

تشمل على عملية تخمرات ميكروبولوجية تؤدي إلى تكوين كحول أو حامض (عصير الفاكهة) والناتج المختمر يجب تعبئته أو تخزينه بطريقة مناسبة وسليمة تمنع فساده.

#### 3.2.2.3.2.2.الطرق الطبيعية

تستلزم هذه الطريقة كميات هائلة من الطاقة، وتتضمن استخدام التسخين أو التبريد أو التجفيف الصناعي، ويمكن ذلك من خلال (أما بتسخين المنتج أو تعريضه للإشعاع، خفض درجات الحرارة بطريقة محكمة، خفض محتوى الماء في الغذاء، التجميد والتجفيف معا)[86] (ص254).

إن الوسائل التي تملكها الدولة هي التي تحدد الطريقة التي تتبعها في حفظ وتعبئة الغذاء لتخزينه إلى أوقات نقص الغذاء أو تصنيع الغذاء وتغير طبيعته الاستهلاكية وتكييفه ليتأقلم مع أوقات الوفرة وأوقات الحاجة على السواء.

### 3.2.3.2.2.مداخل مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا بإمكانها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي – أو تحسينه – من عدة مداخل نذكر أهمها:[85] (ص8-12)

### 1.3.2.3.2.2.تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك

كثير من المنتجات الغذائية التي تعتبر أساسية في تغذية الإنسان تتطلب عمليات إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر (الحبوب والبقول والبذور الدرنية .....) وهي العمليات التي كانت تتم في البيوت بطرق تقليدية و لم تعد تستجيب لمتطلبات المجتمعات الحديثة بسبب انخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مسايرة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية من جهة أخرى، وأهم نوع من هذه الصناعات طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق وصنع الخبز.

### 2.3.2.3.2.2.المحافظ على القيمة الغذائية للسلع الغذائية

نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواد حية فإن استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جدوى الخلايا وحدوث تبادلات كيماوية في مكونتها، مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضوجها ووقت استهلاكها، وبفضل الصناعة الغذائية وما صاحبها من تطور أمكن إبطاء النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية، ومنه إطالة مدة بقائها صالحة للاستهلاك دون تفقد خصائصها الغذائية الأصلية.

### 3.3.2.3.2.2.ضبط تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية

إن ارتباط الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بوتائر النمو البيولوجية وبالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية ونضجها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي ينصرف فيه الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية ومن ثم فإن التوفيق بين الإنتاج الموسمي للسلع الغذائية والطلب المستمر عليها وضبط تموين السوق بها بانتظام، تتطلب تصنيعها لإمكانية الاحتفاظ بها مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار السنة واستقرار أسعارها نتيجة لضبط تموين السوق بالسلع الغذائية.

### 4.3.2.3.2.2.تثمين المحاصيل الزراعية والغذائية

يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزيادة قيمتها الاقتصادية والغذائية، وذلك من خلال عمليات الحفظ والتعبئة والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها داخل الدولة أو تصديرها إلى بلدان أخرى، كما يمكن إضافة بعض الفيتامينات والعناصر المعيشية للمواد الفقيرة، مما يزيد من قيمتها الغذائية ومنه إنتاج أنواع من الأغذية متفاوتة في قيمتها الاقتصادية والغذائية، بما يناسب الفئات العمرية للمستهلكين وقدراتهم الشرائية.

### 5.3.2.3.2.2.تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية

تقوم الصناعة الغذائية بتوفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك، وهذا ما يتماشى مع ظروف الأعداد المتزايدة من الأسر الحضرية.

### 6.3.2.3.2.2.تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة

باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية، ومنه فإن نموها وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها، ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لدخولها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك، يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم فلا يخشون كسادها خاصة في المواسم ذات الوفرة، مما يشجع على مواصلة الإنتاج، كما أنه من خصائص وحدات الصناعات الغذائية إقامتها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الإنتاج، مما يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية، وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة.

### 7.3.2.3.2.2.تصنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام

تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بطريقة غير مباشرة في توفير المواد الغذائية من أصل حيواني، وذلك من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ ... إلى أعلاف وأغذية مركزة للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها، ومن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كاللحوم والألبان... كما تساهم الصناعة الغذائية أيضا في زيادة وفرة المواد الغذائية من خلال تصنيع الإنتاج السمكي الذي يتميز بتذبذب كميته وسرعة تلفه.

وبهذا فإن الصناعة الغذائية رغم أنها في بداية التوسع في الدول النامية إلى أنها يمكن أن تساهم بتوفير قسط من الأمن الغذائي في المستقبل إذا أحسن إتباعها وفق ما يناسب هذه الدول.

بالإضافة إلى تبني الدولة النامية إستراتيجية التنمية الزراعية والتنمية الصناعية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، فقد تبنت استراتجيات أخرى يمكن ذكر أهمها:

أ-إستراتيجية الحاجات الأساسية:

وهي عبارة عن استثمارات تهدف إلى زيادة إنتاجية الفقراء ورفع مستوى معيشتهم وإشباع حاجاتهم وذلك من خلال توفير متطلبات الحد الأدنى الضروري للأسرة (من الغذاء الكافي، المأوى، الملبس، أثاث المنزل...) إلى جانب الخدمات الأساسية التي يجب توفيرها (المياه الصالحة للشرب، النقل العام...) علاوة على ضرورة مقابلة الحاجيات اللامادية مثل الحرية السياسية والأمان إلا أن هذه الإستراتيجية لم تلقي قبولا كبيرا في الدول النامية بسبب عدم التوافق وعدم التوازن السائد بين توفير الحاجيات والإمكانيات وطموحات التنمية الاقتصادية[33] (ص157) ، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تلقى قبولا كبيرا في الدول النامية بسبب عدم التوافق وعدم التوازن السائد بين توفير الحاجيات والإمكانيات وطموحات التنمية الاقتصادية.

ب-إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات:

وهي تنطلق من فكرة رفض البناء الاحتكاري للرأس مالية في استنزاف الفائض الاقتصادي للشعوب، التي كانت تستعمرها وتقوم نحو إشباع الحاجات الأساسية للغالبية وتدعيم المشاركة الشعبية الجماعية والاستفادة من الموارد المحلية للدولة وإثارة الوعي لدى الأفراد والدافع نحو الانجاز وهذه الإستراتيجية رغم أهميتها باعتبارها توجه داخلي للتنمية الاقتصادية[33] (ص162) ، ولكنها غير ناجحة في أغلب الدول النامية بسبب محدودية الموارد وصعوبة عدم الاعتماد على الخارج، كما أنها تعمل ضمن بناء هيكل صناعي وزراعي متكامل، وهو ما تفتقر إليه أغلب الدول النامية.

ما سبق كان عن التنمية الصناعية وأهم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية من الجانب النظري والموضوعي، أما عن الجانب الواقعي فقد ساهمت الكثير من الأطراف الدولية في القضاء على جزء كبير من مشكلة العجز الغذائي في الكثير من الدول هذه الأطراف التي أخذت على عاتقها مسؤولية توفير الغذاء للدول الفقيرة، وجعل هدف سهولة الحصول على الغذاء لكل فرد في هذا العالم غاية تسعى إلى تحقيقها دائما.

## 3.2.الجهود الدولية للحد من تفاقم أزمة الغذاء العالمية

إن التزايد المستمر في إعداد سكان العالم والذي يزيد بما يعادل 90 مليون نسمة كل عام، بالإضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية و الاقتصادية في العالم، الذي أضاف أعباء جديدة زادت من تعقيد مشكلة تزايد السكان، وقد اسفرت هذه الظروف في النهاية عن عدد مخيف من الجياع في العالم، وهي الحقيقة التي أصبحت من المشاكل أو الظواهر غير البسيطة أو التي يمكن حلها بواسطة حلول سهلة، لذا فهي تستدعي تواجد وإشراك العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الإنمائية وليست الحكومية في الدول النامية فقط، وإنما العالمية، وذلك لضعف قدرة هذه الدول عن سد الفجوة الغذائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لقوة هذه المنظمات العالمية لما تتوافر عليه من إمكانيات مادية ومالية تمكنها من حل هذه المعضلة.

### 1.3.2.تشخيص لوضع الغذاء العالمي

إن العجز الغذائي هي مشكلة ممتدة الجذور، ولم تكن وليدة اللحظة، وإنما نتيجة لتفاعل عوامل ديمغرافية و اجتماعية واقتصادية متداخلة ومترابطة ضاعفت من غياب الأمن الغذائي وعمقته، ويمكن تتبع تطوراتها فيمايلي:

#### 1.1.3.2.عدد ناقصي الغذاء في العالم

بلغ الذين يقل مستوى دخلهم عن دولار واحد في اليوم حوالي مليون شخص من سكان العالم، كما أن هناك حوالي 1,7 مليون شخص يعيشون في أماكن لا توفر لهم وسائل الماء النقي لاستخدامه للشرب، بالإضافة إلى وجود حوالي 1,3 مليون نسمة من سكان العالم يتحملون التبعات التي تنجم عن

إستنشاق الهواء الملوث الذي يؤدي إلى إنتشار الأمراض،[87] (ص165) وربما الموت المبكر ساعدت هذه العوامل إلى إنتشار الجوع وذلك سنة 1992، الأمر الذي نشر الهلع في الأوساط العالمية من إحتمال تفاقم حجم جياع الأرض وفقد السيطرة على تقليص هذا العدد، ومن ثم توالت الجهود الدولية جديا لجمع شمل المجتمع الدولي لحل هذه المشكلة وذلك من خلال برامج التغذية والإعانات الغذائية التي أتخذت على شكل موسع مما أدى إلى إنخفاض نسبة سوء التغذية لتصبح بـ 18% من العدد الكلي للعالم النامي للفترة مابين 1996-1998، كانت مقسمة إلى 34% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بنسبة 42% شرق وجنوب إفريقيا و50% في إفريقيا الوسطى) و31% في منطقة الكاريبي، 23% في جنوب آسيا، وهذا مع الأخذ في عين الإعتبار أن هناك بعض الإستثناءات إذ على سبيل المثال أن أوغندا وفيتنام ليستا من بلدان العجز الغذائي، إلا أنهما يضمان 30% و22% على التوالي من ناقصي الغذاء[88] (ص12) ورغم إستمرار التوسع في المعونات الغذائية وإزدياد المنح الغذائية (السلعية والمالية) من طرف الدول الكبرى، إلا أن ناقصي الغذاء لم يتراجع كثيرا، إذ قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن 852 مليون من البشر في العالم كانوا ناقصي الغذاء في الفترة من 2000 إلى2002 موزعة على 815 مليون في البلدان النامية و28 مليون في بلدان مرحلة التحول و9 ملايين في البلدان الصناعية وبذا لم ينخفض عدد ناقص التغذية في البلدان النامية إلا بمقدار 9 ملايين شخص أثناء العقد الذي أعقب فترة 1990-1992 وهي فترة الأساس التي إعتمدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية[89] (ص2) إلى أنه ما أن فتأت أن أعربت اللجنة عن قلقها في سنة 2008 إزاء التقييم الذي أعدته أمانتها على النحو المدرج في الوثيقة CFs 2008/2 لما إتسم به من تقدير وقلق لتفاقم ظاهرة الجوع العالمي، مما أدى إلى إنزلاق أعداد جديدة من السكان يقدرعددها 75 مليون نسمة إلى مادون عتبة الجوع، وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار الأغذية إضافتا إلى تدعيات الأزمة المالية العالية لتلك الفترة[90] (ص2) وما خلفته من تحويل الإنتباه للدول الكبرى من أزمة الجوع العالمي، إلى أزمة النقد والأن تشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم قد إنخفض في سنة 2010 مع إنتعاش الإقتصاد العالمي بعد أن كان قد زاد بشكل حاد خلال الفترة من 2006 إلى2009 وذلك للأسباب السابقة (نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الإقتصادية العالمية)، ولكن رغم هذا الإنخفاض إلا أن عدد ناقصي التغذية مازال مرتفعا بدرجة غير مقبولة، حيث أنه أعلى مما كان عليه قبل الأزمتين الأخيرتين، وأعلى مما كان عليه قبل 40 سنة من الأن، وأعلى من المستوى الذي كان قائما عندما أتفق في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 على الهدف المتمثل في الحد من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015، وإستناد إلى أحدث البيانات المتوفرة، يقدر العدد الكلي لناقصي التغذية في العالم بنحو 1023 مليون شخص في سنة 2009، وإنخفض بنسبة 9,6% ليصل إلى 925 مليونا شخص في سنة 2010 وتسجل الدول النامية 98% من عدد ناقصي التغذية في العالم مع إنخفاض إنتشار نقص التغذية بنسبة 16% بعدما كان يبلغ 18% في سنة 2009 ولكنه مازال أعلى بكثيرمن الغاية التي حددها الهدف الأول من

الأهداف الإنمائية للألفية [1] (ص8) ومن ملاحظة هذه الأرقام المختلفة نجد أن نقص الغذاء يتذبذب بين الصعود والنزول، هذا النزول الذي لم يكن إلا بأعداد قليلة في مقابل زيادة هائلة ولفترة بسيطة، وهي زيادة تختلف من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر.

### 2.1.3.2.نقص التغذية بحسب الأقاليم

تعيش غالبية ناقصي التغذية في العالم في البلدان النامية، ويعيش ثلث هؤلاء في سبعة بلدان فقط(أثيوبيا وأندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصين والهند) وتشير الإسقاطات المتعلقة لسنة 2010 إلى أن عدد ناقصي التغذية ستنخفض في كل الأقاليم المناخية، وعلى الرغم من تفاوت الوتيرة مازال إقليم أسيا والمحيط الهادي هو الإقليم الذي يوجد فيه القسم الأكبر من ناقصي التغذية ولكن هذا الإقليم يسجل أيضا القسم الأكبر من التحسن العالمي المتوقع لسنة 2010، وذلك بفضل إنخفاض عدد ناقصي التغذية فيه بنسبة 2% وذلك من 658 مليونا لسنة 2009إلى 578 مليونا، أما البلدان النامية فقد شهدت إنتكاسة عامة حيث زاد عدد الذين يعانون نقص التغذية من 827 مليون شخص خلال الفترة من 1990-1992 إلى 906 مليونا سنة 2010 ولكن الإيجاب في ذلك هو إنحسار إنتشار الجوع من 20% في الفترة 1990- 1992 إلى16% في سنة 2010[1] (ص10) ومنه ظهور ووضوح المناطق التي يوجد فيها الجوع، مما يسهل تخصيص الجهود نحو هذه المناطق وإنخفاض درجة تشتت المعونات وتكلفة تصريفها وقيمتها الغذائية والشكل التالي يوضح تقسيم الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء في أنحاء العالم

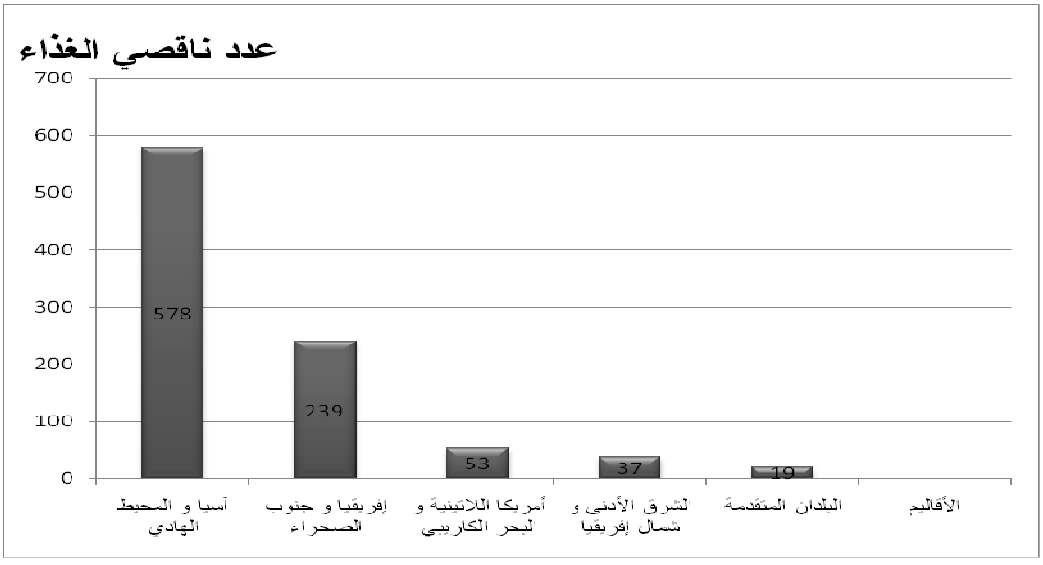


الشكل رقم04: نقص التغذية في عام 2010 حسب الإقاليم[1] (ص10)

### 3.1.3.2.نقاط الجوع الساخنة

تنتشر نقاط الجوع في مناطق مختلفة من العالم، وإفريقيا تسبق جميع القارات بمرحلة كبيرة لأن بها أكبر عدد وأكبر نسبة من البلدان التي تواجه طوارىء غذائية وفي إفريقيا الشرقية يثير الوضع الغذائي في إرتيريا قلقا خاصا ، فبعد سنوات متعاقبة من نقص الأمطار إنخفص الإنتاج المحصولي والحيواني بدرجة خطيرة والمحصول في السودان أقل من المتوسط أيضا بسبب النزاعات والجفاف، كما أن محصول الذرة السيء لثاني موسم في كينيا، كان يعني مزيدا من نقص الأغذية في بعض أنحاء البلاد وفي إفريقيا الغربية لا يزال الوضع الغذائي حرجا في موريتانيا في حين أن إنعدام الأمن الغذائي في كوديفوار مستمرا في إحداث اضطراب في الأنشطة الزراعية والتسويق، وفي إفريقيا الشرقية وحدها تعرضت حالة الأمن الغذائي لأكثر من 13 مليون شخص للتهديد من اجتماع عاملين هما عدم انتظام الأمطار واستمرار النزاعات وذلك لسنة 2005[89] (ص4) ، ومما سبق فقد تعددت الأسباب في هذه الدول إلى أن النتيجة كانت واحدة وهي نقص الغذاء في أغلبها، والتي استدعت تدفق المزيد من المعونات من الدول الكبرى إلى هذه الدول، والتي تمثلت في الشكل الغذائي أكثر منه نقدي.

### 4.1.3.2.مسار المعونة الغذائية العالمية

تعد المعونة مصدرا رئيسيا من مصادر توافر الحبوب والأغذية في ذروة سنوات النقص، وقد تم توزيع المعونة على عدة طرق منها توزيع الحبوب الغذائية حسب النظام العام(PEDS) ثم تم استبدال هذا النظام ببعض البرامج الهادفة مثل الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التعليم وهي برامج تستهدف الفقراء بالدرجة الأولى وخاصة النساء منهم، كما أنه في بعض الأوقات تم تحويل نسبة كبيرة من المساعدات الغذائية في شكل تحويلات مجانا ومباشرة للفقراء من طرف الدول المانحة وذلك بسبب القيود الإدارية وعدم توافر المواد والمكونات الأساسية في الغذاء للفقراء، إن المعونة استهدفت في كثير من الأوقات الدول التي تمر بحالات طارئة كالكوارث الطبيعية كالأعاصير والجفاف والفياضان أو حالات الطوارئ المعقدة التي تنطوي على صرعات سياسية أو عسكرية، وأكثر من 50% من المساعدات لحالات الطوارئ المعقدة تذهب إلى سكان إفريقيا (أنغولا، ليبيريا، والصومال، ورواندا، وبوروندي، والسودان) أما الدول المنخفضة الدخل والتي لم تتعرض إلى الحالات طارئة كانت توجه إليها المعونة الإنمائية الرسمية لإغراض التنمية، ولوحظ على المستوى العالمي إزدياد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لإغراض إنسانية بنسبة قدرها 60% تقريبا خلال الفترة ما بين عام 2000-2008 فقد إرتفعت المعونة الإنمائية من 59,2 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 95,2 مليار دولار أمريكي عام 2008، بينما زادت المعونة الإنسانية من 6,7 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 10,7 مليار دولار أمريكي في عام 2008 هذا عن المعونة التي كانت في الشكل النقدي، أما المعونة الغذائية أي التي تمثلت في شكل سلع ومواد غذائية فقد كان لإرتفاع أسعار الأغذية والطاقة إنعكاسات عليها وعلى حالات الطورىء الغذائية ففواتير الواردات الغذائية وميزانيات المعونة الغذائية شارفت

منتهاها في الوقت الحاضر ومع إرتفاع الأسعار بسعر الوحدة وإرتفاع تكاليف النقل، إنخفضت أحجام المعونة الغذائية بنسبة قدرها 18% (معبرا عنها بما يعادل من القمح) خلال الفترة مابين السنتين الزراعيين (2006/2005) و(2007/2006) بينما إنخفضت القيمة المنسوبة إليها بالأسعار العالمية بنسبة بلغت 3% فقط، أي منذ سنة 1993 إنخفضت الأحجام بمقدار الثلاثين وإنخفضت القيمة المنسوبة بالأسعار بمقدار النصف، وقد بلغت أحجام المعونة الغذائية في سنة 2007 أدنى مستوياتها منذ أوائل تسعينات القرن العشرين مما يعبر عن العلاقة العكسية بين أحجام المعونة الغذائية والأسعار العالمية التي تتسم بها منتجات المعونة الغذائية[90] (ص27) وتعتبر الو.م.أ أكبر مانح للمعونة الغذائية، إذ مثلت مابين منتصف1950 إلى منتصف سنة 1960 إلى ما يقرب من ربع الصادرات الزراعية الأمريكية وقعت في إطار برامج المعونة الغذائية إلى غاية وصولها 3% في سنة1970، ثم وصلت 6% من مجموع الصادرات في سنة 1993، إلا أنها خفضت المعونة الغذائية من منتوجات الحبوب من 7,9 مليون طن سنويا إلى 2,2 مليون طن سنة 1996، ثم إرتفعت قليلا إلى 5,6 مليون طن في سنة 1998، أما شحنات المعونة الغذائية العالمية من الحبوب من قبل الجهات المانحة، فقد خفضت من 3,7 مليون طن سنة 1986 إلى 8,8 مليون طن لسنة 1998، وهي في انخفاض مستمر منذ ذلك الوقت، وتشير الدلائل عدم التطابق بين موارد المعونة الغذائية والاحتياجات ، لارتفاع الأسعار من جهة والذي ترجم بكمية أقل من السلع المسلمة كمعونة كما ذكرنا سابقا ومن الجهة الأخرى إلى الأسواق العالمية والتي كان لها تأثير كبير على توافر المعونة الغذائية، وذلك أولا لإدراج الزراعة في منظمة التجارة العالمية والتفاعل الحاصل بين مفاوضات منظمة التجارة العالمية وعملية إصلاح السياسات في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والثاني هو المنظور الناشئ للأمن الغذائي الذي ينعكس في نتائج مؤتمر القمة العالمي[91] (ص255-268) ومتابعته بشأن الإجراءات التي ركز عليها لتخفيض عدد الفقراء، إلا أنه بدايتا من القرن الحالي انخفض الإعتماد على المعونة الغذائية من طرف الدول النامية، وذلك لما جلبته من مساؤى على اقتصادياتها، إذ ثبطت الإنتاج وقللة من الحافز لدى المزارعين للإنتاج وغيرت من مستوى الأسعار السائدة في الداخل ومن حركة التبادل الزراعي لمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية، بعكس الدول المانحة التي ساعدتها في التخلص من الفائض والمحافظة على مستوى أسعار الغذاء في الأسواق العالمية لصالح الدول المانحة.

ما سبق كان تشخيصا لحالة العالم الغذائية، والتي هي في تدهور دائم رغم ما حققته وتحققه الكثير من الدول الكبرى والتي تجسدت في هيئات ومنظمات دولية ساهمت وتساهم في حل المشكلة الغذائية ببرامجها وتدخلاتها سواءا التغذوية أو الغذائية.

### 2.3.2.دور منظمة التغذية والزراعة العالمية

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة العالمية من أهم المنظمات المتخصصة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، منذ نشأتها والتصديق على دستورها في 16 أكتوبر 1945 بمدينة كبك بكندا، وهي تقوم بمهام

هيئة الأمم المتحدة بواسطة المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يعتبر أداة ربط بينهما، هذا ما تنص عليه المادة 63 الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، ومنه على هذه الوكالة إيفاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجميع التقارير سنويا المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك[92] (ص62) ومن هنا يتضح لنا دور هذه المنظمة المتخصصة في الزراعة والأمن الغذائي، هذا الدور الذي جمع شمل الدول المتضررة في مسألة الغذاء في جميع أنحاء العالم بدون استثناء أو تمييز وشملت جهود المنظمة على:

### 1.2.3.2.البرنامج الخاص للأمن الغذائي

كان مجلس المنظمة قد وافق خلال دورته السادسة بعد المئة عام 1994 على البرنامج الخاص للأمن الغذائي الذي كان يسمى في ذلك الوقت البرنامج الخاص لإنتاج الأغذية لدعم الأمن الغذائي في بلدان العجز ذات الدخل المنخفض ، وقد وضعت أهدافه على أنها مساعدة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض على زيادة إنتاج الأغذية وإنتاجها على أساس مستدام، والحد من التقلبات في الإنتاج من سنة لأخرى، وتحسن فرص الحصول على الأغذية و ضمنيا زيادة الدخل الصافي لصغار المزارعين، وتوفير فرص العمل في الريف والحد من الفقر مع توجيه الاهتمام السليم إلى العدالة الإنتاجية والوعي بقضايا المساواة بين الجنسين وتعتبر جميع البلدان الأعضاء في المنظمة التي تستوفي المعايير المحددة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض مؤهلة للحصول على المساعدات في إطار البرنامج الخاص الغذائي، وقد استوفي 80 بلدا من البلدان الأعضاء في المنظمة لسنة 2002، وعلى ذلك ركز البرنامج للأمن الغذائي في أول الأمر على الأغذية الأساسية وجرى التشديد منذ البداية على الزيادة في المحاصيل على أساس كل بلد وتوجيهها نحو السوق وذلك من خلال مناطق ذات الإمكانيات العالية والمزارعين الصاعدين الذين يمكنهم المساعدة في التغلب على العجز القطري، وفي عام 1996 زاد التركيز على المنتجات الأساسية والمحاصيل الشجرية والحيوانات الصغيرة والأسماك التي كان يمكنها في الغالب توفير أكبر فرص للعمل وزيادة الدخل، كما يمكنها توفير بدائل للواردات عالية القيمة وتحقيق وفرات من النقد الأجنبي، وأنقسم البرنامج إلى مرحلتين، وتعالج المرحلة الأولى المعوقات والتي منها نقص الرطوبة المتاحة وانعدام الحصول على التكنولوجيا المحسنة والاعتماد المفرط على مجموعة ضيقة من المنتجات بالإضافة إلى نقص الحوافز على زيادة وتحسين الاستدامة وكان الهدف من المرحلة الثانية أي مرحلة التوسع توجيه اهتمام خاص إلى سياسات الاستثمار لمعالجة مجال المعوقات، ولم يدخل بعد رسميا أي بلد من بلدان العجز إلى المرحلة الثانية[93] (ص11-12) وقد زاد الدعم الدولي لهذا البرنامج إذ تم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف على تفعيل هذا البرنامج من خلال:

- توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى آليات التحويل المباشر منها: أفغانستان، بوتان، البرازيل، بوركينافسو، كوت ديفوار.

- مساعدة العديد من البلدان على توسيع نطاق برامج الأشغال العامة بإضافة برنامج الغذاء أوالنقد مقابل العمل ومنها أفغانستان، وأنغولا، بنغلاديش.

- العمل على توسيع استخدام بعض البلدان للإعانات الغذائية الانتقائية الموجهة للفقراء المستهلكين ومنها: بنغلاديش، مصر، المغرب.

- دعم تطبيق بعض البلدان نظم الكوبونات وقسائم الأغذية الموجهة للفقراء الجياع: سيرلانكا، تونس أو نظم الضمانات الإجتماعية مثل: بنغلاديش والهند. [94] (ص4)

## 2.2.3.2.مؤتمر القمة العالمي للأغذية

أنعقد في الفترة من 13-17 نوفمبر في روما بإيطاليا برعاية من المنظمة، وقد أنعقد مؤتمر القمة استجابة لاستمرار انتشار نقص التغذية والمخاوف المتنامية بشأن قدرة الإنتاج الزراعي على الوفاء بالاحتياجات المستقبلية من الغذاء، وقد جمع مؤتمر القمة ما يقارب من 10000 مشارك وأدى إلى إفراز إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي للتغذية[95] (ص1) ، ويحدد إعلان روما سبعة التزامات للتنفيد بإشراف المنظمة ويمكن ذكرها على النحو التالي: [96] (ص9)

- كفالة إلزام بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الضروف لاستئصال الفقر وإجلال السلام الدائم، ويستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء باعتبار ذلك أقوم سبيل يقوم إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.
- تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة للحصول في جميع الأوقات على أغذية كافية وسليمة وواقية تغذويا ويستفاد منها استفادة فعالة.
- العمل على تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة والسياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية لمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف.
- العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية والمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عادل ومستديم.
- السعي إلى تفادي الكوارث الطبيعية وحالات الطورىء التي تسبب فيها الإنسان وإلى التأهب لمواجهتها وسد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجيع عمليات الانتعاش والاحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.

o تشجيع تخصيص واستثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة والتنمية الريفية في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة.

o تنفيذ خطة العمل ورصد نتائجها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.

o وبهذا وضعت هذه الالتزامات كأساس لسير تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، بينما تم وضع خطة نصت على الأهداف والإجراءات ذات الصلة من أجل تنفيذ هذه الالتزامات، كما انبثق عن هذا المؤتمر خمسة مبادئ عرفت بمبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي وهي مرتبة على النحو التالي: [95] (ص5)

- الاستثمار في الخطط المملوكة للدولة التي تهدف إلى توزيع الموارد على البرامج والشراكات ذات التصميم الجيد والمبنية على النتائج.
- تعزيز التنسيق الإستراتيجي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية من أجل تحسين الحوكمة ودعم توزيع الموارد بصورة أفضل وتجنب ازدواجية الجهود وتحديد الفجوات في الاستجابات.
- السعي وراء توجيه ثنائي المسار للأمن الغذائي يتألف من إجراء مباشر للمواجهة الفورية للجوع بين الفئات الأكثر ضعفا وإعداد البرامج الزراعية وبرامج الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية المستدامة متوسطة وطويلة الأجل من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر بما في ذلك الإدراك التدريجي للحق في الغذاء المناسب.
- ضمان الدور الفوري للنظام المتعدد الأطراف من خلال التحسينات الدائمة في كفاءة واستجابة وتنسيق وفاعلية المؤسسات المتعددة الأطراف.
- ضمان التزام جميع الشركاء بصفة دائمة وكبيرة بالإستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية وتوفير الموارد اللازمة في الموعد المحدد وبمصداقية كاملة تستهدف وضع خطط وبرامج متعددة السنوات.
- وبالتالي أسفر هذا المؤتمر عن هدف رئيسي تسير عليه المنظمة وشركائها يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال الجهود المستمرة التي يتم بذلها للقضاء على الجوع في جميع البلدان بهدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2010، مع استعراض النتائج في منتصف المدة للوقوف على إمكانية تحقيق هذا الهدف، وبناءا على هذا الهدف كانت جهود المنظمة على أرض الميدان.

### 3.2.3.2.جهود منظمة التغذية والزراعة في الميدان

تمثلت أهم مساهمات المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء من خلال :

- العمل على تقرير المبادئ الأساسية لسلامة الأغذية التي يمكن تطبيقها على حلقات السلسلة الغذائية بأكملها وذلك لتحقيق هدف سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي لجميع الدول الأعضاء،

والتوصية بمنهج يقوم على تحليل أخطار التلوث والتحكم فيها وتوضيح كيفية تنفيذ هذه المبادئ وتقديم الإرشاد اللازم لذلك وهذا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء على السواء[97] (ص3).

- العمل بواسطة هيئة الدستور الغذائي التابع لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة التعاون وعلى وضع معايير دولية وخطوط توجيهيه لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في حماية المستهلك والترويج للممارسات العادلة في تجارة الأغذية وممارسات الطوارئ وتم إنشاء فريقي مهمات الأول لمعالجة مسألة الأغذية المشتقة من التكنولوجيا الحيوية، ويتعلق الأخر بأساليب إنتاج أعلاف الحيوانات، كما قررت المنظمة إنشاء لجنة شبه إقليمية للدستور الغذائي للشرق الأدنى يهتم بمشاكل الغذاء في ذلك الإقليم. [98] (ص14)

- مواصلة تقديم المشاورة والتدريب من طرف المنظمة في مجال السياسات للبلدان الأعضاء لمساعدتها وتقييم انعكاسات إنظمام هذه البلدان لمنظمة التجارة العالمية على قطاعاتها الزراعية.

- إدارة عمليات الإغاثة الخاصة، وتنفيذ مشروعات المساعدات الغذائية نيابة عن الحكومة العراقية، بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يمر بمرحلته العاشرة (10) وتستهدف المساعدات العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنه في فترة 2000-2001 تأثرت العديد من بلدان الشرق الأدنى بالصراعات الأهلية والجفاف الشديد ومنها أفغانستان والأردن والصومال وسوريا وطاجيكستان وتعرضت إيران للفيضانات، وقد استطاعت المنظمة بمساعد الجهات المانحة وبمواردها الخاصة تزويد البلدان التي طلبت مساعدتها بالعديد من أنشطة الدعم، وبذلك أقامت المنظمة وحدات للتنسيق في حالات الطوارئ الزراعية في العديد من البلدان في الإقليم التي تأثرت بحالات الطوارئ مثل أفغانستان والسودان وطاجيكستان.[99] (ص18)

- ساعدت المنظمة في إعداد وثيقة مشروع تعاوني فني بشأن موضوع التحكم في المياه في إطار البرنامج الخاص للأمن الغذائي في مصر وجيوبتي وموريتانيا والمغرب والسودان وتركمستان واليمن، وتواصل تقديم المساعدة في إعداد المرحلة الثانية من البرنامج للأمن الغذائي في مصر وسوريا[99] (ص30) وذلك بمساعدة الدول المانحة وحكومات الدول المتضررة.

- نتيجة لتعرض كل من موزامبيق وزمبيابوى وزامبيا وملاوى لفياضانات شديدة لسنة 2008 قامت المنظمة وشركائها بتعبئة 87 مليون دولار كمساعدات طوارئ للسكان المتضرر من جراء الفياضنات لدى البلدان الأربعة وتخصيص أكثر من 9 ملايين دولار لدعم أعمال الإغاثة الزراعية التي تتطلع بها المنظمة للنهوض بأوضاع الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من جراء الفيضانات.

- تم التعاون بين المنظمة والمفوضية الأوروبية في مجال الأمن الغذائي منذ عام 1991، حيث تم تنفيذ 16 مشروعا بميزانية إجمالية تقدر بنحو 108 مليون يورو(131مليون دولار أمريكي)، وكما أن أغلب المشاريع قد وفرت للبلدان النامية في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة والسياسية الزراعية وسلامة الأغذية ونوعيتها وإدارة الموارد الطبيعية، كما استمر التعاون بتمويلات لإحدى

وعشرون(21) مشروعا في سنة 2001 بتكلفة مقدارها 19 مليون يورو(23 مليون دولار أمريكي) في مجال تحقيق الأمن الغذائي للبلدان ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي.[100]

- زيادة الدعم للقطاع الزراعي الفلسطيني نظرا للظروف الطبيعية التي يواجهها الزراع الفلسطيني نتيجة الإحتلال، وقد نفذ المكتب الإقليمي للشرق الأدنى مشروعا مشتركا بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن بناء القدرات في مجال تحليل السياسات الزراعية والتخطيط في فلسطين وتقديم الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2001-2005 ، كما قامت المنظمة بإرسال بعثة لتقييم أوضاع الغذاء والتغذية في المناطق الفلسطينية والذي كان قد سبقها في أواخر 2001 تقديرا للاحتياجات الأولية وصياغة افتراضات لإنعاش القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة[99] (ص2).

- إرسال بعثة متعددة التخصصات من طرف المنظمة إلى البحرين لصياغة إستراتيجية طويلة الأجل وبرامج للتنمية الزراعية ومساعدة كل من كازاخستان وقرغيزستان في تقييم القدرة التنافسية للقطاع الزراعي توطئة لصياغة برنامج للتنمية الاقتصادية (2003-2010) .

- تقديم مساعدات فنية للجزائر في تحليل السياسات والتخطيط في سبيل دعم خطة التنمية الزراعية الوطنية التي بذلت سنة 2000 بالإضافة إلى تنفيذ مشروع برنامج التعاون الفني في مصر (Tcp/Egy/781(A)) وإعداد خطة لزراعة الأشجار وتنمية الغابات في المناطق المزاحمة بالإضافة إلى دعم المنظمة للأعضاء في مجال استنباط الأصناف التي تتحمل الجفاف والملوحة والحرارة وتحسين الإنتاج وتكنولوجيا ما بعد الحصاد ومكافحة التصحر وإستخدام موارد المياه غير التقليدية[99] (ص6) في سبيل تحقيق الأمن الغذائي لجميع الأعضاء.

هذا عن أهم التدخلات التي قامت بها المنظمة والتي ركزت في الأساس على توفير الغذاء أو سبل الوصول إليه، كما أنه إلى جانب المنظمة كانت هيئة أخرى وهي مجموعة البنك الدولي والذي كانت مشاريعه لصالح التنمية الاقتصادية لتحقيق الغذاء بالدرجة الأولى في الدول التي تحتاج إلى ذلك.

### 3.3.2.دور البنك الدولي

البنك الدولي أحد الهيئات الدولية التي شاركت في معالجة مشاكل عديدة في العالم، إذ يساهم في القضاء على الفقر والجوع وتفعيل التنمية الاقتصادية ومساعدتها عن طريق منح القروض في دول كثيرة، ويتكون البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.

### 1.3.3.2.جدول أعمال البنك الدولي

تتوزع أعمال مجموعة البنك الدولي بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبين المؤسسة الدولية للتنمية وتتمثل فيمايلي:

### 1.1.3.3.2.البنك الدولي للإنشاء والتعمير

هو مؤسسة تعاونية تملكها البلدان المساهمة والبالغ عددها 187 بلدا وهو يدير وحدة للخدمات المالية تقدم القروض وأدوات إدارة المخاطر (ذات الصلة بكل من العملات وأسعار الفائدة والمواد

الأولية) لفائدة هذه البلدان، كما ينتج خبرات في كافة التخصصات المتعلقة بالتنمية والبيئة، أما عن مصادر تمويل البنك فتأتي معظمها عن طريق إصدار سندات في أسواق رؤوس الأموال الدولية وفي السنة المالية 2010 فقط قام البنك بتعبئة 34 مليار دولار من خلال إصدار ديون في 28 عملة بآجال استحقاق تراوحت بين المتوسطة والطويلة من أجل تمويل عملياته، وبهذا فهو يعمل على تنسيق تدابير التصدي لتحديات السياسات على[101] (ص5) الصعيدين الإقليمي والعالمي، إذ قام في 2010 بزيادة اقتراضه ليصل إلى 442 مليار دولار من أجل تمويل161 عملية بعد أن كان في 2009 بـ 329 مليار دولار، وتحتل أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي أعلى نصيب من الاقتراض الجديد.

### 2.1.3.3.2.المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تعمل تحت أسم البنك الدولي بإقراض الأموال (أو ما يعرف بالإعتمادات) بشروط ميسرة وهي إعتمادات تقدم بدون فائدة، ولا تمتد فترة سدادها إلى مابين 35 إلى40 سنة، وتشمل على فترة سماح تقدربـ 10 سنوات كما تقدم المؤسسة منحا إلى البلدان التي تعاني ارتفاعا في أعباء مديونيتها ومنذ بدأ عملها بلغت قيمة مجموع الإعتمادات والمنح التي قدمتها 222 مليار دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنويا في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب 13 مليار دولار أمريكي، تم توجيه نحو 50% منها إلى منطقة إفريقيا. وهي تقرض على أساس نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي سنويا، وقد قدرت هذا الحد للسنة المالية لـ 2011 بـ 1165 دولار أمريكي[102] ، وبهذا فهي اختصت بمنح القروض لمساعدة مشاريع التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو.

### 2.3.3.2.جهود البنك الدولي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية

عمل البنك الدولي منذ نشوء إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بغية تحقيق لحاقها بركب الدول المتقدمة وقد تمثلت برامج التركيز بمشاريع البنك الدولي التي يجرى الشروع فيها في18 بلد ونتائج تنفيذها على النحو التالي: [103]

### 1.2.3.3.2.إفريقيا

لقد كانت أهداف المشاريع الموجهة لها تعمل على تعجيل وتيرة النمو الزراعي الذي يجرى تقاسمه على نطاق واسع في غينيا ومدغشقر وملاوي ومالي وأوغندا وذلك بنسبة لا تقل عن 4 % سنويا، ووضع إستراتيجية مشتركة للنهوض بالاقتصاد الريفي والترويج لإقراض البرامج وتحقيق تحفيزات منتظمة أما عن التقديم في التنفيذ فقد تم العمل على إستكمال الإصلاحات الضرورية في السياسات والمؤسسات وتكثيف الزراعة وإصلاح الأراضي وإعادة توجيه المشروعات القائمة لتصبح أكثر فعالية وتتألف الحافظة المالية أساسا من الخدمات الزراعية والاستثمارات الرئيسية غير الزراعية وقد حقق تقدما كبيرا نحو إنشاء مركزين أحدهما في هراري(للجنوب الإفريقي) والأخر في أبيدجان (لغربي إفريقيا) للخبرات الرفيعة بتعاون وثيق مع الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الإفريقية والإتحاد الأوربي، يهدف المركزان على مساعدة البلدان في إعداد المشروعات وتنفيذها

وتعزيز المؤسسات، كما يعملان كجهتي اتصالا للشراكة مع المؤسسات المعاونة الثنائية والمتعددة الأطراف بالإضافة إلى تسير عمليات صياغة الإستراتيجيات الريفية في غينيا ومدغشقر ومالي، ودراسات القطاع في ملاوي، كما يمثل أحد المبادرات التي تمول برنامج التنمية الريفية القائمة على المشاركة في أوغندا، الذي يبدأ في أغسطس 1997 وهو يغطي 250 مجتمعا محليا، ويعمل على توسيع خدمات الإرشاد لمساعدتها على تحديد احتياجاتها في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنية الأساسية وتحميل الحكومة المحلية مسؤولية الاستجابة لهذه الاحتياجات.

### 2.2.3.3.2.شرق أسيا والمحيط الهادي

أنصب تركيز البنك الدولي على صياغة إستراتيجيات ريفية في الفيتنام، وتحليل خيارات الأمن الغذائي طويل الأجل في الصين والفلبين، وأشتد الاهتمام باشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية في إيجاد طرق جديدة لتمويل الأعمال الزراعية وإصلاح المؤسسات شبه الحكومية بطريقة عملية ومعالجة عملية التنافس بين الأقاليم وبين الجهات المتبرعة و في مجال التنفيذ تم تخصيص 300 ألف دولار أمريكي بصياغة إستراتجية في الفيتنام والفلبين أما في الصين فقد تم وضع دراسة شاملة عن السياسات الإستراتجية والقضايا المؤسسية في القطاع الريفي بغية خروجها النهائي من دائرة الفقر والجوع، وفي سنة 2008 قارب تحليل السياسة الزراعية والخاصة بالموارد الطبيعية في الفيتنام على الانتهاء والذي سوف يستخدم كإطار لمشروعات الإستثمار القائمة على المشاركة التي تركز على الحد من الفقر والقضاء على الجوع، وفي الفلبين تم إنهاء العمل مع إستراتجية التنمية الريفية، ولم يبقى سوى الوقوف على نتائجها لتقيمها، كما أن هناك تركيز كبير من طرف البنك الدولي لسنة 2008 على عملية السلام في ميندناو، وتوفير الفرص لنقل المتمردين إلى نشاط الاستثمار في البنية الأساسية الريفية والاجتماعية المستهدفة للجماعات المحلية.

### 3.2.3.3.2.أوربا الشرقية ووسط أسيا

تمثلت أهداف البنك الدولي في هذه المنطقة على مساعدة ألبانيا وأرمينيا وجورجيا وأوكرانيا على وضع إستراتجياتها القطرية وتحليل قضايا السياسات الزراعية المشتركة التي تواجهها البلدان التي تسعى إلى الإنظمام إلى الإتحاد الأوربي، وتركز البرامج في الإقليم على وضع الإقراض الريفي على أساس الاستجابة التدريجية للمستويات الدنيا لإصلاح السياسات والبحث عن وسائل للإسراع بإعادة تنظيم المزارع والأعمال التجارية الزراعية، وفي مجال التنفيذ تم إعادة تخصيص 50 % من موارد الميثاق الإستراتيجي المخصص لأوكرانيا لصالح البرامج العامة في جورجيا وأرمينيا وألبانيا لسنة2008.

### 4.2.3.3.2.أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ينصب التركيز في هذا الإقليم على الحد من الفقر والجوع في جنوبي المكسيك وشمالي البرازيل وغواتيمالا، وعلى دعم الوحدة الإقليمية للمساعدات التقنية في مجال الزراعة الموجودة في

غواتيمالا، وذلك من خلال الإصلاح الزراعي وإزالة تحيزات السياسات ضد الصغار، وفي مجال التنفيذ شمل اعتماد الميثاق الاستراتيجي على 4 مشاريع تم المشروع في اثنين منهم لمعالجة الفقر والجوع وقد بدأ في تنفيذ مشروع رائد للخدمات المالية الصغيرة النطاق في شمال شرق البرازيل وفي غواتيمالا أجرى مسح لمتعهدي المشروعات الريفية استعدادا لوضع تقرير قطاعي عن الخدمات المالية في الريف لدعمها، أما في المكسيك فقد تمكن البنك من التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن اللامركزية في إطار برنامج ممول من الميثاق الاستراتيجي لدعم المؤسسات لإنجاز مشاريعها.

### 5.2.3.3.2.جنوب أسيا

يجري عمل البنك في هذا الإقليم على وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الريفية في بنغلاديش والتي حققت تقدما ملحوظا في الجهود الرامية إلى معالجة قضايا التخطيط والمؤسسات في قطاع المياه وزيادة الاهتمام الإداري للموارد الطبيعية،وفي الهند استخدمت موارد الميثاق الاستراتجي لفتح طور واسع بشأن خيارات التنمية في القطاع الريفي وتركيز عمليات الإقراض على الأولويات التي تؤدي إلى إصلاح القطاع العام والنواحي المالية لتخفيف من وطأة الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة في الهند[103]

### 6.2.3.3.2.الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يقوم البنك على نحو متزايد بتوجيه مساندته للزراعة في المنطقة من خلال: [104]

- التحرك في المراحل الأولى من خلال التركيز على الاستعراضات القطاعية والروابط مع برامج الإصلاح الاقتصادي والحد من العجز بين الريف والحضر وتعزيز تنويع الصادرات، وفقد كان ذلك في المغرب وتونس وسوريا.
- التركيز على برامج التنمية المكانية والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لتعزيز سبل كسب العيش والطعام لجيوب الفقراء بمساندة تنفيذ مبادرة التنمية البشرية الوطنية في المغرب واليمن.
- التركيز على روابط وكفاءة استخدام المياه على سبيل المثال مشروع "الوشيك للاستثمار" في قطاع المياه في تونس ومشروع "أم ربية لتحديث الري والزراعة" في المغرب.

هذا عن أهم البرامج والمشاريع التي ركز البنك الدولي على تنفيذها منذ تطوره ولكن مؤخرا تردي أوضاع الأسواق المالية و ارتفاع أسعار الطاقة، ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا حيث قفزت أسعار السلع الاستهلاكية بواقع 80% إبتداءا من عام 2005، وخلال شهر مارس 2008 بلغ السعر الحقيقي للأرز إلى أعلى مستوى له خلال 19 عاما، كما أرتفع السعر الحقيقي للقمح كذلك إلى أعلى مستوى له خلال 28عاما، وتضاعف تقريبا مقارنة بمتوسط سعره خلال السنوات 25 الماضية، وهذا ما شكل أعباء على كامل معظم الفئات الضعيفة وحسب تقديرات البنك الدولي أن33 بلدا في العالم تعاني من هذه المشكلة.

حيث تشكل المواد الغذائية 50% إلى 75% من حجم الاستهلاك فيه[105]اوالتي لم يعد هامش البقاء على قيد الحياة فيها كبيرا، هذا كله بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومواد الطاقة كما أن أغلب هذه الدول تتواجد في إفريقيا مما استلزم على البنك الدولي مضاعفة جهوده اتجاه إفريقيا وذلك من خلال:

- وضع أتفاق جديد تحت أسم "الاتفاق الجديد الخاص بالسياسات الغذائية" في إطار مجموعة من المبادرات التي طرحها زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي للنهوض بالتنمية الاقتصادية في محاول مواجهة الارتفاع الصاروخي في أسعار المواد الغذائية والنفط، حيث دعا إلى التوصل إلى إتفاق تجارة عالمي بأسرع وقت ممكن ومساعدة البلدان على إدارة ثروتها التي حققتها نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمواد الغذائية، هذا من جهة[106] ومساعدة الدول المتضررة من هذا الارتفاع من جهة أخرى.

- تقديم المساعدات الزراعية والعمل على مضاعفة القروض من أجل الزراعة في إفريقيا وزيادتها من 450 مليون دولار أمريكي إلى 800 مليون دولار أمريكي[105] في خدمة مضاعفة الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء بأسعار ميسرة.

- التحول من تقديم المعونات الغذائية التقليدية إلى مفهوم أوسع نطاقا للمساعدات الخاصة بالأغذية والتغذية مثل تقديم مساعدات نقدية أو فسائم يمكنها المساعدة في بناء أسواق للمواد الغذائية وقدرات الإنتاج الزراعي على الصعيد المحلي بغرض المساعدة في خلق ثورة خضراء من أجل إفريقيا[106] والقضاء على مشاكل ندرة الغذاء فيها.

- المساعدة على ربط السيولة العالمية الطويلة الأجل بغرض الاستثمار في إفريقيا، وقد تمكنت مجموعة البنك الدولي من خلال مؤسسة التمويل الدولية (IFC) باستثمار 8 ملايين دولار أمريكي في إفريقيا منذ بداية نشاطها و160 مليون دولار أمريكي في أسهم رأس المال في 2007، وقد قامت المؤسسة في 2008 بإنشاء صندوقين جديدين بقيمة 100 مليون دولار من أجل البنية الأساسية المساهمة في رؤوس أموال المنشآت الأعمال الصغيرة. [105]

وقد لخص زوليك مساهمة مجموعة البنك الدولي في القضاء على مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء وأتساع الفجوة الغذائية خاصة في إفريقيا من خلال العمل على تفعيل مايلي: [106]

* دعم التدابير الطارئة التي تساعد الفقراء مع تشجيع الحوافز على إنتاج المواد الغذائية وتسويقها.
* توفير سبل الوصول إلى التكنولوجيا والعلوم بغرض تعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية.
* مساعدة البلدان على مجابهة المخاطر المتعلقة بالأحوال المناخية كالجفاف.
* تسهيل تسجيل ملكية الأراضي والتمويل بالعملات المحلية ورؤوس الأموال العاملة والتوزيع والدعم اللوجيستي ومساندة الخدمات التي يجب أن يعتمد عليها المزارعون.

هذا عن أهم ما قام بها البنك الدولي، والذي مازال يواصل العمل من أجل تفعيل التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي شأنه شأن المنظمة الزراعية والتغذية العالمية، والذين يذكرون في كل مناسبة

الدول النامية بالدول التي حققت الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل مع تنمية اقتصادية معتبرة لتصبح قدوة لهم في اقتصادياتهم.

## 4.2.تجارب بعض الدول في ربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية

يعتبر تنمية وتطوير الإنتاج الغذائي محورا مهما في حل مشكلة الغذاء لدوره في توفير المزيد من الغذاء لمواجهة الزيادة المطردة في إستهلاك الغذاء، وتتحقق هذه الزيادة من خلال تبني إستراتجية غذائية وطنية شمولية مع توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنيات اللازمة لتنفيذها وإنجاحها، وينبغي أن تراعي هذه السياسة على زيادة الإنتاج الغذائي من مصادره المختلفة الزراعي والمائي والإصطناعي وقد نجحت الكثير من الدول التي كانت تعاني من أزمة غذائية حادة في تسير سياساتها وفق ما يخفف من وطأة الجوع ويحد من تأثير الأزمة الغذائية على إقتصادياتها لتصبح هذه الدول قدوة لباقي الدول النامية للسير على نهجها، بما يحقق مستوى غذائي مقبول تصاحبه في ذلك تنمية اقتصادية قائمة بذاتها.

### 1.4.2.الاقتصاد الهندي

منحت الهند الاستقلال في سنة 1947 من الحكم البريطاني ونتيجة للمخالفات والمشكلات الاقتصادية التي تركها الاستعمار شهد الاقتصاد الهندي تطورات اقتصادية على مرحلتين، تمثلت أهداف المرحلة الأولى في القضاء الجزئي على نقص الغذاء والمجاعة وارتفاع الأسعار والصناعة الهزيلة التي خلفها البريطانيين، ثم أتت المرحلة الثانية والتي حاول فيها الهنود بناء اقتصاد قائم بذاته يعمل في غني عن أين نوع من المساعدة الخارجية للعدد الهائل من الشعب الهندي.

#### 1.1.4.2.تاريخ الاقتصاد الهندي

تعتبر الهند أكبر دول جنوب أسيا والسابعة على المستوى العالمي من حيث المساحة، كما تتميز بالزيادة السريعة للسكان إذ تحتل المرتبة الثانية في العالم، ونتيجة لذلك فهي تضم أكثر من 50% من فقراء العالم، إذ بها أكبر عدد للسكان الذين يعيشون على أقل من 1 دولار في اليوم، هذه العوامل قد أدت إلى إعاقة البرامج الاقتصادية في تحقيق أهدافها وزادت من الضغط على الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، كذلك ضغطت على حجم استمرار الزيادة في الطاقة الاقتصادية[107] (ص252) وفي دراستنا للاقتصاد الهندي نجد أنها بعد أن حصلت على استقلالها اتخذت من التنمية الاقتصادية المخططة أسلوبا للتغيير والقضاء على التخلف وقد وضعت الخطط الخماسية على أسس المبادئ الأساسية لسياسة الدولة التي نص عليها الدستور الهندي، الذي حاول أن يجد حلا وسطا بين المشروع الحر والاشتراكية القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة، إذ قامت الدولة بفرض رقابة فعالة على المشروعات الخاصة وتنظيمها بما يحقق المصلحة العامة للمجتمع وترك كافة القطاعات الإستراتجية للقطاع العام، وقد أنشأت الحكومة الهندية إبتداءا من مارس 1950 لجنة للتخطيط القومي لتتولى إعداد الخطط لاستغلال موارد البلاد استغلالا فعالا للمخططات التالية: [108] (ص252)

## 1.1.1.4.2.المخطط الخماسي الأول(1951-1956)

أصدرت اللجنة المذكورة سابقا في يوليو 1951 مشروع خطة للسنوات الخمس يبدأ من أفريل 1951/50 وينتهي في مارس 1956/55 ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 11% تقريبا، وقد قدرت جملة الاستثمارات اللازمة للمشروع حوالي2356 كرور روبية موزعة بين قطاعات الاقتصاد القومي بالنسب التالية: الزراعة (15%)، الري (28,1%) الصناعة والتغذية (7,6%)، النقل والمواصلات (23,6%)، الخدمات الاجتماعية (22,6%)، مشاريع متنوعة (3%)، وبهذا فقد أعطت أولوية للزراعة والري والنقل والمواصلات فخصتهم بنسب كبيرة من جملة الاستثمارات أما القطاع الصناعي فلم تعطه نفس الأهمية، لأنها أوكلته للقطاع الخاص لتطويره، ومن نتائج هذه المرحلة أن زاد الدخل القومي من1880 إلى 10480 كرور روبية في نهاية 1956، بزيادة قدرها7%كما كان مقررا في بداية المشروع، ويرجع ذلك لزيادة الإنتاج الزراعي بمقدار 18% نظرا لسقوط الأمطار وزيادة الإنتاج الصناعي بمقدار 38% تقريبا، ونتيجة لذلك أرتفع متوسط دخل الفرد من 246 إلى 274 كرور روبية أي بمقدار 10,8% تقريبا وزاد استهلاك الفرد أيضا بنسبة 8% تقريبا عن سنة الأساس.

## 2.1.1.4.2.المخطط الخماسي الثاني (1956-1961)

أعد مشروع ثاني للسنوات الخمس التالية يبدأ من أفريل 1957/56 وينتهي في مارس 1962/61، ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار 25% تقريبا في نهاية المشروع، وقدر إجمالي الاستثمار لهذا المشروع بحوالي 4800 كرور روبية قسم بحسب النسب التالية: الزراعة (11,8%)، الري (19%)، الصناعة والتعدين (18,5%)، النقل والمواصلات (28,5%)، الخدمات الاجتماعية (19,7%)، والمشاريع المتنوعة (3,1%) وبهذا فقد أعطت أولوية للصناعة عنه في المشروع الأول غير أن نتائج المشروع لم تأتي بالقدر المخطط له، إذ إصطتدم بزيادة معدل نمو السكان المفاجئ إذ بلغ 2%سنويا وصاحب ذلك عجز في المواد الغذائية وزادت الواردات بمقدار 200 مليون جنيه إسترليني، وبهذا حصلت الهند على 1050 مليون جنيه إسترليني من البنك الدولي، وقد استطاعت تلك المساعدات أن تحقق أهداف المشروع من حيث التمويل، غير أنه انخفضت القيمة الفعلية للاستثمار بنحو 20% من الأهداف المرسومة في المشروع.

## 3.1.1.4.2.المخطط الخماسي الثالث: (1961-1966)

يبدأ المشروع من أفريل 1962/61، وينتهي في مارس 1967/66 ويهدف إلى زيادة الدخل القومي بمقدار30% تقريبا، وتبلغ جملة الاستثمارات حوالي 102 مليون روبية وخصص إلى41,1% للتنمية الزراعية والريفية، (21,8%) للري، (24,1%) للصناعة والتعدين، (20%) للنقل والمواصلات، (17,2%) للخدمات الاجتماعية (28%) للمشاريع المختلفة، وتم تمويل المشروع عن طريق إحداث عجز في الميزانية بمقدار 7,6% ، وقد هدف المشروع إضافتا إلى زيادة الدخل القومي، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الغذائية وإقامة الصناعات الأساسية وزيادة فرص العمل، وتقليل

التفاوت في الدخول والثروات، وبهذا أعطيت أولوية خاصة للغذاء[109] (ص413-435) كما أن الهند قامت بإصلاحات صاحبة هذه الإصلاحات والمخططات السابقة دخلت ضمن ما أطلق عليه بالثورة الخضراء التي أفرزت فوائد اقتصادية جمة والتي يمكن حصر بعضها فيما يلي: [110] (ص73-89)

- قدمت الثورة الخضراء مخططات للتنمية مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة(IRDP) والجمعية التعاونية للتنمية.

- قامت الحكومة أثناء الثورة الخضراء بتثبيت مضخات يدوية لكل قرية تزود الأسر بالمياه الصالحة للشرب والزراعة.

- التحسينات التي جلبت كانت أكبر انعكاسا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المشاركة في الثورة الخضراء بالإضافة إلى تناقص التفاوت في توزيع الثورة والأراضي وضعف الانتماء الطبقي التقليدي والقضاء على الهرمية الطبقية، كما أن هناك شعور عام بأن إضعاف التفاوت في توزيع الثروات المجتمعية مع مرور الوقت قد جلبت انخفاض في حدة التوتر داخل القرية، رغم ارتفاع الجريمة بسبب الإحباط لعدم قدرة القروين المتعلمين على قبولهم من طرف الحكومة للعمل في المدينة.

- على مدي 20 سنة توالت زراعة شعير (شردهم) ثم تناوب زراعة القمح HYVs ثم أرز HYV وهي محاصيل تعاقبت أثناء الثورة الخضراء وتتم تجربتها في البداية بزراعة ما يقارب 65% من المساحة الإجمالية لزراعة القمح بولاية بيكر في الفترة مابين 1968-1969 وقد حققت نجاحا باهرا قدرب 1825كلغ/هكتار. [108] (ص211)

- تم زيادة استخدام الأسمدة والمدخلات الرئيسية للزراعة بشكل ملحوظ بعد أن كان الاعتماد حصريا على الأسمدة الخضراء والعضوية.

- جلبت الثورة الخضراء زيادة ملموسة لمحو الأمية وفرص التعليم، كما أنها جلبت تحسينات في الرعاية الصحية والنظام الغذائي على حد السواء وزيادة عدد سكان الأرياف.

إلا أنه كان للثورة الخضراء عيوبا كذلك منها إجهاد الأرض نتيجة لاستخدام الموسع للأسمدة غير العضوية وعيوبها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها، وكذلك انخفاض حجم المزرعة وتدهور نوعية الأراضي بين ملاك الأراضي المسلمة نتيجة للصراع العرقي.

وبهذا أسفرت هذه المرحلة المتمثلة في الثورة الخضراء ظهور واضح للنمو الاقتصادي، فقد أصبح البناء الاقتصادي في الهند قادرا على الاستمرار بالاعتماد الذاتي على المصادر والإمكانيات المتاحة، رغم أن الاعتماد الجزئي على العالم الخارجي لم يختفي وقد حقق إجمالي الناتج القومي معدل 3,4% سنويا بين عامي 1973-1974 وزاد بمعدل 4,3% سنويا بين عامي 1974-1979، أما في مجال الزراعة فقد أرتفع معدل النمو ليبلغ 2,1% عام 1979، في مقابل 1,9% في مابين 1960-1970.

## 2.1.4.2.الاقتصاد الحديث للهند

تعتبر الزراعة الأكثر أهمية في الأنشطة الاقتصادية في الهند، فهي تمثل4/3 قوة العمل وتمثل 28% من الناتج القومي الإجمالي بعد الثورة الخضراء، ففي أواخر الستينات وأوائل السبعينات، الإنتاج الزراعي بدأ يزداد بمعدل سنوي 3% هذا بسبب تحسن كبير في التكنولوجيا الزراعية ونظم الري ونتيجة لذلك أصبحت الهند تكفي نفسها في إنتاج الحبوب، واستطاعت أن تزيد إنتاج القمح من 10مليون طن في عام 1964 إلى أكثر من 45 مليون طن في عام 1985، بينما إجمالي إنتاج الحبوب الغذائية أرتفع إلى 150 مليون طن في عام 1984[107] (ص252)، وبحلول منتصف 1990 استطاعت الهند توفير فائض من المواد الغذائية، فقد حلت محل النقص في الإمدادات الغذائية باعتبارها قضية السياسات الغذائية [109] (ص413-435)وفي 1991 بدأت الحكومة الجديدة بمجموعة اقتصادية نشيطة تشمل إعادة تقييم حالي يقرر رفع الصادرات وتخفيض الواردات وتخفيض إعانات الإنتاج وإستراد السلع الرأسمالية والنقد الكمي للواردات وحدوث تقدم ملموس في سعر الفائدة لرفع مستوى الادخار والاستثمار وتحديث نظام ضرائب الدخل الشخصي والتحصيل لعملية الخصخصة مما يشجع الاستثمار هذه الإصلاحات أدت إلى تطورات ملحوظة مست جميع الهياكل الاقتصادية وخاصة في قطاع الزراعة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإحصاءات التالية:

الجدول رقم 01: المبادلات الخارجية للاقتصاد الهندي

[من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الفاو 2008]

| | 1996-1994 | 1999-2001 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| قيمة الوردات الزراعية | 2.212 | 3.59 | 5.36 | 7.067 | 7.774 |
| قيمة الصادرات الزراعية | 4.861 | 4.942 | 9.02 | 11.256 | 16.748 |
| حصة الأغذية من الواردات الزراعية | 71.5 | 72.6 | 73.5 | 79.1 | 75.4 |
| حصة الأغذية من الصادرات الزراعية | 71.5 | 57.9 | 56.7 | 55.3 | 58.6 |
| قيمة الوردات من الحبوب | 40.046 | 74.976 | 14.022 | 1.296.344 | 649.347 |
| قيمة الصادرات من الحبوب | 1.101.658 | 863.586 | 1.652.097 | 1.706.548 | 3.588.086 |
| نسبة حصة الوردات الزراعية من مجموع الصادرات | 6.5 | 7 | 3.6 | 3.9 | 3.6 |
| نسبة حصة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات | 15.5 | 11.8 | 8.7 | 9 | 11.4 |
| صافي قيمة التجارة الكلية | 4.057- | 8.891- | 46.265- | 56.695- | 69.725- |
| صافي قيمة التجارة الزراعية | 2.649 | 1.352 | 3.659 | 4.191 | 8.974 |

من ملاحظة الجدول أعلاه نجد أن الهند قد حققت تطورا ملحوظا في الصادرات الزراعية، مما يعني أنها قد استطاعت تحقيق اكتفاء ذاتي في الكثير من المحاصيل أدى بها هذا إلى تصدير الفائض، وحتى وإن كانت الواردات الزراعية هي الأخرى تتزايد لكن ذلك يرجع للزيادة المستمرة في السكان وحاجياتهم، كما أن الواردات من الحبوب قد شهدت انخفاضا مستمرا قابلتها زيادة في الصادرات من الحبوب، أما عن صافي الميزان التجاري فقد شهد صافي قيمة التجارة الكلية انخفاضا خاصة من 2001 إلى 2005 إلى أن صافي قيمة التجارة الزراعية يعرف تطورا إيجابيا ساعد الهند في زيادة تطوير القطاع الزراعي وحل جزء من مشاكله واحتياجاته، هذا وقد بلغ نصيب الفرد من بعض الأغذية الأساسية لسنة 2005 على النحو التالي(كلغ/سنة)، الأرز=699، الشاي=498، السكر=172، البطاطا=28، كسافا=11، أما الإنتاج المائي فتعتبر مصايد الأسماك قطاعا مهما سواء فيما يتعلق بالعمالة أو سبيل المعيشة إذ بلغ عدد العاملين فيه نحو 14,5 مليون نسمة لسنة 2003، كما ساعد على المساهمة في الأمن الغذائي إذ بلغ الإنتاج 2,81 مليون طن لسنة 2004، كما بلغت الصادرات منه 461989 طن وذلك نتيجة للتحسينات في مختلف جوانب الحرفة وطرق استزراع الأسماك، فقد أولت الحكومة المركزية وحكومة الولايات اهتماما كبيرا بإنشاء البنية التحتية للصيد وما بعد الصيد، وقد قدم القطاع صناعات قائمة فهناك نحو 625 شركة للتصدير و215 مصنعا لإنتاج الثلج و371 مصنعا لتجميد منتجات الأسماك و 495 وحدة للتخزين لسنة 2006 [111] ، إن اهتمام الهند بتوفير الاكتفاء الذاتي الغذائي لشعبها جعلها تعمل على تطوير جميع المنتجات الغذائية بما فيها قطاع الألبان ففي أكتوبر 2008 أستطاع البرنامج الذي أشتهر باسم "11عملية فيضان" والذي أمتد على مدي 25 عاما (من 1970 إلى 1996) تحويل الهند التي كانت تعاني نقصا حادا في الألبان إلى أكبر منتج للألبان ومشتقاته في العالم، هذا ما أطلق عليه بالثورة البيضاء بالهند وقد نجحت بفضل سماح سلسة التوريد عالية الكفاءة لصغار المنتجين بالمشاركة الناجحة في السوق من خلال هيكل تعاوني للوصول إلى المستهلك الهندي، وتعتبر ولاية أناند هي مقر الإتحاد التعاوني لتسويق الألبان، كما تضم الهيئة الوطنية لتطوير منتجات الألبان في الهند، والتي تعمل على ربط وتنسيق العمل بين 2,7مليون من صغار المزارعين في مجال الألبان.[112]

ماسبق كان عن القطاع الزراعي وما جرى فيه من تطورات بغية تحقيق تنمية اقتصادية زراعية موازية لأمن غذائي مستدام، أما عن القطاع الصناعي فقد كان الاهتمام به قليل نتيجة لمشكلة نقص الغذاء للعدد الهائل من السكان، الذي أقتضى اهتماما أكبر بالزراعة، أما الصناعة فقد كان إنتاج القطن والنسيج أكثر الأنشطة الصناعية أهمية على الرغم من الامتلاك الشائع والكبير لعمليات الشركات الصناعية لإنتاج أدوات وعدد الفولاذ والعدد الكهربائية وتحويل الآلات وبهذا فالاقتصاد الهندي قد ركز على الزراعة بشكل محض لتحقيق الأمن الغذائي وفي الألفية الثالثة بدأ الهنود يفكرون جديا في الاهتمام أكثر بالصناعة الثقيلة والصناعة الوسيطة ومحاولة تبني وبناء اقتصاد صناعي موازي للاقتصاد

الزراعي الذي نجحت في تثبيت دعائمه كمرحلة أولى لتنمية اقتصادية قائمة بمواردها الذاتية، بالإضافة إلى محاولة الانفتاح الحذر على العالم الخارجي، هذا الانفتاح الذي يجب أن يحقق الأهداف دون أن يهدر المصالح أو ينشر التبعية أوالسيطرة الأجنبية.

## 2.4.2.الاقتصاد الصيني

الصين دولة كبيرة تعداد السكان قليلة الأراضي الصالحة للزراعة رغم أنها ثالث أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إلا أنه يعيش خمس سكان العالم في الصين على 7% فقط من الأراضي الزراعية في العالم، عندما إستقلت الجمهورية الصينية عام 1949، كان الاقتصاد الصيني يوصف بالاضطراب بسبب عقود الحرب والتضخم، لذا كانت اهتمامات الحكومة الجديدة إعادة إصلاح النظام العام، وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة وذلك من خلال مرور الاقتصاد بالمراحل التالية:

### 1.2.4.2.مرحلة التنظيم الاشتراكي (ماوتسي تونغ 1949-1976)

وتم في هذه المرحلة القضاء على النظام الإقطاعي وبناء الاقتصاد الصيني على أسس اشتراكية من خلال تأميم وسائل الإنتاج منها الأراضي والغابات والمناجم ومصادر الطاقة والاعتماد على سياسة التخطيط الاقتصادي المركزي وإعطاء أولوية للصناعات الأساسية والتجهيزية مثل الصلب وإنتاج الآلات [113] والأدوات، وفي مجال الزراعة ، وارتبطت حركة الإصلاح (1950-1952) بإعادة توزيع ملكية الأراضي على صغار الفلاحين والمعارضين وذلك بمثابة تمهيد لتحويل الأراضي الزراعية الموزعة إلى تعاونيات جماعية "الكومونات الشعبية" وهذا ضمن سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام بغية تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاعتماد على صناعة الحديد والطاقة وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية كالسدود والطرق والسكك الحديدية، كما أسهمت سياسة التغير الزراعي وحشد الموارد البشرية للعمل في مجال الزراعة بالإضافة إلى سياسة "ماو" الزراعية إلى نمو الإنتاج الزراعي فقد بلغ معدل النمو الزراعي بين عامي 1952-1967 إلى 2,5% [35] (ص197) ، وبعدما حققت الصين تطورا ملحوظا في المجال الاقتصادي تم الانتقال إلى سياسة المشي على القدمين وهي سياسة تعمل على تطوير الصناعة والزراعة معا للنهوض بالاقتصاد الصيني، كما أعتمد نجاح الصين في هذه المرحلة على تجربة الاعتماد على الذات والتوجيه الداخلي للتنمية الاقتصادية، الذي أرتهن إلى حد بعيد بطبيعة البناء الاقتصادي والمساعدة الجغرافية وطبيعة الشعب الصيني، هذا بالإضافة إلى حملات التعبئة والتوجه الإيديولوجي، إذ بث "ماو" الكثير من القيم والأخلاق الإيجابية في الشعب الصيني الذي أرتبط إلى حد كبير بالشخصية الكاريزمية "لماو"، وقد تميز الواقع الصيني في هذه المرحلة بالخصائص التالية : [35] (ص199)

- تميزت التنمية الاقتصادية في الصين بالاستقلالية.
- وصف التوجه نحو الداخل بالشمولية.
- اعتمدت التنمية الاقتصادية على تكثيف العمل.

- أما أهم مميزات المعاناة الإنسانية السيكولوجية داخل المجتمع الصيني فقد غلب عليها مظاهر الإرهاب والقتل السيكولوجي للفرد خاصتا نتيجة لسيطرة الدولة على كافة مظاهر الحياة في المجتمع بما فيها الفرد.

انتهت هذه المرحلة بموت "ماو" لينتقل الاقتصاد إلى إتباع سياسات مرنة في الانفتاح على العالم، هذا في مرحلة حقق فيها الاقتصاد تقدما في مجال نمو الإنتاج الزراعي و الصيني.

2.2.4.2.مرحلة الإصلاحات والانفتاح على اقتصاد السوق "فترة دينغ كيسيا وينغ"(سياسة الانفتاح من 1978) بملاحظة المرحلة السابقة نجد أن الصين منذ تأسيسها عام 1949 وحتى أواخر 1978 اعتمدت على النموذج السوفيتي ومنه الاقتصاد المخطط المركزي، كما لم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية وقد قام ماوتسي تونغ بدفع البلاد نحو مجتمع حديث شيوعي صناعي بالدرجة الأولى من خلال القفزة العظمي إلى الأمام وبعد وفاة ماو وانتهاء الثورة الثقافية بدأ "دينغ كيسيا وييغ" والقيادة الصينية الجديدة بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مخطط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد، والذي قام بنهج سياسة اقتصادية جديدة للتنمية و إدخال إصلاحات ليبرالية والانفتاح على الخارج من خلال :

- تفكيك أراضي الكومونات الشعبية وتحويلها إلى مستقلات عائلية أو مختلطة.
- السماح بالملكية الخاصة للأراضي ولوسائل الإنتاج .
- إقامة مقاولات فلاحية مختلطة بين الدولة والخواص.
- تحديث الاقتصاد باستيراد التكنولوجيا الغربية.
- تخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي والسماح بإنشاء مقاولات خاصة في قطاع الصناعة والتجارة والزراعة.
- إعادة تنظيم مقاولات الدولة بمنحها الاستقلال المالي والإداري.
- تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج وإعطاء حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية للصين.

وفي أوائل الثمانينات بدأ التوسع في حق الإيجار الخاص والسماح للتجار بشراء وبيع فائض المنتجات الزراعية وتم انفتاح دعائم نظام التسويق الحكومي و استمرت الإصلاحات ،فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 8,5% مابين (1977-1984) وبلغ 9,7% في مابين( 1985-1995) وبالرغم من الأزمة المالية الأسيوية واصل الناتج المحلي الإجمالي نموه بنسبة 8,2% سنويا مابين 1996-2000، وكان التوسع في التجارة الخارجية أسرع حتى من ذلك، فقد زادت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13% في عام 1980 إلى 94% في عام 2000، كما أن انتهاء الطابع الجماعي والزيادة التي تحققت في الأسعار وتحقيق القيود التجارية المحلية كانت وراء انطلاق الاقتصاد الزراعي في الصين، فبعد أن كانت حصة الزراعة لا تتجاوز 6% في عام 1978، من حجم السوق ارتفعت إلى 30% بحلول عام 1985 وإلى 79% بحلول عام 1995، ثم 83%

بحلول عام 1999 ومع تسجيل نمو أعلى في البستنة والمنتجات المائية زاد إنتاج الحبوب بنسبة 4,7% سنويا في الفترة (1978-1984) [114] لتحقق الصين إكتفاءا ذاتيا من الحبوب، ومحاصيل غذائية عديدة بداية من 1996 وفي المجال الصناعي أسفر الإصلاح الصناعي عن زيادة ظاهرة للصناعات الخفيفة وبعض الصناعات الثقيلة وتوفير سلع جديدة للمستهلك فقد ارتفعت نسبة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي من 43% لسنة 1985 لتصل إلى51% لسنة 2000، كما زادت اليد العاملة المشتغلة في الصناعة من 18% لسنة 1980 إلى 22,5% لسنة 2000، كما خفضت الصين من صادراتها من المنتجات الأولية بغية استغلالها في صناعتها الداخلية من 51% من نسبة الصادرات لسنة 1985 إلى 10% لسنة 2000، وقد ساعد تطور الصين الصناعي في هذه المرحلة إنظمامها إلى منظمة التجارة العالمية وانفتاحها للاستثمار الأجنبي.

ويمكن ملاحظة تغير معدل النمو الاقتصادي السنوي في الصين قبل فترة الإصلاح وأثناء فترة الإصلاح من خلال إحصاءات الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تغير معدل النمو الاقتصادي السنوي في الصين 1970-2000[162 بدون صفحة].

| | قبل الإصلاح | بعد الإصلاح | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1978-1970 | 1984-1979 | 1995-1985 | 2000-1996 |
| الناتج المحلى الاجمالى | 4.7 | 8.5 | 9.7 | 8.2 |
| الزراعة | 2.7 | 7.1 | 4 | 3.4 |
| الصناعة | 6.8 | 8.2 | 12.8 | 9.6 |
| الخدمات | / | 14.6 | 9.7 | 8.2 |
| التجارة الخارجية | 20.5 | 14.3 | 15.2 | 9.8 |
| الواردات | 21.7 | 12.7 | 13.4 | 9.5 |
| الصادرات | 19.4 | 15.9 | 17.2 | 10 |
| بعض المنتجات | | | | |
| إنتاج الحبوب | 2.8 | 4.7 | 1.7 | 0.03 |
| المحاصيل الزيتية | 2.1 | 14.9 | 4.4 | 5.6 |
| الفاكهة | 6.6 | 7.2 | 12.7 | 8.6 |
| اللحوم الحمراء | 4.4 | 9.1 | 8.8 | 6.5 |
| الأسماك | 5 | 7.9 | 13.7 | 10.2 |
| كمية إنتاج المشروعات الريفية الصغيرة | / | 12.2 | 24.1 | 14 |
| عدد السكان | 1.8 | 1.4 | 1.37 | 0.9 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 3.1 | 7.1 | 8.3 | 7.1 |

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى غاية سنة 1995، لينخفض بعد ذلك انخفاضا ملحوظا وهو ما بدا واضحا على الزيادة في إنتاج بعض المحاصيل الغذائية بعكس الصناعة التي

لم تنخفض كثيرا وما سبق لسببين أولهما تحقيق الصين للاكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل الغذائية، والسبب الثاني هو انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية الذي حتم عليها إعادة هيكلة اقتصادها لصالح القطاع الصناعي والطاقة (الصناعة الإستخراجية والصناعة الثقيلة).

مما سبق نجد أن الصين استفادت من حركة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك من خلال تراجع تدخل الدولة وظهور المؤسسات المختلطة بين الأجانب والصين، وتحرير التجارة الزراعية وتوسيع الصناعات التصديرية بالدخول في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى اكتساب القوة السياسية من خلال العضوية في مجلس هيئة الأمم المتحدة وامتلاك حق الفيتو في القرارات الدولية، والإنظمام إلى البنك الدولي ومنه الحصول على تسهيلات الاقتراض.

### 3.2.4.2.مرحلة اقتصاد العملاق الصاعد (ما بعد سنة 2000)

مع دخول القرن الجديد، طرحت الصين مفهوما يشمل التناسق بين الزراعة والصناعة وتحقيق تنمية متوازية بين الإنسان والمجتمع وبين المدن والريف وبين الشرق والغرب والانسجام بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وفي عام 2002 طرح المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الوطني هدف تحقيق مجتمع الرفاهية بصورة متكاملة بحلول عام 2020[115] (ص1) ، وقد وضع هذا الهدف رغم أن عدد السكان كان في تزايد مستمر ليقدر بنحو 1,3 مليار نسمة عام 2004، أي 20% من مجموع سكان العالم بمعدل نمو سكاني بلغ 0,7% في السنة، بعد أن كان 1,6% في الفترة مابين 1970-1990 [116] ، لكن الصين استمرت في إحراز تقدما في جميع جوانب النشاط الاقتصادي بغية توفير وتلبية طلبات هذا العدد المتزايد من السكان، ويظهر الجدول التالي التطورات التي حصلت في مجال الزراعة بصفتها المحدد الرئيسي لمقدار الاستجابة لهذه الطلبات.

الجدول رقم 03: التبادلات الزراعية الخارجية للصين[من إعداد الطالبة بناءًا على إحصائيات متفرقة لمنظمة الفاو لسنة 2008]

| | 2001-1999 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|
| قيمة الوردات الزراعية | 23.544 | 42.454 | 47.495 | 59.236 |
| قيمة الصادرات الزراعية | 16.648 | 23.833 | 26.19 | 32.161 |
| حصة الأغذية من الواردات الزراعية | 63.6 | 61.3 | 56.5 | 64.2 |
| حصة الأغذية من الصادرات الزراعية | 64.5 | 69.5 | 70.7 | 72.4 |
| قيمة الوردات من الحبوب | 1.627.810 | 2.711.536 | 2.150.668 | 2.234.188 |
| قيمة الصادرات من الحبوب | 1.357.460 | 1.516.362 | 1.154.114 | 2.200.112 |
| نسبة حصة الوردات الزراعية من مجموع الصادرات | 4.5 | 3.7 | 3.6 | 3.8 |
| نسبة حصة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات | 3 | 1.9 | 1.7 | 1.8 |
| صافي قيمة التجارة الكلية | 29.625 | 106.173 | 183.825 | 266.541 |
| صافي قيمة التجارة الزراعية | -6.896 | -18.621 | -21.306 | -27.075 |

من ملاحظة الجدول السابق نجد أنه رغم انخفاض قيمة التجارة الزراعية المستمر، إلا أن حصة الأغذية من الصادرات الزراعية وقيمة الصادرات الزراعية في تزايد مستمر، وكذا صادرات الحبوب، مما يؤكد أن الصين قد حققت الاكتفاء الذاتي من الحبوب وبعض الأغذية ومنه انتقالها للاهتمام بالصناعة والتجارة.

ويعود نجاح الصين في هذه الفترة إلى التصنيع منخفض التكلفة وذلك لليد العاملة الرخيصة نسبيا والبنية التحتية الجيدة والمهارة الإنتاجية العالية نسبيا بالإضافة لسعر صرف العملة المنخفض، يعد هذا الأخير سببا في بعض الأحيان لفائض الحيازة ومصدرا رئيسيا للنزاع بين جمهورية الصين الشعبية وشركائها التجاريين الرئيسين وهم الو.م.أ والإتحاد الأوربي واليابان على الرغم من تحرير اليوان وارتفاع قيمته بنسبة 20% مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2005[117] ، وقد استطاعت الصين باقتصادها أزاحت ألمانيا من مرتبة ثالث أكبر اقتصاد في العالم لتحتل هذه المرتبة في عام 2007، كما أصبحت الصين أكبر اقتصاد في العالم بعد ألو.م.أ و اليابان من حيث إجمالي الناتج المحلي 4,3 تريليون دولار لسنة2008 حسب أسعار

الصرف[118] هذه النتائج ترجع إلى وجود مجال فلاحي شاسع ومنظم تميز فيه بين قسم شرقي ينقسم إلى قسمين قسم جنوبي شرقي تغلب عليه المزروعات المدارية خاصة الأرز والشاي وقسم شمالي شرقي تغلب عليه زراعة الحبوب خاصة القمح الذري، بينما معظم القسم الغربي يسود به النشاط الرعوي، مما أهلها إلى احتلال المرتبة الأولى في العالم من القمح والذرة والأرز والمرتبة الأولى في المنتجات الصناعية منها القطن والشاي والخضروات والمنتجات الحيوانية منها الأغنام، بالإضافة إلى قوة صناعية تعددت منتجاتها وتمركزت في القسم الساحلي الشرقي موزعة بين منطقة قديمة التصنيع في الشمال الشرقي ومنطقة حديثة التصنيع في الوسط من القسم الغربي، ومنطقة تهمين على 70% من الإنتاج الصناعي بالنصف الشمالي الشرقي، وبهذا التوزيع الصناعي احتلت الصين المرتبة الأولى عالميا في صناعة الصلب والنسيج الاصطناعي والأحذية[113] وبهذا ساهمت الصناعات الأولية والثانوية بـ 10,6% و 46,8% ل 2009 على التوالي في الاقتصاد الكلي، الصين هي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الو.م.أ لسنة 2009، حيث تبلغ تجارتها الدولية 2,21 تريليون دولار وبلغ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي 2,4 تريليون دولار أي المرتبة الأولى عالميا، وعند القياس باستخدام القيمة السوقية فإن 4 من أكبر10 شركات في العالم هي شركات صينية لسنة 2009، ومنها شركة بتروتشاينا وتشاينا موبايل وتشاينا كونستركشن بانك.....، وبهذه الإحصائيات العالية للاقتصاد الصيني وصلت للاكتفاء الذاتي في أغلب المحاصيل الغذائية وحدت من الجوع وحققت تراجعا لاسابق له في إعداد الفقراء المدقعين من 250 مليون فقير عام 1978 إلى نحو 28 مليون عام 2002 على أساس أن خط الفقر الوطني هو 625 يوان للشخص الواحد في السنة[116] ونظرا لتزايد نسبة نمو الاقتصاد الصيني بصورة مستمرة من نسبة 8% لسنة 2009 إلى 10 لسنة 2010 يتوقع بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الصيني قد يتفوق على الاقتصاد الأمريكي عام 2039 وقد يحدث ذلك في عام 2027 إذا أطلقت الصين العنان لارتفاع قيمة عملتها بنسبة 2% فقط سنويا[118] وفي تقييم لاقتصاد الصيني نجد أنها اعتمدت على التخطيط الذاتي والموارد الذاتية لتكوين البنية التحتية الأساسية الزراعية والصناعية والتجارية، ثم انتقالها إلى مرحلة الانفتاح على العالم الخارجي بعد اكتفاء الداخل للتوسع في استثماراتها وغزو الأسواق العالمية.

عدم الوصول إلى الأمن الغذائي ليس بظاهرة أو حالة طبيعية أي أنتجتها الطبيعة، ولكنه حالة تنتج عن عمل الإنسان في عالم يمكنه إنتاج ما يكفي وأكثر من الغذاء لكل إنسان، فإن السبب الجذري لعدم توفر الغذاء يكمن في الطريقة المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي، والتي من بينها تكوين المخزون الإستراتيجي من الغذاء، الذي يتوقف نجاحه على مقدرة الدولة الإنتاجية للغذاء أو على القوة المالية لتكوين هذا المخزون، كما توفرت الكثير من السياسات على مستوى الدولة أوعلي المستوى العالمي كل منها له إيجابياته وسلبياته على أفراد الدولة في الداخل أو في الخارج، إلا أن أهم السياسات التي طبقت على مستوى الاقتصاد المعاصر أو القديم هي سياسة التنمية الاقتصادية والتي يمثل شقها الأول في التنمية الزراعية وما يمكن أن تصل إليه من زيادة الإنتاج عن طريق التنمية الزراعية الأفقية أو العمودية، والشق الثاني والذي يتمثل في التنمية الصناعية وفعاليتها في تعبئة خزينة الدولة بالعملة الصعبة لاستيراد الغذاء أو المحافظة على ديمومة وجود الغذاء خلال

أيام السنة وتغطية فترات النقص بواسطة الصناعة الغذائية،هذه السياسات السابقة دعمتها الكثير من المنظمات العالمية، والتي من بينها منظمة الزراعة والتغذية العالمية والتي تخصصت بالدرجة الأولى في سبل الوصول إلى غذاء أمن وكافي ودائم للبشرية جمعاء، بالإضافة إلى البنك الدولي الذي أوكل إلى نفسه مهمة مساعدة الدول للنهوض بتنميتها الاقتصادية بإقراضه إياها الموارد المالية وتبنيه مسؤولية إعداد الخطط والسياسات لذلك، ورغم أهمية هذه المنظمات في الاقتصاد العالمي، إلا أنها انحازت في بعض الأحيان عن دورها الرئيسي لتعمل على تحقيق أغراض سياسية واقتصادية خفية لفائدة الدول المتقدمة ومن بين الدول التي حققت مستوى مرتفع من الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية متطورة الهند والصين والتي أدرجتا سياسة اقتصادية و بشرية فعالة، بدا بالمشاركة الدولية الجماعية في تحقيق الأهداف وصولا إلى الاعتماد على الذات والانفتاح على العالم الخارجي، واعتبرتا بذلك قدوة لبناء السياسات وتحاشي العراقيل وتفعيل استعمال المواد المتاحة للوصول إلى الأهداف المرادة.

# الفصل 3
# مشكلة الأمن الغذائي و حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

منذ بداية السبعينات، و مع الترويج لأهمية تحقيق الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية، كمكونين أساسين لمنظومة الأمن القومي، بدأت الدول في كافة أنحاء العالم تُولى أهمية لهما، والوطن العربي كرقعة مهمة من هذا العالم، شرع في الاستجابة لفهم الموقف الغذائي و التنموي الذي يمر به ، والذي يستدعي منه القيام بإستراتيجيات للتنمية الصناعية و الزراعية و بالاعتماد على الإمكانيات الطبيعية والبشرية و حتى التكنولوجية التي يملكها، بغية الوصول إلى فائض في الإنتاج (بنوعيه الزراعي والصناعي)، وذلك لزيادة نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي عن طريق هذا الإنتاج، والتأكيد على أن هذه الزيادة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال تضافر الجهود العربية و تبادلاتها التجارية الغذائية ضمن تكامل اقتصادي عربي يحقق المطالب، وبذلك تعاظم الاهتمام بمضمون الأمن الغذائي وضرورة تحقيقه بواسطة تنمية اقتصادية فعالة، هذا حتى لا يستخدم الغذاء كسلاح ضده، أو بمعنى أخر سلاح الغذاء مقابل سلاح النفط، الذي يستحوذ الوطن العربي على نسب كبيرة منه لها أثرها في الاقتصاد العالمي، وهو الواقع الذي يعيشه الوطن العربي في عصرنا الحالي، و للإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي.

المبحث الثاني: حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي.

المبحث الرابع: الجهود العربية لتوفير الغذاء و تفعيل التنمية الاقتصادية.

## 1.3.الإمكانيات المتاحة في الوطن العربي

إن القيام بأي نهضة اقتصادية أو اجتماعية يتطلب توفر مقومات طبيعية و بشرية و تكنولوجية، إذ تعد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه النهضة، والوطن العربي يمتلك جزاء معتبرا من هذه المقومات تُمكنه من القيام بها، إذ أحسن استغلالها بعقلانية و بدراسة تامة لمدخلاتها و مخرجاتها.

## 1.3.الإمكانيات الطبيعية

يمتلك الوطن العربي الكثير من الثروات الطبيعية و المعدنية و المائية، ورغم تفاوتها بين الدول العربية، إلا أنها تشكل عاملا مهما من عوامل تطور الأمة العربية و تحديا لمواجهة المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية، و يمكن ذكرها على النحو التالي :

### 1.1.1.3.الموقع الإستراتيجي للوطن العربي:

يقع الوطن العربي بين درجتي عرض جنوبا و 37 شمال خط الاستواء، و بين درجة 19 غربا و درجة 60 شرقا، و يمتد غربا حتى الغرب الأقصى في شمال إفريقيا، و شرقا إلى الخليج العربي وبذلك فهو يقع بين الساحل و الصحراء، بساحل البحر الأبيض المتوسط شمالا و المحيط الأطلسي غربا و الخليج العربي شرقا، وجزء من جنوبه الشرقي في المحيط الهندي، وبهذا فإن الوطن العربي يتربع بين مناطق خضراء تطل على الساحل ( كل الدول العربية ) و بين مناطق داخلية تقع على الشريط الصحراوي ، والتي تضم كل من موريتانيا و الجزائر و ليبيا و السودان و السعودية، و بهذا الموقع الإستراتيجي يحتل الوطن العربي موقعا مهما في مجال التجارة والصناعة و الزراعة و المواصلات على المستوى الإقليمي و العالمي .

### 2.1.1.3.الثروات الطبيعية

اسفرت طبيعة المنطقة التي يوجد فيها الوطن العربي على عدة عوامل و موارد طبيعية متفاوتة يمكن ذكرها على النحو التالي :

#### 1.2.1.1.3.مساحة الأراضي الصالحة للزراعة

تبلغ المساحة الإجمالية للوطن العربي حوالي 1415 مليون هكتار، وبها حضيت البلدان العربية بمساحة معتبرة قابلة للزراعة تبلغ حوالي 197 مليون هكتار، رغم أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة منخفضة حيث لا تمثل سوى 14,1% من المساحة الكلية، أما عن النسبة الموزعة فعلا من هذه المساحة فتصل إلى حوالي 35% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، ومنه بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2004 نحو 69,6 مليون هكتار مقارنة بنحو 70,16 مليون هكتار سنة 2003، في حين شكلت المساحة المتروكة نحو 23%من جملة الأراضي المزروعة لسنة 2004[119 ] (ص2)، وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية ما قدره 71,3 مليون هكتار لعام 2006 منها نحو 53,4 مليون هكتار تم زراعتها فعلا، كما تم تحقيق انخفاض في مساحة الأراضي المتروكة بورا بنسبة 7,8% لتصل إلى 17,9مليون هكتار، والتي كان معظمها متواجد في العراق و المغرب[120] (ص45) ، وفي سنة 2007 انخفضت مساحة الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي في الوطن العربي إلى حوالي 70,8 مليون هكتار مثلت 36% من مساحة الأراضي القابلة للزراعة و حوالي 5% من إجمالي مساحة الوطن العربي، كما مثلت الأراضي التي تُركت دون استغلال حوالي 30,4% من مساحة الأراضي الزراعة[121] (ص41) إلاأنه في سنة 2008 كان هناك ارتفاعا طفيفا في

مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي لتبلغ حوالي 71,2 مليون هكتار مع زيادة لمساحة الأراضي الزراعية المطرية و المروية بنسبة 16,4% و1,9% على التوالي[122] (ص48)، و بالنظر إلى هذه المساحة القابلة للزراعة التي يمتلكها الوطن العربي يمكنه فتح أفاق متجددة لمجالات الزراعة المختلفة و توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء و حتى التصدير منه، إذا استغل هذه المساحة بقدر من التخطيط و العقلانية.

### 2.2.1.1.3.المراعي و الغابات

بلغ إجمالي المراعي الطبيعية في الدول العربية حوالي 468,6 مليون هكتار في عام 2006، إلا أنها انخفضت في عام 2008 بنسبة 14,3%، و ذلك نظرا لإنخفاض هطول الأمطار وتزايد حمولة الحيوانات الراهنة للمراعي الطبيعية في الدول العربية، كما تمثل المراعي حوالي 35% من المساحة الإجمالية للدول العربية في عام[122] (ص48) 2008 ، وتمثل مراعي منطقة الشرق العربي حوالي 2,8% من مساحة المراعي الإجمالية، في مقابل 18,2% في منطقة المغرب العربي و 34,4% في المنطقة الوسطى، وتتركز المساحة المتبقية والبالغ نسبتها 44,6% في منطقة شبه الجزيرة العربية [121] (ص42)، هذا عن المراعي أما عن الغابات فقد بلغ إجمالي مساحات الغابات في الوطن العربي بنحو 92,7 مليون هكتار في عام2009، وهي تمثل حوالي 2,4% من مساحات الغابات في العالم، لتبلغ حوالي 6,7% من المساحة الإجمالية للدول العربية في عام 2008، و يقع حوالي 95% من الغابات العربية في 6 دول هي: السودان، الجزائر، المغرب، الصومال، موريتانيا و اليمن.

### 3.1.1.3.الموارد المائية

يمكن تقسيم الموارد المائية في الوطن العربي فيما يلي:

### 1.3.1.1.3.السواحل

ليس هناك بلد عربي إلا و له إطلالة بحرية طويلة، وبهذا تبلغ أطوال السواحل العربية حوالي 33 ألف كم موزعة على أربعة مناطق رئيسية هي السواحل العربية المطلة على بحر العرب، والخليج العربي، و منطقة البحر الأحمر، و منطقة البحر المتوسط، ثم منطقة المحيط الأطلسي[123] (ص149)

### 2.3.1.1.3.الأنهار

تضم الدول العربية 18 نهرا، تنبع من خارج الأراضي العربية وهي أكبر الأنهار في المنطقة ممثلة في النيل و الدجلة و الفرات و السنغال و شبيلي و جوبا في الصومال، إضافتا إلى أنهار صغيرة منها شليف و المجردة و أم الربيع ، و تقدر كمية المياه المتاحة سنويا في هذه الأنهار بـ295 مليار م$^3$. [124] (ص44-45)

### 3.3.1.1.3.المياه الجوفية

يقدر حجم المياه الجوفية بحوالي 7734 مليار م$^3$، حيث يخزن القسم الأكبر منها في الأحواض الجوفية الضخمة التي تحتوى على كميات كبيرة من المياه غير المتجددة مثل حوض الحجر الرملي النوبي، والأحواض الكبرى شمال إفريقيا والجزيرة العربية، وتقدر التغذية السنوية للأحواض الجوفية في الدول العربية بحوالي 42 مليار م$^3$، في حين تبلغ الكميات الممكن استغلالها منها حوالي35 مليار م$^3$ وهي في أحسن أحوالها[122] (ص52).

### 4.3.1.1.3.الأمطار

الأمطار في الوطن العربي متوفرة لكنها تقل كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، وكلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، وعموما يتلقى حوالي ثلثي مساحة الدول العربية هطولا مطريا يبلغ حوالي 100ملم في السنة، و تقدر كميته نحو 327 مليارم$^3$ في السنة، بينما يتلقى حوالي 15%من إجمالي مساحة الوطن العربي معدلات مطرية تتراوح بين 100 ملم و300 ملم في السنة ويقدر حجمها بحوالي 440 مليار م$^3$، أما ما تبقى من المساحة فيتلقي أمطار تزيد عن 300 ملم في السنة ويبلغ مجموع تساقط الأمطار فيها حوالي 1515 مليار م$^3$ في السنة أي حوالي ثلثي الوارد المائي المطري، وبهذا فإن المنطقة الوسطى تحضي بأكبر نسبة من إجمالي الهطول المطري في الدول العربية ، والشكل التالي يوضح ذلك .

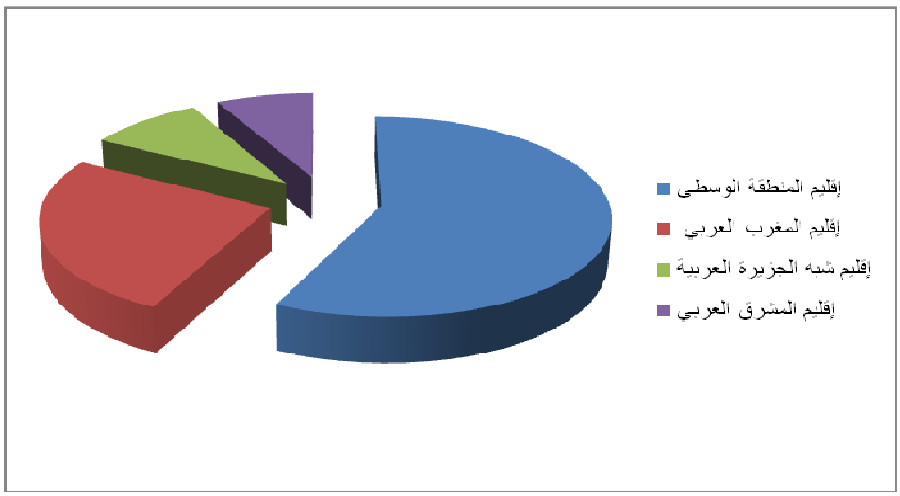


الشكل رقم 05: حصة الأقاليم العربية من الأمطار.

[من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2010.]

مما سبق نجد أن الوطن العربي يمتلك موارد مائية معتبرة و أن كانت قليلة إلا أنها مهمة للقطاع الزراعي و الصناعي، ويمكن تلخيص أهم المتاحات من الموارد المائية في الجدول التالي:

الجدول رقم04: أهم المتاحات المائية العربية[121] (ص49).

| الموارد المائية السطحية | الموارد المائية الجوفية | | | مجموع الموارد المائية المتجمدة السطحية و الجوفية | الموارد غير التقليدية | | مجموع الموارد المائية المتاحة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المخزون | التغذية السنوية | المناخ | | مياه التنقية | مياه التحلية | |
| 296,4 | 7,734 | 42 | 35 | 338,4 | 8,1 | 2,5 | 349 |

## 4.1.1.3.الأقاليم المناخية

يمكن تقسيم الوطن العربي إلى الأقاليم المناخية التالية:

### 1.4.1.1.3.إقليم البحر الأبيض المتوسط

يتميز هذا الإقليم بمطر شتوي تختلف كميته حسب ظروف الساحل وعلاقته باتجاه الرياح، حرارته مرتفعة صيفا، معتدلة شتاءا، بالإضافة إلى حرارة الصيف و الجفاف التام الذي يلازمه[124] (ص44) ، ويشمل هذا الإقليم لبنان و معظم فلسطين و غرب وشمال سوريا و الأجزاء الشمالية و الغربية من الأردن، والأجزاء الشمالية الساحلية من مصر، وبعض أجزاء شمال المغرب العربي الكبير، كما تتراوح معدلات الأمطار فيه بين 300 و100 ملم / سنة، ويتميز بانتشار الغابات و تنوع النباتات.

### 2.4.1.1.3. الإقليم الشبه الجاف

يضم الأجزاء الشمالية الشرقية من الأردن و معظم سوريا و شمال العراق و بعض من المغرب العربي يتميز بقلة أمطاره ، إذ لا تتعدى 200 ملم / سنة و بموسم جاف طويل يتراوح بين 5 و7 أشهر في السنة، وبارتفاع درجات الحرارة صيفا وانخفاضها شتاءا، كما أنه من أغنى الأقاليم تنوعا من حيث الحشائش .

### 3.4.1.1.3.الإقليم الصحراوي

و يضم أجزاء كبيرة من دول المغرب العربي و مصر و بادية الشام و بعض الأجزاء من شمال السودان، ويتميز بقلة الأمطار و حرارته المرتفعة التي قد تصل إلى ما يقرب 50م° في فصل الصيف ، وتنخفض شتاء إلى ما دون 10م°، و هويتصف بقلة النباتات نوعا و كما، كما أن المنظومة البيئية جعلت النشاط الرعوي هو النمط السائد للاستغلال فيه .

### 4.4.1.1.3.الإقليم المداري

و يغطي مساحات السودان والصومال وجيبوتي والأجزاء الغربية و الجنوبية من شبه الجزيرة العربية و أجزاء من شبه جزيرة سيناء، ويتميز بارتفاع معدلات درجات الحرارة على مدار السنة، و

يعتبر هذا الإقليم غنيا بالثروة النباتية الطبيعية و المزروعة، بالإضافة إلى أنه من أغنى المناطق الرعوية نظرا لكثافة النبات و تنوعه و ارتفاع إنتاجيته[121] (ص46).

و بالنظر إلى الموارد الطبيعية السابقة فهي مؤهلة لقيام تنمية اقتصادية شاملة ذلك إن أحسن الوطن العربي استغلالها في وجود يد عاملة كفؤة قادرة على إدارتها و الاستفادة الكاملة من فوائدها .

## 2.1.3.الإمكانيات البشرية

تعتبر اليد العاملة المؤهلة و الكفؤة أحد العوامل الرئيسية، التي يعتمد عليها أي قطر للوصول إلى بناء اقتصادي مستقر قادر على مواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية الحالية و تحقيق
تطورات دون التأثر بالعقبات التي ستواجهه والوطن العربي يمتلك ما يكفيه لذلك رغم وجود بعض النقائص التي تشوب هذه اليد العاملة، والتي يمكن التخلص منها و تحويلها إلى نقاط إيجابية تحقق الهدف منها، و يمكن ذكر أهم مميزات الموارد البشرية للوطن العربي فيما يلي :

### 1.2.1.3.حجم السكان

يعد الوطن العربي من المناطق التي لديها أعلى معدلات نمو سكاني في العالم، هذا النمو الذي يمكن أن يصنف إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي[125] (ص197):

-وجود خصوبة عالية و انخفاض معدل الوفيات في محيط اجتماعي واقتصادي متوسط إلى منخفض كما في الأردن و عمان و سوريا و اليمن؛

-وجود خصوبة و معدل وفيات منخفض في مستوى اجتماعي واقتصادي متوسط، كما في العراق و مصر و لبنان و دول المغرب العربي ؛

-خصوبة عالية مع انخفاض سريع في معدل الوفيات في محيط اقتصادي واجتماعي عال ، كما في الكويت و قطر و البحرين و السعودية و الإمارات ؛

و في عام 2000 بلغ مجموع عدد سكان الوطن العربي (المكون من 22 بلدا ) حوالي 280 مليون نسمة، وذلك بتفاوت من بلد إلى أخر، ومصر هي البلد الأكبر من حيث عدد السكان (68 مليون نسمة) يليها السودان (31 مليون نسمة) ثم الجزائر (30 مليون نسمة)، أما أصغر البلدان العربية من حيث عدد السكان في هذه المدة فهي قطر حيث بلغ عدد سكانها 565 ألف نسمة، وهي تشترك مع البحرين و جزر القمر و جيبوتي في كون أن عدد سكانها يقل عن المليون نسمة، وعلى الصعيد العالمي شكل سكان الوطن العربي حوالي 5% من سكان العالم، وذلك من خلال تضاعفه خلال 50 سنة الأخيرة، احتلت خلالها الإمارات أعلى معدل نمو، إذ تضاعف عدد سكانها 36 مرة، بينما سجل لبنان أضعف معدل نمو حيث تضاعف عدد سكانه 2,4 مرة فقط[126] (ص31)، و في سنة 2003، ارتفع إجمالي عدد السكان في الدول العربية إلى حوالي 300 مليون نسمة، كما قدر معدل متوسط النمو السكاني خلال الفترة 1995-2003 بنحو 2,4% متراجعا من نحو 2,6% خلال الفترة 1985-1995، ورغم هذا التراجع لا زال يعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم[127] (ص75 )، وقد استمر

عدد السكان في الوطن العربي بالتزايد إلى غاية أن وصل 340 مليون نسمة لعام 2009، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه في عام 2008، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2,3% و قد سجلت قطر أيضا أعلى معدل نمو سكاني في عام 2009، كما بلغ حوالي 10% في عمان تلتها البحرين بحوالي 8,2% فالإمارات بحوالي 6,3% و الكويت بحوالي 6,2% ، كما و يزيد معدل النمو السكاني على 3% في كل من اليمن و ليبيا و العراق و جيبوتي، بالإضافة إلى أنه تمكنت بعض الدول العربية من الوصول إلى معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياستها الخاصة بتنظيم الأسرة ويتراوح معدل النمو السكاني في هذه الدول بين 2,2% إلى حوالي 2,6% ، وهي الأردن بنسبة 2,2% ، السعودية بنسبة 2,3%، موريتانيا بنسبة 2,4 %، سوريا بنسبة 2,5% و السودان بنسبة 2,6%، وقد شهدت هذه السنة نجاح مصر في الوصول إلى معدل نمو سكاني بلغ ما يقارب 2%، كما وصل المعدل في الجزائر إلى 1,7% ، المغرب 1,1% ، تونس 1% و لبنان 0,6%، ويرجع ارتفاع السكان في الوطن العربي إلى التأثير الايجابي لتحسين الخدمات الصحية و المستويات المعيشية، و يظهر تقسيم النمو السكاني للوطن العربي أكثر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تقسيم الوطن العربي حسب معدل النمو السكاني[126] (ص33)

| النمو السكاني من 3% و أكثر | النمو السكاني (3,2%) | النمو السكاني أقل من 2% |
|---|---|---|
| الصومال-عمان- فلسطين - السعودية- موريتانيا - اليمن | الأردن- الإمارات - البحرين- جزر القمر-ليبيا-سوريا- جيبوتي-السودان-العراق- الكويت | تونس- الجزائر - قطر- لبنان - مصر- المغرب |

من خلال ما سبق نجد أن الوطن العربي يمتلك طاقة بشرية هائلة مستمرة في الزيادة يمكنه الاستفادة منها في شتى المجالات الاقتصادية و الحد من تأثيرات عدم توفير التكنولوجيا الكافية، التي تعاني منها معظم الدول العربية والتي يمكنها أن تؤثر على زيادة المنتوجية بالمقارنة بالمنتوجات العالمية، بالاعتماد على اليد العاملة في النشاطات التي تستدعي ذلك.

### 2.2.1.3.زيادة المواليد و انخفاض الوفيات في الوطن العربي

حقق الوطن العربي زيادة ملحوظة في عدد المواليد وانخفاض محقق في عدد الوفيات، إذ يتفاوت العمر المتوقع تفاوتا كبيرا بين البلدان العربية، فهو يبدأ من مستوى منخفض حوالي 45 سنة (جيبوتي و الصومال) ، ويصل إلى مستوى 75 سنة (في الإمارات) و هذا قريب من مستواه في البلدان عالية الدخل (78 سنة في عام 1998) ، وبالنسبة لبلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تشير مؤشرات البنك الدولي للتنمية العالمية إلى أن متوسط العمر المتوقع كان 68 سنة في عام 1998[126] (ص34)، و في جميع البلدان العربية نجد أن العمر المتوقع للنساء، إما يساوي نظيره للرجال أو يتجاوزه، إذ لا يزيد الفرق بين

الجنسين عن 2,5 سنة في حوالي ثلثي البلدان العربية، أما بالنسبة لباقي البلدان فإن الفارق يتراوح بين 3 و 3,5 سنة، وهو أقل من متوسط الفارق العالمي البالغ 4 سنوات، ومن الملاحظ أنه منذ فترة التسعينات و الدول العربية تحرز تقدما بارزا في خفض وفيات الرضع الأطفال، مما أدى إلى تَحسن مماثل في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وذلك بخفض معدلات الوفيات دون سن الخامسة من 83 لكل 1000 مولود في عام 1990 إلى 52 لكل 1000 مولود في عام 2008، أي بنسبة انخفاض تساوي 37%، و هناك فروق في ذلك إذ حققت دول مجلس التعاون الخليجي هذا الهدف منذ منتصف التسعينات، على غرار بعض الدول العربية التي لازال وفيات الرضع فيها يشكل خطرا على النمو السكاني داخلها، وفي سنة 2008 انخفض معدل وفيات الرضع إلى النصف في معظم الدول العربية، ومن أبرزها مصر والأردن و لبنان وسوريا و المغرب و تونس و الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت، وقطر و البحرين و السعودية، وقد نجح اليمن أيضا في خفض معدل وفيات الرضع إلى النصف مع أن هذا المعدل لا يزال مرتفعا مقارنة بالدول العربية الأخرى في المنطقة[128] (ص49) ، ما سبق انعكس في زيادة عدد المواليد و توفير طاقة بشرية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية .

### 3.2.1.3.التوزيع السكاني في الوطن العربي

تبين مؤشرات التوزيع العمري للسكان في الوطن العربي عام 2001، اتساع الشريحة الأصغر عمرا والمتمثلة في الفئة العمرية (دون 15 سنة) في جميع الدول العربية مقارنة بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، وقد بلغت نسبة هذه الفئة أو تجاوزت 40% من السكان في 10 دول عربية و كانت أقل من 30% في الإمارات و البحرين و قطر و الكويت و تونس[127] (ص12) ، وهناك توقع لزيادة عدد الأطفال في جميع البلدان العربية بحوالي 4,5 مليون طفل في الفترة 2000-2020، وزيادة مرتفعة في بعض البلدان مثل اليمن و السعودية و الصومال، و انخفاض في بلدان مثل مصر و الجزائر، و بالنظر الإجمالي فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة الأطفال إلى السكان من حوالي خمسي السكان إلى ما يزيد قليلا عن ربع سكان الوطن العربي و ذلك لزيادة الفئات العمرية الأخرى، وسيمثل هذا تحولا له تأثيرات اجتماعية و اقتصادية هامة، فإن التأثير الصافي سيكون تخفيض نسبة الإعالة في جميع البلدان العربية، أما عن فئة الشباب فقد بلغت الفئة العمرية (15-24) سنة في عام 2005 حوالي 66 مليون فرد أي 23% من السكان مقابل 33 مليون في عام 1980 أي نسبة 20%من السكان[128] (ص14)، كما أنه ارتفعت هذه الفئة في 2008 إلى حوالي 62,5% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، ومن المتوقع أن يصل العدد في هذه الفئة إلى 78 مليون في عام 2020، و تمثل هذه الشريحة أهم فئة في القوة العاملة و القادرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

### 4.2.1.3.العمالة في الوطن العربي و التوزيع الجغرافي لها

يقدر عدد القوى العاملة في عام 2008 بحوالي 136,4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 41,1% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعا، حيث بلغ 3,6% في الفترة 1995-2008، ويتراوح هذا المعدل علي صعيد الدول فرادي ما بين حوالي 11,1% في قطر، وحوالي 6,3% في الإمارات و حوالي 5% في الكويت، وقد تجاوز المؤشر المذكور ثماني دول أخرى هي الأردن و السعودية و سوريا و الصومال و العراق و مصر و موريتانيا و اليمن، و يرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني و تزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة النساء، إذ ارتفعت نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان من فئة النساء البالغات في المنطقة من 22% إلى 25%، وكان الارتفاع لافتا في دول المغرب العربي و دول مجلس التعاون الخليجي من 19% إلى 27% تقريبا على الترتيب، أما التوزيع الجغرافي للقوة العاملة العربية لعام 2008، فيبين أن حوالي 64,9% من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ تبلغ في مصر حوالي 25 مليون عامل و العراق حوالي 11 مليون عامل ، المغرب 14,3 مليون عامل ، السودان حوالي 15 مليون عامل و الجزائر 13,7 مليون عامل، وهي قوة عاملة مهمة يمكن التعويل عليها في الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية.

### 3.1.3.الإمكانيات التكنولوجية

التكنولوجيا هي عصب الحياة الاقتصادية الحالية، والتي يتوقف عليها المستوى الإنتاجي و تكلفة الإنتاج و مدى جودة المنتوج، كما أنه بواسطة التكنولوجيا يتم اختصار الوقت و المكان و الوصول إلى الأهداف مع المحافظة على الموارد النادرة و توفير اليد العاملة، والوطن العربي يمتلك قدرا من التكنولوجيا، رغم أنها غير كافية إلا أنها محفزة لبداية تنفيذ تنمية اقتصادية تتوافق مع هذه الإمكانيات التكنولوجية الموجودة فيه، ويمكن إبراز أهم مستويات و محددات التكنولوجيا و نقلها في الوطن العربي فيما يلي:

#### 1.3.1.3.الحيازة الذهنية للتكنولوجيا

و يقصد بها مدى استيعاب الشخص للتكنولوجيا و مدى قدرته على التعامل معها و تجسيدها لتحقيق المهام المنجزة من أجلها، و يمكن الاستدلال على ذلك من خلال :

##### 1.1.3.1.3. مستوى التعليم العالي

حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمو بأكثر من الضعف في غالبية الدول العربية خلال الفترة 1980-2001، وزاد معدل قيد الذكور ما بين الضعف و أكثر من أربعة أضعاف في 10 دول، أما الزيادة في قيد الإناث فهو أضعاف الزيادة في معدل قيد الذكور، وتراوحت في 15 دولة عربية ما بين الضعف الواحد و 10 أضعاف خلال تلك الفترة، وسجلت ليبيا أعلى زيادة في معدل قيد الإناث، كما

و سجلت ليبيا أيضا و فلسطين أعلى زيادة في قيد الذكور، وتشير إحصائيات توزيع معدلات القيد في التعليم العالي حسب التخصص و النوع الإجمالي إلى ارتفاع معدلات القيد في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية مقارنة بكليات العلوم و التكنولوجيا خاصة بين الإناث في أغلب الدول العربية، ويستثني من ذلك الجزائر حيث ترتفع نسبيا معدلات القيد في كليات العلوم و التكنولوجيا[127] (ص16).

### 2.1.3.1.3. الإنفاق على التعليم

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في المغرب حوالي 5,6% وفي اليمن 5,7% و في تونس حوالي 6,5% وهي في السعودية حوالي 6,7% وفي جيبوتي حوالي 7,8% و ذلك خلال الفترة 1996-2007، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية، أما في السودان فهي منخفضة فقد بلغت 0,8%، وبالنسبة للإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوحت في الفترة 1996-2007 بين حوالي 23% و 28% في الإمارات و تونس و الجزائر وجيبوتي و السعودية و المغرب، في حين بلغت هذه النسبة أقل من 10% في عمان و الصومال والسودان و لبنان[122] (ص44).

### 3.1.3.1.3.البحث و التطوير العلمي

أهم سبيل للوصول إلى التكنولوجيا الحديثة هو البحث و التطوير، والذي يمكن من خلالهما الابتكار و الاكتشاف، ويمكن التعرف على مقدار هذا المؤشر في الوطن العربي من خلال: [129] (ص72)

### 1.3.1.3.1.3.النشر العلمي

تقع الدول العربية وفق مجال عدد المنشورات العلمية للسكان بـ26 بحثا لكل مليون فرد في عام 1995، وهي ضمن المجموعة المتقدمة من الدول النامية، كما أن حركة النشر العلمي في الوطن العربي شهدت زيادة ملموسة خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد ارتفعت منشورات العلماء العرب في دورات عالمية محكمة من 465 نشرة عام 1967 إلى نحو 7000 نشرة في عام 1995، أي زيادة سنوية معدلها10 %، وقد بلغت 2,4 ضعفا حيث ارتفعت من 11 نشرة علمية لكل مليون مواطن عام 1981 إلى 26 نشرة علمية لكل مليون عام 1995، أما عن المستوى المؤسسي، فقد كان عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 50 بحثا عام 1995 بـ26 مؤسسة، فيما اقتصر عدد المؤسسات العلمية العربية التي نشرت أكثر من 200 بحثا على 5 مؤسسات فقط .

### 2.3.1.3.1.3.العاملون في البحث و التطوير

يبلغ العدد الإجمالي للباحثين المتفرغين للبحث في البلدان العربية حوالي 35 ألف باحث يعمل قرابة نصفهم في مصر، كما يتوافر في المتوسط 3,3 باحث من مستوى دكتوراه و ماجستير لكل 1000 فرد من القوى العاملة، بالإضافة إلى أن هناك نحو 50 فنيا لكل مليون مواطن، ورغم أنها نسبة متدنية إذا ما

قورنت بالنسبة إلى الدول المتقدمة والتي تتجاوز 1000 فني لكل مليون مواطن، إلى أنها مهمة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي يمكن زيادتها من خلال الدعم المادي و المالي.

### 3.3.1.3.1.3.مراكز و مؤسسات البحث و التطوير

تمارس نشاطات البحث و التطوير في البلدان العربية أساسا في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة بعضها في مراكز وهيئات البحث العلمي، أو في هيئات و وحدات البحث و التطوير، و يبلغ مجمل عدد المراكز البحثية التخصصية المرتبطة وفق بعض التقديرات 588 مركزا، وتنشط الجامعات العربية الخاصة والبالغ عددها 184 جامعة في البحث العلمي المرتبط بالدراسات العليا و التقنيات العلمية، كما ويتسم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي و المراكز المرتبطة ببعضها بالطابع الأكاديمي وأن كانت هناك توجهات ملموسة في بعض البلدان العربية (الجزائر، العراق، قطر، ليبيا، مصر، المغرب) لربط نسبة من الأبحاث بالاحتياجات المجتمعية، وبلغ العدد الإجمالي للمراكز المتخصصة المرتبطة بالجامعات للبحث العلمي بـ126 مركزا في عموم الدول العربية، أما مراكز و هيئات البحث العلمي التي ترتبط ببعض الوزارات أو المؤسسات الصناعية و الزراعية، فبلغ عددها الإجمالي 278 مركزا أو معهدا، ويتخصص العدد الأكبر من هذه المراكز في مجال الزراعة والموارد المائية و الصحة و التغذية و البيئة، أما المراكز المتخصصة في التقانات الحيوية أوالإلكترونية فلا تتجاوز نسبتها 3% من جملة هذه المراكز[129] (ص73)، ويمكن ذكر عدد المراكز الموجودة في الوطن العربي وأهمية التخصصات المدرجة ضمنها في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: عدد مراكز البحوث العلمية و التقنية (خارج الجامعات) في الأقطار العربية[129] (ص11).

| المجال البحثي | عدد المراكز | النسبة المئوية % | عدد الأقطار العربية الموجودة فيها |
|---|---|---|---|
| الزراعة و الموارد المائية | 76 | 27 | 15 |
| الصناعة | 34 | 12 | 14 |
| التشيد و الأعمار | 8 | 3 | 7 |
| الصحة و التغذية و البيئة | 43 | 16 | 11 |
| الفضاء و الاستشعار عن بعد | 17 | 6 | 10 |
| الطاقة | 22 | 8 | 12 |
| العلوم الإنسانية و الصيرفة | 11 | 4 | 6 |
| المعلوماتية و الحاسوب و الاتصالات | 5 | 2 | 4 |
| التقانات الحيوية | 4 | 1 | 4 |
| الالكترونيات | 4 | 1 | 3 |
| أبحاث أخرى | 54 | 20 | 15 |

ما سبق كان عن الحيازة الذهنية للتكنولوجيا بالنسبة للمواطن العربي، والذي يمثل اليد العاملة المعتمد عليها في النشاطات الاقتصادية، هذه النشاطات تحتاج أيضا إلى تكنولوجيا من نوع أخر و المجسدة في المكننة و الأساليب الأخرى المساعدة على الأداء.

### 2.3.1.3.الحيازة المادية للتكنولوجيا

نقصد بها التقنيات و الآلات الحديثة المطبقة في العملية الإنتاجية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، و تتوقف على الإمكانيات و الموارد المالية التي تملكها تلك الدولة، والتي لا يمكن حصرها بل يمكن ذكر أهمها بالنسبة للتنمية الاقتصادية فيما يلي:

#### 1.2.3.1.3.معدل استخدام الميكنة الزراعية

يعكس مؤشر استخدام المكننة الزراعية التقنية لقطاع الزراعة معبرا عنه بعدد الجرارات المستخدمة لكل 1000 هكتار، و قدرت عدد الجرارات المستخدمة بقدراتها المختلفة في الدول العربية في عام 2003 بنحو 7,36 جرار لكل 1000 هكتار مقارنة بـ 17,93 جرار / 1000 هكتار على المستوى العالمي، أما سنة 2004 فقد ارتفعت إلى 7,41 جرار/1000 هكتار مقارنة بـ17,94 جرار/1000 هكتار على المستوى العالمي ، وفي سنة 2005 بلغ نحو 516,5 ألف جرار تعادل نحو 1,85% من عدد الجرارات المستخدمة على مستوى العالم و المقدرة بنحو 27,85 مليون جرار في نفس العام، وُيقدر هذا المؤشر على المستوى العربي عام 2005 بنحو 7,2 جرار لكل 1000 هكتار، وهو يعادل بنحو 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرارت و المقدر في نفس العام بحوالي 18 جرار لكل 1000 هكتار، أما عن التوزيع الجغرافي للمكننة الزراعية فبرز هذا المؤشر في بعض الدول و هي فلسطين و لبنان و مصر، و يتراوح بين 14 و 15 جرارا لكل 1000 هكتار، و بما يزيد عن المتوسط العربي في كل من ليبيا، الأردن، جيبوتي، الكويت و الجزائر، و ينخفض عن المتوسط العربي متراوحا بين 4 و 7 جرارات لكل 1000 هكتار في تونس، العراق، المغرب و اليمن، و يتراجع لأقل من 4 جرارات لكل 1000 هكتار في باقي الدول العربية.[130] (ص11)

#### 2.2.3.1.3.معدل استخدام الأسمدة الكيماوية و البذور المحسنة

يلاحظ أن هناك استقرار نسبيا بمعدل استخدام الأسمدة الكيماوية خلال الفترة 2003-2005، وذلك عند حوالي 50 كيلوغرام للهكتار على مستوى العالم العربي، تمثل حوالي 55% من متوسط هذا المعدل على المستوى العالمي خلال نفس الفترة و المقدر بنحو 91 كيلو غرام للهكتار، و تقدر كميات الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة المستخدمة في الدول العربية عام 2005 بنحو 3,57 مليون طن تمثل نحو 2,53% من الكميات المستهلكة عالميا في نفس العام و المقدرة بنحو 141,15 مليون طن، وقد تصدرت مصر الدول المستهلكة للأسمدة الكيماوية و بمعدل يصل لنحو 366 كيلو غرام للهكتار، تليها عمان بنحو 190 كيلو غرام و الإمارات 138 كيلو غرام و لبنان 118 كيلو غرام للهكتار وهي معدلات تفوق متوسط الاستهلاك العالمي، و يفوق معدل الاستهلاك من الأسمدة الكيماوية المتوسط

العربي،بما يتراوح بين نحو 50 و 90 كيلوغرام للهكتار في دول هي العراق، الأردن، سوريا، ويصل 47 كيلوغرام في المغرب و نحو 41 كيلو غرام في فلسطين و يتراجع إلى أقل من 25 كيلوغرام للهكتار في باقي الدول العربية ليصل إلى أدناها في السودان بنحو[130] (ص12) 5.2 كيلوغرام للهكتار، أما في مجال استخدام البذور المحسنة فنجد أن الأردن تأتي في مقدمة الدول العربية في استيراد و توفير الأصناف و البذور المحسنة عالية الإنتاجية خاصة للخضر، بالإضافة إلى البحرين و السعودية و سوريا و السودان و العراق، وهي تتفاوت في استعمالها بغية تحسين المردودية الإنتاجية للأرض.

### 3.2.3.1.3.التصميمات الهندسية و البناء

إن التجربة العربية في هندسة التشيد تؤكد أن تقريب الهندسة الإنشائية قد تم من خلال المكاتب الاستشارية الكبيرة التي تقوم بتصميم المنشآت و بالإشراف على التنفيذ، ولقد أخذ ذلك وقتا طويلا، ولكن الآن في الوقت الحالي يُؤتي ثماره ليس في الداخل فقط، و لكن في خارج العالم العربي أيضا، إذ أن المهندسين العرب أصبحوا لا يكتفون حاليا بمشاهدة المصانع و المباني الضخمة التي تشيد، بل يقدمون حساباتها و رسوماتها الهندسية و التفصيلية ثم متابعة تنفيذ ذلك كله دون الاعتماد على أية جهة أجنبية، رغم أننا مازلنا في طور مبكر في تخصصات تصميم المعدات الميكانكية و الكهربائية [131] (ص55)

### 4.2.3.1.3.تكنولوجيا المعلومات

واصلت عدد من الدول العربية جهودها لإرساء البنية التحتية المعلوماتية من خلال إقامة الحكومات الإلكترونية، كما هو الشأن في الإمارات و الأردن و السعودية، كما شهدت الجزائر والسعودية و مصر، خلال عام 2003 تحسنا في سرعة إيصال الانترنت و تخفيض اشتراك الإنترنت و سعر مكالمات الهاتف للدقيقة، وهو الأمر الذي ساعد على تطوير قدراتها في مجال التجارة الإلكترونية للسلع والمنتجات، و في هذا المجال بلغ حجم التجارة الإلكترونية العربية حوالي 5 مليار دولار مقابل حوالي 350 مليار دولار للتجارة الإلكترونية العالمية، وبلغ معدل النمو السنوي للتجارة الإلكترونية العربية 15% مقابل 30% عالميا، تَتصدر دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية بقيمة 1,3مليار دولار من حجم التجارة الالكترونية العربية، تأتي مصر في المرتبة الثانية بنحو 500 مليون دولار، بينما توزعت 1,2مليار دولار على باقي الدول العربية[132] (ص39).

هذا عن أهم المجالات التكنولوجية المتوفرة في الوطن العربي، وعموما يتم تقدير حجم التكنولوجيا بحجم الإنتاج و التطوير في الصناعات الإستراتيجية و التحويلية و في التنمية الزراعية والصناعية و حجمها ويمكن ذكر أهم الطرق التي تُنقل بها التكنولوجيا إلى الوطن العربي و خاصة الدول النفطية من خلال:[133] (ص127)

### 1.4.2.3.1.3.الاستثمار المشترك

و يكون بين شركة أجنبية وأخرى محلية لإنجاز المشروع و تبادل الخبرات، ويعتبر هذا الشكل من أكثر الأشكال شيوعا في دول الخليج، وخاصة المشروعات الصناعية الكبيرة مثل مشروعي الحديد

والصلب و البتروكيماويات بدولة قطر، ومشروع الألمنيوم بالكويت و مشاريع البتروكميائيات في السعودية.

### 2.4.2.3.1.3.اتفاقيات التراخيص

وهي أن تحصل شركات عربية على علامات تجارية و تقوم بشراء براءات الاختراع أو الماركات.

### 3.4.2.3.1.3.اتفاقيات المشاريع الجاهزة

و يعتبر كذلك الأكثر انتشارا في الوطن العربي، وتتضمن توفير التصاميم وتوريد الآلات و تسليم المعمل جاهزا للتشغيل.

### 4.4.2.3.1.3.اتفاقيات الخبرة و المساعدات الإدارية و الفنية

و يتم من خلال العديد من القنوات منها القطاع العام و الخاص، البحث و التطوير، المشاورين الأجانب، المساعدات الأجنبية...

بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية و البشرية و التكنولوجية للوطن العربي، نجد أن الإمكانيات الطبيعية، هي متوفرة و ذلك لطبيعة موقع الوطن العربي و لكن بشكل محدود ، أما عن الإمكانيات البشرية فالوطن العربي يمتلك قوة بشرية هائلة، كما أن مسارها في اتجاه اليد العاملة الكفؤة و المتطورة و التي هي في مستوى التكنولوجيا الحديثة هي في المسار الصحيح، وفيما يخص الإمكانيات التكنولوجية فرغم ضعفها إذ لا تظهر إلا في الدول النفطية التي تمتلك الموارد المالية، إلا أنه يمكن زيادتها في غير هذه الدول عن طريق التكامل الاقتصادي و العمل العربي المشترك.

## 2.3.حالة التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

منذ بداية هذا القرن بدأت دول العالم تولى أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية بنوعيها الريفي و الحضري من أجل تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لسكانها، وذلك من خلال إعداد برامج جادة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة لهؤلاء السكان، والوطن العربي كجزء هام من هذا العالم يمتاز بوحدته تاريخيا وجغرافيا، كما يمتاز بثروة طبيعية معتبرة و في مقدمتها النفط ، لذا سيضل نهبا للدول المتقدمة و سيزداد ضعفه السياسي، ما لم تتعمق الوحدة العربية الكاملة بكل معانيها، و عندها يعود الدور الريادي لهذه الأمة و تتحقق التنمية الشاملة والعادلة بأفرادها، إذ أن الوحدة و التنمية مطلب ملح لجميع أفراد الأمة العربية، فهي الخلاص من التخلف و التبعية الغذائية و الاقتصادية، و فما يلي نظرة على حالة التنمية الاقتصادية للوطن العربي .

### 1.2.3.التنمية الزراعية في الوطن العربي

إن التنمية الزراعية تحتل أهمية كبيرة لكون الزراعة القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية، حيث المساهمة المرتفعة في توليد الناتج والدخل، أضافتا إلى استيعابها الجزء الأكبر من

المشتغلين في الاقتصاد، واعتمادا معظم السكان عليها في العيش سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية، إذا تم إستثناء الصادرات النفطية لدي بعض الدول العربية، و تعتبر الزراعة القطاع المعتمد عليه لتحقيق الأمن الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة، التي تظهر فيها الأزمات والصراعات الحادة، و في مقابل استخدام الغذاء كوسيلة ضغط على الدول التي لا تستطيع تلبية احتياجات أفرادها الغذائية، قد أولت الدول العربية اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي اعتبارا من أواسط الثمانينات بزيادة تحديث التشريعات و القوانين الزراعية والاستثمار الزراعي، وبناء سياسات قادرة على تلبية الطموحات العربية الزراعية رغم المعوقات التي تواجهها، كما يمكن الاستدلال بفعالية التنمية الزراعية ببعض المؤشرات والتي من خلالها يمكن بناء إستراتيجية مستقبلية للزراعة العربية، و يمكن ذكر أهم ملامح التنمية الزراعية العربية فما يلي:

### 1.1.2.3.السياسات الزراعية في الوطن العربي

يمكن إدراج أهم السياسات الزراعية التي طبقت في الوطن العربي فما يلي:

### 1.1.1.2.3.سياسة الإرشاد الزراعي

أُعتمدت عدة طرق للإرشاد الزراعي في الدول العربية، فقد أُتبع النظام الزراعي للإرشاد الزراعي، و الذي نجده في سوريا و مصر، كما تم تبني الإرشاد الزراعي عن طريق الشركات الخاصة و نجده في لبنان و الأردن، بالإضافة إلى نُظم الإرشاد القائمة على نظام المشرع كمشروع حوض الزرقاء في الأردن، ومشروع تطوير سهل تهامة في اليمن، أو إتباع نظام الإرشاد الزراعي التابع لوزارة الزراعة، إذ تشكل مديرية الإرشاد الزراعي أحدى مديريات وزارة الزراعة على المستوى المركزي، و يُتبع ذلك تَمثيل على مستوى المحافظة أو المنظمة، ثم على مستوى الوحدة الزراعية في القرية.[134]( ص186-187)

### 2.1.1.2.3. سياسة الإصلاح الزراعي

اعتمدت بعض الدول العربية على برامج الإصلاح الزراعي في إعادة بنية الحيازات الزراعية، وفي مقدمتها مصر و العراق و الجزائر و اليمن الجنوبي سابقا، إلا أن إجراءات إعادة التوزيع لم ترتبط بكفاءة في البني المؤسسية و المكملة للعملية الإنتاجية، مثل التسويق و التمويل و هو ما ترتب عليه تآكل المكاسب التي تحققت من إعادة توزيع الموارد الأرضية المولدة للدخل في الكثير من هذه الدول.[135] (ص92)

### 3.1.1.2.3.السياسات الاقتصادية التوجيهية في القطاع الزراعي العربي

عمدت إليها بعض الدول العربية، وذلك لمواكبة الإطار الفكري الليبرالي دون المساس بالملكية الزراعية أو إعادة التركيب الحيازي، و هوما أبقى على نمط القدرة الشرائية للعاملين في الأنشطة الزراعية، و يمكن ملاحظة هذا النوع من السياسة في تونس و المغرب.[136] (ص92)

### 4.1.1.2.3.سياسة الري في الوطن العربي

إن الوطن العربي يتميز معظمه بندرة المياه، إذ أنه ذو مناخ جاف و شبه صحراوي، و بهذا فقد اعتمدت دول عربية و خاصة النفطية منها (التي تتوفر على الموارد المالية الكافية) على استيراد التقانة الحديثة للمياه و معالجة المياه المبتذلة، و جر المياه بواسطة الأنابيب على مسافات بعيدة و استخراج المياه الجوفية، و من بين هذه الدول السعودية، دول الخليج، الجزائر[134] (ص228)

### 5.1.1.2.3.السياسات السعرية الزراعية في الوطن العربي

اهتمت العديد من الدول العربية بالسياسة السعرية كأداة للتحكم في مستوى توفير الغذاء، وقد أعتمد العرب على مجموعتين من السياسات السعرية و هي[136] (ص92-93):

- الأولى وتعمل على قدر كبير من التحكم في أسعار الغذاء، الأمر الذي ينجم عنه إعادة توزيع الموارد الزراعية ومنه تصبح أسعار السلع الغذائية دون مستوياتها التوازنية، و هي سياسة ساعدت على تحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، إلا أنها خلفت أعباء على السياسة المالية (الموازنة العامة)، بما يوازي قيمة دعم أسعار الغذاء سواء المدخلات أو المخرجات، و قد طبقت هذه السياسة في كل من العراق و الجزائر و مصر و سوريا.
- الثانية و هي سياسة اقتراب أسعار السلع الغذائية من آليات السوق، مع بعض التعديلات في أسعار المستهلك، كما سعت هذه السياسة إلى حل مشكلة البدائل المحصولية المتنافسة على الموارد الأرضية المحدودة، وتحقيق قدرا من الاكتفاء الذاتي مقرونا باستقرار الأسعار و الدخول المزرعية، و منه ساهمت هذه السياسة في زيادة ظاهرة الجمود النسبي لأسعار المحاصيل الغذائية، و يمكن ملاحظتها أكثر في تونس و المغرب.

و قد انتهجت الدول العربية سياسات أكثر انفتاحا خلال الربع الأخير من القرن العشرين و مطلع القرن الحالي للتكيف مع التحولات الكبرى التي حدثت في العالم، و توزعت بين السياسات التي اعتمدت التخلي عن دعم القطاع العام المباشر في عمليات الإنتاج و إنهاء التخطيط المركزي و بين السياسات التي انتهجت نهجا متدرجا في التخلي عن سيطرة مؤسسات الدولة على عمليات الإنتاج و التسويق، ومع بروز التوجهات الجديدة في التجارة الدولية، فقد إنظمت بعض الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية ووقع البعض اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مما دفعها إلى إتباع سياسة تحرير الأسعار عن الإنتاج و التخلي عن الدعم لجذب المستثمرين الأجانب، كما ساهم قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإزالة بعض العقبات والقيود التي تعيق وصول السلع الزراعية إلى الأسواق، مما زاد من حجم التجارة البينية العربية[122] (ص71).

### 2.1.2.3. عقبات تنفيذ السياسات الزراعية

لقد واجه تنفيذ هذه السياسات عدة عقبات على المستوى الكلي للوطن العربي يمكن ذكر أهمها:

#### 1.2.1.2.3.المعوقات المتعلقة بالموارد الزراعية

تمثل الأراضي الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة نسبة محدودة جدا من إجمالي المساحة الجغرافية (5% أي ما يعادل 69,1 مليون هكتار عام 2003)، كما أنها غير مستعملة كاملا، بحيث بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في عام 2002 بنحو 68,5 مليون هكتار، أي ما يعادل ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة، و تستغل من تلك المساحة حوالي 11,6% لزراعة المحاصيل المستدامة وحوالي 13,9% لزراعة المحاصيل الموسمية ونحو49,2% لزراعة المحاصيل المطرية، بينما مساحة الأراضي الزراعية المتروكة فتمثل حوالي 25,3% من إجمالي مساحة الأراضي المنشغلة للإنتاج الزراعي، كما تبلغ مساحة الأراضي المهددة بالتصحر نحو 2,8 مليون كم$^2$ أي نسبة 19,5% من إجمالي مساحة الدول العربية ، وهي عوامل يمكن أن تحد من التوسع و مردودية الأرض الزراعية.

#### 2.2.1.2.3.المعوقات المائية

هناك كمية هامة من المياه تهدر بسبب رداءة أنظمة الري المستعملة في الزراعة و هي بدائية وغالبا ما تضيع أكثر من 60% من مياه الري قبل وصولها إلى المحاصيل، و يبلغ إجمالي الموارد المائية التي تذهب هدرا نتيجة الري السطحي التقليدي نحو 91 مليار م$^3$سنويا، بالإضافة إلى التلوث الذي يهدد الموارد المائية في الدول العربية.

#### 3.2.1.2.3. ضعف نقل التكنولوجيا

اعتمدت الدول العربية أسلوب النقل الأفقي للتكنولوجيا معتقدة أنه سيوصلها إلى التقدم و الرخاء، و لكن متوسط دخل الفرد كان منخفضا مما يدل على أن الاستثمار في نقل التكنولوجيا لم يرافقه نقل حقيقي للتكنولوجيا، إذ أن ما تم نقله هو وسائل إنتاج وليس نقل تكنولوجيا، وكمثال على الانخفاض الكبير في الإنتاجية و الضعف في استعمال التكنولوجيا الحديثة هو حالة القطاع الزراعي في الوطن العربي، حيث تدل الإحصائيات على أن أكثر من 50% من العمالة العربية تعمل في هذا القطاع، إلا أن عائدات هذا القطاع لا تشكل سوى 10% من الدخل الإجمالي المحلي[137] (ص4)، أي أن التكنولوجيات المستخدمة في هذا القطاع تحتاج لإعادة نظر واهتمام كبيرين .

#### 4.2.1.2.3. قلة الاستثمارات الزراعية

ثَبت من توزيع الاستثمارات العربية القطاعية خلال الفترة 2000-2008 ، تواضع نصيب القطاع الزراعي من هذه الاستثمارات، حيث يتراوح نصيب الزراعة في الدول العربية ما بين 5% و8% فقط

من مجمل الاستثمارات، كما أن الممولين الرئيسين للاستثمار الزراعي هما القطاع العام والخاص بما يتراوح ما بين 90% و 95%[122] (ص71)وقلة الاستثمارات الأجنبية.

### 5.2.1.2.3. المعوقات المتعلقة بالعمالة الزراعية

بلغت العمالة الزراعية في عام 2003 نحو 33 مليون عامل أي نحو 29,5% من إجمالي العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد بلغت إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية عام 2002 نحو 8191 دولار ، وتعد إنتاجية العمل في القطاع الزراعي متدنية جدا إذ ما قورنت بنظيرتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تدني مستوى الكفاءة العمالية الزراعية وكذا الكفاءة الفنية.

و بالنظر إلى العقبات السابقة كان لابد للدول العربية أن تهتم أكثر بالتنمية الزراعية، وتقوم بدراستها لاستنباط مؤشرات التنمية الزراعية العربية بهدف بلورة إستراتيجية للتنمية الزراعية العربية للعقود القادمة.

### 3.1.2.3.مؤشرات التنمية الزراعية العربية

يمكن الاستدلال على فشل أو نجاح التنمية الزراعية في الوطن العربي بما يلي:

### 1.3.1.2.3.المؤشرات الاقتصادية و الفنية

و هي تضم الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه ومعدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي والأرقام القياسية للإنتاج الزراعي، و كذا نسبة الاستثمارات العربية البينية في قطاع الزراعة، وهي مؤشرات أغلبها ضعيفة في الوطن العربي.

### 2.3.1.2.3.المؤشرات المواردية الأرضية و المائية و يمكن ذكر أهمها[130] (ص13-16):

### 1.2.3.1.2.3.النسبة المؤوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية و نصيب الفرد منها:

تقدر المساحة الكلية للوطن العربي بنحو 1406 مليون هكتار، وتقدر المساحة الزراعية في الدول العربية بحوالي 71,46 مليون هكتار عام 2005، وهي تعادل حوالي 4,6% من المساحة الزراعية للعالم، كما تمثل نحو 5,1% من إجمالي مساحة الوطن العربي، و يلاحظ أن هناك استقرار نسبيا في مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة 2003-2005 عربيا، أما على مستوى الدول العربية فهي تتباين من دولة إلى أخرى، و من سنة لأخرى في الدولة الواحدة و تصل أقصاها و بأكثر من 25% في كل من تونس و سوريا و فلسطين و لبنان و تصل إلى نحو 16,3% في العراق و نحو 12,6% في المغرب و في السودان نسبة 8,5%، فيما تصل إلى أقل من 4% في بعض الدول مثل مصر و الجزائر و السعودية، أما عن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، فقد بلغ 0,23% هكتار للفرد مقارنة بـ0,24 هكتار للفرد عالميا، وهو يتراوح بين 0,25-0,44 هكتار في كل من ليبيا،

المغرب، سوريا، الجزائر و العراق، و يتراوح إلى أقل من المتوسط العربي و العالمي في بعض الدول العربية، حيث يتراوح بين 0,1 و 0,2 هكتار في السعودية و الصومال و موريتانيا، بينما يقل عن 0,1 هكتار للفرد في باقي الدول العربية

### 2.2.3.1.2.3.نسبة المساحات المروية و الموسمية و المستدامة من الأراضي الزراعية:

قدرت المساحات المروية في الدول العربية عام 2005 بحوالي 14,04 مليون هكتار، وتعادل حوالي 27% من مساحة الأراضي المزروعة في نفس العام، وهناك تباين شاسع بين الدول العربية، إذ أن دول الخليج العربي تعتمد في زرعتها على الري من المياه الجوفية بنسبة 100%، بينما تصل المساحة المروية في مصر إلى حوالي 94,5% من المساحة المزروعة، كما تبلغ نسبة المساحات المروية بين حوالي 40% و 60% من المساحات المزروعة في كل من العراق واليمن ولبنان، و تصل إلى 31,4% في الأردن و29,4% في سوريا، بينما تتراجع إلى أقل من 17% في باقي الدول العربية، بالإضافة إلى أنه ارتفعت نسبة مساحة المحاصيل المستدامة من المساحة المزروعة من حوالي 14,3% عام 2003 إلى 15,5% عام 2004، و بلغت 15,9% من المساحة المزروعة عام 2005 ، وعلى الجانب الأخر تراجعت مساحة المحاصيل الموسمية عربيا، حيث تراجعت من نحو 84,5% عام 2004 إلى حوالي 84,1% عام 2005 .

### 3.2.3.1.2.3. إنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة

إن إنتاجية المتر المكعب من المياه المستخدمة في قطاع الزراعة على مستوى الوطن العربي قدرت بنحو 700 دولار، أي تعادل نحو 35% فقط من إنتاجيته على المستوى العالمي والمقدرة بنحو 2000 دولار، كما تتدني قيمة إنتاجية المتر المكعب من المياه في الزراعة في الدول العربية، حيث تعادل نحو 9,2% فقط من إنتاجيته في إجمالي القطاعات الاقتصادية والمقدرة بنحو 7,6 ألف دولار.

### 3.3.1.2.3. المؤشرات السكانية و الاجتماعية

و يمكن ذكر أهمها[130]( ص24-26):

### 1.3.3.1.2.3.نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي السكان

حيث تتجه نسبة سكان الريف من إجمالي السكان إلى الانخفاض التدريجي، ويقدر عدد سكان الريف في الدول العربية عام 2005، بنحو 140,3 مليون نسمة يمثلون 44,2% من إجمالي السكان المقدر بنحو 317,3 مليون نسمة في نفس العام، بينما قُدرت هذه النسبة بحوالي 45,2% عام 2004، وهي تصل أقصاها في اليمن بحوالي 71,4%، و 63,08% في السودان، و نحو 60% في الصومال وتتراوح بين 40-50% في مصر، موريتانيا المغرب، سوريا و الجزائر.

### 2.3.3.1.2.3.نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة

يقدر حجم القوى العاملة الزراعية في الوطن العربي بحوالي 29,91 مليون عامل عام 2005، تمثل حوالي 30,6% من إجمالي القوى العاملة المقدرة في نفس العام بحوالي 97,7 مليون عامل، كما أنها تمثل نحو 2,2% فقط من إجمالي القوى العاملة الزراعية على المستوى العالمي، والمقدرة 1360 مليون عامل زراعي و التي كانت بنحو 31,47% عام 2004، و هي تصل نحو 70% فأكثر في جيبوتي و الصومال، و تتراوح بين 40-60% في السودان وموريتانيا و المغرب.

### 4.3.1.2.3.المؤشرات البيئية

أهم المؤشرات البيئية هي:

### 1.4.3.1.2.3.التصحر:

في الوطن العربي المناطق الجافة و شبه الجافة تشغل جانبا كبيرا، ومؤشرا يقارب 60% من مساحة الوطن العربي، فيما تشغل الصحاري ثلثي المساحة الكلية، وتقدر المساحات المهددة بالتصحر بنحو 20% من جملة المساحة الكلية للوطن العربي، ويقع معظمها في إقليم المغرب العربي و إقليم حوض النيل وشبه الجزيرة العربية[138] (ص39).

### 2.4.3.1.2.3.مناطق المحميات الطبيعية:

ترتفع مساحة المحميات الطبيعية في الدول العربية من حوالي 266,2 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 1,9% فقط من مساحة الوطن العربي عام 1996 إلى حوالي 1237,2 ألف كيلومتر مربع تمثل نحو 8,8% من مساحة الوطن العربي عام 2004، أي بزيادة تقدر بنحو 465% من مساحتها عام 1996 [130] (ص32)

ومن ملاحظة مؤشرات التنمية الزراعية للوطن العربي نجد أنها حققت بعض من أهدافها في بعض المجالات، إلا أن هناك نقص كبير في الكثير من الفروع الزراعية الأخرى، مما أدى إلى محاولة انتهاج سياسة للتنمية الزراعية للعقدين القادمين (2005-2025) .

### 4.1.2.3. إستراتيجية الزراعة العربية المستدامة للعقدين القادمين

جاءت هذه الإستراتيجية تعزيزا لقرارات البيان الصادر عن القمة العربية بتونس 2004، والذي ركز على أهمية تنسيق السياسات الزراعية العربية في إطار إستراتيجي بهدف تحقيق التنمية الزراعية العربية المستدامة، كما استندت أيضا على قرار قمة الجزائر (2005)، والذي ركز على تعزيز القدرة التنافسية للمجمعات الزراعية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحقيق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية[139] (ص19) ، وبذلك قرر مجلس الجامعة العربية تكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية باستكمال إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، ووضع الآليات اللازمة للتنفيذ و عرضها على المجلس

الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها، كما أصدرت القمة العربية بالرياض في مارس 2007، القرار رقم ق ق 393 دع (19)-2007/3/29 ، و الذي نص على:

- الموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، واعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي .
- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى الشروع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة بالتنسيق و التعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة، و تقديم تقارير دورية حول سير التنفيذ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد كانت التوجهات الرئيسية لهذه الإستراتيجية ما يلي[130] (ص43):
- انتهاج المنظور التكاملي في استخدام الموارد الزراعية العربية ؛
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة؛
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان ؛
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية؛
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية؛

وبهذا تعتبر الزراعة القطاع الأول الذي تعتمد عليه الدول العربية، إلا أن عدم نجاحها في بعض المجتمعات استدعى الاهتمام أيضا بالصناعة، لتعويض نقائص الزراعة و تحقيق أهداف أخرى يسعى الوصول إليها.

## 2.2.3.التنمية الصناعية في الوطن العربي

نظرا للتطورات الاقتصادية المعاصرة، أصبحت الصناعة الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة، يتم الاعتماد عليها لتطوير كافة مجالات الحياة المختلفة، والوطن العربي كغيره من التكتلات الدولية سعي إلى النهوض بصناعته من أجل مواكبة المستجدات الصناعية الحديثة، والتكامل مع الزراعة للوصول إلى ما خُطط له عن طريق تنمية اقتصادية ناجحة .

### 1.2.2.3.الصناعات السائدة في الوطن العربي

يتميز الوطن العربي بوجود نوعين رائدين من الصناعات هما:

#### 1.1.2.2.3.الصناعات الإستخراجية

تشمل الصناعة الإستخراجية في الوطن العربي استخراج النفط و الغاز الطبيعي و خامات المعادن مثل الحديد و الزنك و النحاس و الذهب، و كذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات و البوتاس، بالإضافة إلى أنواع المحاجر، ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي النشاط الاقتصادي و المصدر الرئيسي للدخل في عدة دول عربية، إذ بلغ ناتج الصناعات الإستخراجية في 2005 حوالي 413,4 مليار دولار و بنسبة زيادة بنحو 43% عن العام الذي سبقه، وقد ساهمت الصناعة الاستخراجية في

الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي ككل بحوالي 38,8% بالمقارنة مع حوالي 32,9% في عام [140] (ص62) 2004، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع إلى غاية أن وصلت عام 2009، إذ تراجعت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي لتلك السنة إلى30,4% بعد أن كانت حوالي 43,4% في عام 2008، أما على صعيد الدول فقد تراجع أداء الصناعات الإستخراجية في عام 2009 في جميع الدول العربية باستثناء السودان و مصر، في حين سجلت كل من الجزائر و الأمارات و اليمن و السعودية و ليبيا أكبر نسبة انكماش للقيمة المضافة للصناعات الإستخراجية تراوحت بين 47,5% و42,4%،أما بالنسبة لباقي الدول العربية،فقد تراوحت نسبة انكماش القيمة المضافة للقطاعات الإستخراجية بين 37,8% في كل من عمان وسوريا و 5,5% في تونس لعام2009 [122](ص76-77)

### 2.1.2.2.3.الصناعات التحويلية

تشمل الصناعات السائدة في الوطن العربي على الصناعة الهيدروكربونية، صناعة الأسمدة، الإسمنت ومواد البناء وصناعة الحديد والصلب و صناعة الألمنيوم و الصناعات الغذائية و صناعات المنسوجات و الملابس و المنتوجات الجلدية، أما عن قيمة ناتج الصناعة التحويلية، فقد ارتفع من 105,9 مليار دولار عام 2005 إلى 121,9 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة نسبتها حوالي 151,1%، ويلاحظ أن هذا الناتج قد نمى خلال الفترة 2001-2006 بمعدل سنوي وصل إلى حوالي 13% ، إلا أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تدنت بسبب ارتفاع مساهمات القطاعات الأخرى لاسيما الصناعات الإستخراجية لهذه الفترة، وبلغت هذه النسبة في عام 2006 بنحو 9,5% مقارنة مع حوالي 11,1% في عام[141] (ص71) 2002، أما في سنة 2009، فقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى حوالي 172,8 مليار دولار مقارنة بحوالي 167,7 مليار دولار في عام 2008، غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية أدت إلى تباطؤ النمو إلى 3% قبل أن كان 18% خلال الفترة ذاتها، كما حققت عدة دول عربية نمو مهما في ناتج الصناعة التحويلية لعام 2009 ، و منها تسجيل نمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية اليمنية نسبة 29,9%، كما تراوحت بين 18% و 10,5% في كل من مصر و سوريا و لبنان و جيبوتي والجزائر والإمارات و ليبيا، و سجل كل من السودان والأردن نمو بنسبة 6,3% و 3,8% على التوالي، إلا أنه انخفضت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة، فقد تراجعت في عمان بنسبة 26,1% و قطر بنسبة 25,3% و في الكويت بنسبة 10,6% وفي البحرين نسبة 3,1% و في السعودية بنسبة 0,6%[122] (ص78) ، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتباط الصناعات التحويلية في الدول المذكورة بقطاع الصناعات الإستخراجية و خاصة النفطية و التي تراجعت قيمتها المضافة أيضا، والجدول التالي يظهر الأهمية النسبية لكل من الصناعة الإستخراجية و التحويلية في تكوين الناتج الصناعي.

الجدول رقم 07: الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)[122] (ص76).

| السنوات | الصناعة الإستخراجية | | | الصناعة التحويلية | | | إجمالي القطاع الصناعي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة المظافة | معدل النمو السنوي | المساهمة في الناتج المحلي+ الإجمالي | القيمة المظافة | معدل النمو السنوي | المساهمة في الناتج المحلي+ الإجمالي | القيمة المظافة | معدل النمو السنوي | المساهمة في الناتج المحلي+ الإجمالي |
| 2005 | 426,8 | 45 | 38,5 | 107,6 | 11,6 | 9,7 | 534,4 | 36,7 | 48,2 |
| 2006 | 524,2 | 22,8 | 39,7 | 125,4 | 16,5 | 9,5 | 649,6 | 21,6 | 49,2 |
| 2007 | 601,5 | 14,7 | 39,2 | 142,1 | 13,3 | 9,3 | 743,6 | 14,5 | 48,5 |
| 2008 | 837,4 | 39,2 | 43,4 | 167,7 | 18 | 8,7 | 1005,1 | 35,2 | 52,1 |
| 2009 | 516,6 | 38,2 | 30,4 | 172,8 | 3 | 10,2 | 689,4 | -31,4 | 40,6 |

(مليار الدولار)

و بما أننا بصدد ربط التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي، فلا بد أن نعرج على وضع الصناعات الغذائية في الوطن العربي، باعتبارها إحدى أدوات تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي.

### 2.2.2.3.الصناعات الغذائية العربية

مواصلة لجهود الدول العربية الرامية إلى تحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، تم الاهتمام بهذه الصناعة إذ أن إجمالي ما تم تعبئته من مواد غذائية سنويا في الوطن العربي للفترة (1995-1999) قد بلغ 250 مليون طن، و وصل إلى 280 مليون طن في عام 2001، و إلى 295 مليون طن عام 2002، و 305 مليون طن عام 2005، وقد تطورت الصناعات الغذائية خاصة في كل من مصر والمغرب والسعودية لامتلاك هذه الدول بعض المقومات اللازمة لهذه الصناعات، وتصدرت دول الخليج العربي حجم الاستثمار في هذه الصناعات عام 2005 بحوالي 9,4 مليار دولار، و التي نمت خلال الفترة 2002-2006 بمعدل حوالي 5,8% سنويا، وتستأثر السعودية بحصة كبيرة من الاستثمار في هذه الصناعات، فقد بلغت صناعة الألبان والوجبات الخفيفة حوالي 325 مليون دولار وحوالي 1,6 مليار دولار على التوالي، و هي تمثل أكثر من 90% من إجمالي صناعة الوجبات الخفيفة، وحوالي 83% من إجمالي استثمارات الألبان[127] (ص85)، أما المغرب فيضم حوالي 1707 مؤسسة صناعية غذائية، أي ما يعادل 24% من مجموع الوحدات الصناعية المغربية ، و تنتج ما قيمة 56 مليار درهم أي ما يعادل 33% من إنتاج الصناعات التحويلية، ويحقق هذا القطاع في مجال التصدير المغربي ما يفوق 9 مليارات درهم، و يوفر فرص عمل لأكثر من 89700 شخص، أي ما يعادل 19% من مجموع القوى العاملة[132] (ص35)، كما تعتبر صناعة السكر من أهم الصناعات

الغذائية العربية، إذ تم إقامة مشروعات جديدة للسكر سنة 2006 ، في كل من الإمارات و مصر وسوريا و اليمن و السودان و السعودية، و توسعات لمصانع قائمة في السعودية و الجزائر، وتأتي السودان في طليعة الدول العربية المنتجة للسكر، إذ بدأ إنتاج السكر فيها منذ عام 1962، و يتجاوز حجم الإنتاج 750 ألف طن/ سنة ، و هناك 3 مشاريع جديدة تم استكمال دراسة جدواها، من بينها مشروع النيل الأبيض، الذي نُفذ و هو يهدف إلى إنتاج حوالي 340 ألف طن/سنة، و يبدأ إنتاجه في نهاية عام 2010، ومشروعي سكر ملوط و سكر النيل الأزرق، و تشكل هذه المشاريع الثلاثة جزءا من خطة وطنية لإنتاج حوالي 5 مليون طن من السكر في السنة يُصدر منها نحو 4 مليون طن / سنة للأسواق الخارجية للسودان[127] (ص85)، و مما سبق نجد أن الصناعة الغذائية في الدول العربية ما زالت مقتصرة على بعض الدول، كما أن انتشارها محدود في تلك الدول على بعض المواد الغذائية الضرورية فقط .

### 3.2.2.3. مؤشرات التنمية الصناعية العربية

يمكن ملاحظة مستوى التنمية الصناعية العربية كما يلي:

#### 1.3.2.2.3. النمو الصناعي في الأقطار العربية

بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي في الأقطار العربية مُقاسا بمعدل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 4% سنويا خلال حقبة التسعينات، كما انخفض معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في الصناعة العربية من 12,8% عام 1995 إلى 1% عام 2002 ، وبالنسبة للصناعات التحويلية من 1,27% إلى 0,5% خلال نفس الفترة، أما على مستوى الدول العربية فهناك تحسن في مؤشر الأداء الصناعي، حيث نمى الإنتاج الصناعي في مصر بنسبة 1,5% في عام 2003، وبنسبة 2,5% خلال عام 2004، أما في الأردن فقد ارتفع بنسبة 3,5% خلال عام 2003، و بنسبة 6% خلال عام 2004، و بالنسبة لتونس فقد نمى فيها بنسبة 3,1% في عام 2003 و 4,5% في عام[132] (ص25) 2004، وهي معدلات متواضعة لدرجة كبيرة إذا ما قورنت بمعدلات نمو الإنتاج الصناعي على المستوى العالمي.

#### 2.3.2.2.3. مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي

يلاحظ على مساهمة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مقارنة بدول العالم، أنها منخفضة ولا ترقى إلى مستويات الصناعة في الدول المتقدمة.

#### 3.3.2.2.3.التجارة البينية في المنتجات الصناعية العربية

يتميز حجم التجارة العربية البينية بالضعف مقارنة بالتجارة البينية في مناطق أخرى من العالم، حيث بلغت نسبة الواردات و الصادرات بين الدول العربية خلال الفترة 1997 و حتى عام 2001، 11% و 6% في المتوسط من إجمالي واردات و صادرات هذه الدول إلى العالم، بينما بلغت هذه النسب

بين 20% و 21% بين دول أسيا و 58% و 61% بين دول الإتحاد الأوربي من إجمالي واردات وصادرات هذه الدول للعالم على التوالي[131] (ص13)، و بالتالي فهي منخفضة إذا ما قورنت بالعالم المتقدم .

### 4.3.2.2.3. الاستثمار الصناعي المشترك

تطور الاستثمار العربي الإجمالي بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت قيمته من 135 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة 2006، أي بمتوسط زيادة سنوية في حدود 12,1%، إلا أن نسبته من الإنفاق على الناتج الإجمالي لم تتغير تقريبا خلال العشر السنوات الأخيرة، وبقيت في حدود 21% بالرغم من زيادة فائض الموارد المالية الدورية من
5مليار دولار سنة 1995 إلى حوالي 251 مليار دولار سنة[142] (ص5) 2006، بالإضافة إلى أن هناك ضعف في تدفق رؤوس الأموال العربية البينية على مدى الخمسون العام الماضية و الاستثناء الوحيد كان خلال السبعينات، و التي بلغت حينها 7% من إجمالي الاستثمارات في المنطقة[131] (ص14) ، وإذا قارنا هذه النسبة بإجمالي الاستثمارات الخاصة في مناطق أخرى، سنجد أنها متواضعة جدا و لا تُعنى بالطموحات العربية المشتركة.

### 5.3.2.2.3.الصادرات العربية الصناعية إلى السوق العالمي

تنخفض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الدول العربية مقارنتا بمناطق أخرى من العالم، ففي حين بلغ متوسط نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية خلال الفترة 1995-2000 حوالي 78% في الدول أسيا و 55% في دول أوربا، نجد أن هذه النسبة لم تتعدى 31% في الدول العربية، وعلى مستوى الدول فهي ترتفع في لبنان بداية من عام 2003 ، و بنسبة 25,2% ، و قد أحتل قطاع الصناعات الغذائية و قطاع التجهيز المرتبة الأولى في التصدير، أما في الأردن فقد انخفضت الصادرات الصناعية بنسبة 1% في عام 2003 عن عام 2002 التي قدرت فيه بحوالي 323 مليون دولار، وفي السعودية فقد ارتفعت إجمالي الصادرات الصناعية خلال سنة 2003، بنسبة تصل إلى 8% مقارنة بعام 2002، و تصدرت البتروكيماويات قيمة الصادرات بنسبة 6%[127] (ص26)، وعموما فالصادرات الصناعية العربية، تتركز بالدرجة الأولى على تصدير الصناعات الإستخراجية في الدول النفطية و في بعض السلع الوسيطية بالنسبة للدول غير النفطية، وهي صادرات محتشمة و ليست مؤهلة لدخول التجارة الدولية على مصرعيها، وهذا ما دفعها إلى محاولة تبني إستراتيجية صناعية عربية مشتركة، لتحقيق مكانة لها في الاقتصاديات العالمية .

### 4.2.2.3.إستراتيجية التنمية الصناعية العربية[131] (ص43)

تبلور هذا الأمر في الاستجابة السريعة التي قام بها وزراء الصناعة العرب لدعوة الجامعة العربية لإعداد ملف شامل على الصناعة العربية، ليكون الأساس لإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الصناعية في الدورة 17 للمجلس الوزاري (الرياض في 2002/5)، و تم إعداد الملف الشامل من قبل

المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، والموافقة عليه من مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية المنعقدة في تونس 2004، وتهدف إستراتيجية التنمية الصناعية العربية تحقيق التنافسية الصناعية العربية من خلال العمل على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية على مدى 10 سنوات قادمة:

- تسريع النمو الصناعي في جميع الأقطار العربية ليصل إلى 7% على الأقل؛
- رفع مساهمة الصناعة العربية في الناتج القومي الإجمالي ليصل إلى 20% على الأقل؛
- تحفيز الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى 12% على الأقل؛
- زيادة التجارة البينية في المجالات الصناعية العربية لتصل إلى 15% على الأقل؛
- تعظيم نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات العربية إلى السوق العالمي لتصل إلى 15% على الأقل؛

كما وضعت الإستراتيجية جملة من محاور العمل ذات الأولوية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف السابقة الذكر بأسرع الآجال ، والتي من بينها[142] (ص3) تحسين بيئة الأعمال و الارتقاء بمستوى الجودة في الصناعة العربية و تعزيز مفهوم الإنتاج الأنظف، وكذا دعم قدرات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و تشجيع تبادل الخبرات الصناعية بين الدول العربية، تحفيز التشابكات الصناعية و تشجيع التنمية التكنولوجية، وذلك بهدف الوصول إلى أهداف الإستراتيجية المسطرة على مستوى كل الدول العربية .

ما سبق كان عن التنمية الصناعية في الوطن العربي، والتي تحتاج إلى دعم جماعي من الدول العربية كافة، ولن يتحقق ذلك إلى من خلال تكامل اقتصادي، يوحد الدول العربية ويُجمع الإمكانيات المتوافرة داخله و يُكمل النقائص التي تعاني منها بعض الدول، إذ يعتبر الحل الوحيد للمعوقات التي تواجه الخطط الاقتصادية العربية.

## 3.2.3.التكامل الاقتصادي العربي

إن التنسيق و التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأساسية للوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية مجاراتا لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل تنمية مشتركة لجميع أنحاء القطر العربي، وتحقيقا للأمن الغذائي وما يفرزه من تحديات وصعوبات اقتصادية و سياسية، يمكن تجنبها و تفاديها على نطاق مشترك و بعيدا على الفردية الدولية التي لن تحقق الأهداف المرجوة لوحدها في كثير من الأحيان، و يمكن إدراج أهم ملامح التكامل الاقتصادي العربي على النحو التالي:

### 1.3.2.3.مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

يقصد به العمل العربي المشترك الذي يخص الجانب الاقتصادي ، والذي من أهدافه إزالة عوائق تنقل الأشخاص والعمالة والسلع و رؤوس الأموال بين الدول العربية، وهو يعمل على التنسيق بين السياسات والبرامج لاستنباط إستراتيجية موحدة لكل القطر العربي، وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة

لتنفيذها و ضمان استغلال ثرواته بعقلانية، وتطوير جميع قطاعاته ومحو الفوارق العرقية و الاجتماعية بين أفراده، وتحقيق أمنه و استقراره.

### 2.3.2.3.مظاهر التكامل الاقتصادي

حاولت الدول العربية إظهار نية التكامل الاقتصادي في عدة هيئات قاموا بإنشائها منها:

#### 1.2.3.2.3.إنشاء الجامعة العربية: [143] (ص182)

التعاون العربي قديم قدم التاريخ، ولكنه بالمفهوم القطري يعود إلى تاريخ توقيع بروتوكول الإسكندرية في أكتوبر 1944، والذي أنشا بموجبه جامعة الدول العربية، وقد قام بوضع إطارها العام وميثاقها الذي يشكل قانونها الإساسي، وبعد عام (1945) تم التوقيع على نشاط اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية و المالية في الجامعة، و قد دعت المادة (02) من ميثاق الجامعة العربية بشكل واضح إلى التعاون، و جاء في هذه المادة « توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها، و صيانة استقلالها و سيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها » ، و قد حددت تلك المادة مجالات التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات التالية :

- الشؤون المالية و الاقتصادية (التجارة، الجمارك، العملة، الزراعة و الصناعة) ؛
- شؤون المواصلات و الشؤون الثقافية و الاجتماعية و الصحية ؛

#### 2.2.3.2.3.إنشاء مؤسسات التمويل الإنمائي العربي

و هي المؤسسات التي أُنشأت على نطاق عربي، و بين عدد من الدول العربية، و ذلك لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي العربي، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤسسات[136] (ص47-48):

#### 1.2.2.3.2.3.الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي

يضم في عضويته جميع الدول العربية، وقد أُنشا بمقتضى اتفاقية وافق عليها المجلس الاقتصادي في 16 ماي 1968، بهدف الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الاقتصادي في الأقطار الأعضاء عن طريق القروض الميسرة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العامة و الخاصة من خلال تقريب رؤوس الأموال و الأقطار المضيفة، و تجميعها لإيجاد علاقة استثمارية مباشرة أو غير مباشرة، و بذلك فهو يسهم في إيجاد الأسواق المالية وتطويرها في الدول العربية، و تتكون الأموال التي يعتمد عليها الصندوق من رأس المال المكتتب والأموال الاحتياطية والقروض التي يقترضها أو عن طريق إصدار السندات أو فتح الإعتمادات لدى المؤسسات العربية و الدولية .

#### 2.2.2.3.2.3.المؤسسة العربية لضمان الإستثمار

تضم هذه المؤسسة في عضويتها جميع البلدان العربية باستثناء البحرين و الصومال و جيبوتي، دخلت حيز التنفيذ في 1974/4/1، وبدأت نشاطها في أفريل 1975، أنشأت المؤسسة من أجل تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لخطر التأميم

و خطر منع التمويل و تقيده و خطر الأعمال العسكرية التي قد يتعرض لها، وذلك من أجل القيام بجميع أوجه النشاط و تشجيع الاستثمار بين الأقطار العربية .

### 3.2.2.3.2.2.3.صندوق النقد العربي

يضم في عضويته جميع البلدان العربية باستثناء جيبوتي، تمت الموافقة على اتفاقية إنشاءه من كل من مجلس الوحدة الاقتصادية في 1975/2/4، والمجلس الاقتصادي في 1975/12/8، وتم التوقيع عليه في 1974/04/26، وقد دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 1977/12/11، يهدف الصندوق في المدى البعيد على إرساء القواعد النقدية للتكامل الاقتصادي العربي محاولة منه تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء، و تحقيق أشكال و صور من التكامل النقدي ينتهي بإنشاء عملة موحدة، و ضمان إقامة إتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء، و تكامل أسواقها المالية واستقرارأسعار الصرف، و دفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

### 4.2.2.3.2.2.3.المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين

هي إحدى المنظمات المتخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تقررها مؤتمرات القمة العربية، تهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل الصناعي العربي و الإسهام في تنمية و تطوير الاقتصاد العربي و زيادة قدراته في مجال الصناعة ، الطاقة و التعدين، المواصفات و المقاييس، و المعلومات الصناعية و التكنولوجي[144] (ص2)

### 5.2.2.3.2.2.3.المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مطلع التسعينات لغرض مساعدة الدول العربية على تطوير تنمية قطاعاتها الزراعية ، والعمل على تطوير الموارد الطبيعية والبشرية لهذه البلدان و إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات الزراعية ، وتحديد الفجوة الغذائية وأسبابها ووضع برنامج الأمن الغذائي، و بناء نظام قواعد معلومات زراعية متقدم، إضافتا إلى إعداد المشروعات الإنمائية و تنفيذها[4] (ص46).

## 3.3.2.3. المعاهدات و الاتفاقيات في مجال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

تم عقد عدة اتفاقيات تحاول الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي أهمها :

### 1.3.3.2.3.معاهدة الدفاع العربي المشترك و التعاون الاقتصادي

تم عقدها سنة 1951، و تضمنت اتفاقيتين، الأولى هي العمل على الاتفاق بين الدول العربية للدفاع المشترك ضد أي اعتداء يقع على أية دولة أو أكثر، والاتفاق الثاني هو العمل على توفير الرفاهية في الدول العربية و رفع مستوى المعيشة فيها، وقد تم إنشاء مجلس للدفاع العربي المشترك يتولى ما يتصل بالمهمة الأولى و إنشاء مجلس اقتصادي يهتم بالمهمة الثانية، كما وانعقدت أول دورة للمجلس في مارس 1953[125] (ص21).

### 2.3.3.2.3.اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية

تعتبر من أهم الاتفاقيات التي أقرها المجلس الاقتصادي في قراره رقم: 1957/6/3، ودخلت حيز التنفيذ في: 1964/4/30، و تعتبر بداية للاتجاه نحو التكامل العربي الاقتصادي، وقد سعت هذه الاتفاقية إلى تحرير انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء من القيود الجمركية و الإدارية، و بذلك تحقق المرحلة الأولى من الوحدة و هي منطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، وبذلك تحقق المرحلة الثانية و هي الاتحاد الجمركي، كما هدفت إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال و تنظيم للقيود الإدارية وغيرها بين الدول الأعضاء، وبهذا تصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي[136] (ص21)

### 3.3.3.2.3.العمل الاقتصادي العربي المشترك في عمان

يعتبر مؤتمر القمة العربي الحادي عشر (11) المنعقد في مدينة عمان عام 1980 ، من أهم وأبرز مؤتمرات القمة العربية، لأنه يمثل أول مؤتمر ركز اهتمامه على الجانب الاقتصادي، والذي تم ترجمته في شقه التجاري باتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981، وبجانبه العملي بإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لعام 1984 بشان القوى العاملة العربية ، وتمخض عن هذا المؤتمر قرارين هما:

### 1.3.3.3.2.3.إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

تم إقرارها بغية تحقيق التكامل و التنسيق الاقتصادي، الذي شمل تنسيق السياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومات العربية في المجالات النقدية و المالية والضريبية، لتسير التعاون و التكامل فيها و حشد الموارد المالية، وتنسيق سياسات الاستثمار والادخار من أجل تحقيق الترابط الموضوعي بينها[ 125] (ص188) .

### 2.3.3.3.2.3. عقد التنمية العربية المشتركة

تم إقرار العقد من أجل تسريع و تصنيف الفوارق التنموية بين الأقطار العربية، وقد أُعتبر عقد الثمانيات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة، وخصص لهذا الغرض 5 مليار دولار تغطي سنوات العقد المذكور، و تقرر أن يكون التمويل بشكل قروض ميسرة من حيث الفائدة التي بلغت 1% سنويا، وقد التزمت السعودية و العراق و الكويت و الإمارات و قطر بتخصيص هذا المبلغ، و ترك الباب مفتوحا لباقي الأقطار العربية للمساهمة في ذلك[136] (ص22)

### 4.3.2.3.بعض نماذج تجسيد التكامل الاقتصادي العربي

حاولت بعض الدول العربية التكامل اقتصاديا فيما بينها من خلال تكتلات اقتصادية إقليمية وثنائية يمكن ذكرها على النحو التالي:

### 1.4.3.2.3.التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمثلت التجارب الإقليمية العربية في ثلاث تجارب هي[145] (ص79-81):

#### 1.1.4.3.2.3.تجربة المغرب العربي

بدأت التجربة في عام 1964 بتشكيل اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة المكونة من مندوب دائم عن كل من الأقطار العربية الأربعة، تونس، الجزائر، ليبيا و المغرب، وانسحبت ليبيا من المجموعة عام 1970، إلا أنه خلال الفترة (1964-1975) لم يحدث أي تقدم اقتصادي بينها، بل لجأ كل قطر منفرد إلى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص، وفي فيفري 1989، تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي ضمت كل من الجزائر وتونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، وقد أصدرت 3 وثائق نصت الوثيقة الأولى قيام الاتحاد المغربي، ونصت الثانية على هيكل الاتحاد، أما الوثيقة الثالثة فقد خُصت لإجراءات ومراحل التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء .

#### 2.1.4.3.2.3.تجربة الخليج العربي

تضم هذه التجربة الأقطار الخليجية الستة (السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان والبحرين)، والتي دخلت في وحدة اقتصادية كاملة من خلال مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981، وفي جوان من نفس العام عقد الأعضاء اتفاقية تسعى إلى إنشاء اتحاد جمركي خلال 5 سنوات، وتسهيل تجارة الترانزيت وتنسيق السياسات وتنظيم الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي وكذا خلق قوة اقتصادية واجتماعية .

#### 3.1.4.3.2.3.تجربة واد النيل

كانت هذه التجربة بين مصر والسودان، وبدأت عام 1969 بهيئة مجلس التنسيق الاقتصادي، ثم دخلت فيها ليبيا في عمل تكاملي اقتصادي انتهى بخلافات سياسية، ثم جاء منهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي في عام 1974 لتجديد التجربة، تلته في عام 1982 ميثاق التكامل لتحقيق مزيد من التنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن التجربة كلها توقفت عندما تغير نظام الحكم في السودان في عام 1985.

الملاحظ على التجارب السابقة انه قد نجحت تجربة الخليج العربي وفشلت تجربتي المغرب العربي وواد النيل ، إلا أن الأمر الذي يؤخذ على هذه التجارب أنها أخذت من نظرة إقليمية مجردة ولم تأخذ في الاعتبار الإطار العربي الكلي.

### 2.4.3.2.3.التكتلات الاقتصادية الثنائية

قامت عدة محاولات صغيرة بين بعض الدول العربية في سبيل تحقيق تكتل اقتصادي عربي ثنائي مصغر، وتمثل ذلك في وحدات اقتصادية ثنائية كان أهمها[146] (ص77):

### 1.2.4.3.2.3.الوحدة الاقتصادية: السورية- اللبنانية

شكلت لبنان وسوريا وحدة اقتصادية جمركية، مصرفية مع تجول للمراسيل والأشخاص، وقد شجعت فرنسا ذلك رغبتا منها بالاحتفاظ بصلات اقتصادية لها ولأسواقها مجارتا للسلع الفرنسية، ولكنه نظرا لتناقض المصالح بين سوريا ولبنان أخذت هذه الوحدة تنهار تدريجيا، فالبنان الذي اعتمد مبدأ الحرية الاقتصادية لم يستطع مواكبة سوريا التي اعتمدت الاقتصاد الموجه وحماية السلع الوطنية وتصريفها، ونتيجة لتناقض الوجه السياسي والاقتصادي فإن الوحدة قد فشلت، وأعلنت دمشق بانقضائها في 12 أوت 1950 في مذكرة قدمت إلى الحكومة اللبنانية.

### 2.2.4.3.2.3.الوحدة الاقتصادية السورية- المصرية

أعلنت هذه الوحدة في ماي 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، وقد كان الهدف المعلن لهذه الوحدة هو تطوير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي طبقا للمصالح المشتركة، إلى أنه فشلت هذه الوحدة أيضا نتيجة المعارضة القوية لها من جهة، والاختلاف بين الأنظمة السياسية والاقتصادية بين البلدين من جهة أخرى، وخاصة النظام المالي والنقدي.

### 3.2.4.3.2.3.الاتفاق التجاري السوري – العراقي

تم هذا الاتفاق بعد الانفصال المصري السوري، وكان يهدف إلى تطوير التجارة بين البلدين ليصبح فيما بعد تعاونا مستقبليا وتنسيقيا عن طريق الوحدة، ولكنه لم يدم طويلا، كما لم يدم التعاون المتمخض عنه كميثاق العمل القومي الذي وقع سنة 1978 بين سوريا والعراق، وذلك نتيجة للخلافات السياسية والاقتصادية.

### 4.2.4.3.2.3. الاتفاق العراقي- المصري سنة 1964 والاتفاق العراقي- الأردني 1965

تم هذان الاتفاقان من الجانب العراقي، والذي هدف بهما تطوير التجارة وزيادة المبادلات وتسهيل العلاقات وتصريف الإنتاج، ولكن هذين الاتفاقين فشلا كذلك نظر للأزمات والخلافات السياسية فيما بينهم.

مما سبق نجد أن جميع الاتفاقيات السابقة قد فشلت، وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، كما أنها لم تقم على تخطيط مسبق ودراسة معمقة، بل أن أكثرها كان ردة فعل لشيء طارئ وشعور مفاجئ بين الرؤساء بضرورة هذه الاتفاقيات.

### 5.3.2.3.بعض الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية بعد سنة 2000

وُقعت بعض الاتفاقيات العربية أهمها: [147] (ص195)

- وقعت اتفاقية رباعية للتبادل التجاري الحربين كل من المغرب والأردن وتركيا ومصر يوم 25 فيفري 2004، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم 27 مارس 2007.

- تم توقيع اتفاق تسهيل وتنمية التبادل التجاري مع الدول العربية بتونس في 27 فيفري 1981، والمصادقة عليها في المغرب يوم 11 مارس 1993، تضمنت هذه الاتفاقية أهداف متعددة من أهمها تحرير التبادل التجاري التدريجي بمعدل 10% في السنة، والتي أصبحت مطلقة اعتبارا من جانفي 2005.
- وقعت سوريا العديد من الاتفاقيات شملت اتفاقية التجارة الحرة مع الجزائر وموافقة الحكومة في نوفمبر 2005 على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية التجارة الحرة بين سوريا والأردن، والتي تهدف إلى توسيع التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التجارة المشتركة، والموافقة على القانون المقترح للمصادقة على اتفاقية النقل البحري بين سوريا واليمن.
- على المستوى الإقليمي تم الاتفاق على إلغاء الرزنامات الزراعية كليا منذ بداية 2005، حسب ما نص على ذلك البرنامج التنفيذي وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

إن التكامل الاقتصادي العربي ما زال في طوره الأول، ويمكن الاستدلال على ذلك بفشل الكثير من التجارب العربية التي حاولت التكامل اقتصاديا وسياسيا، إلا أن الجهود مازالت مستمرة بغية تحقيق تكامل اقتصادي مبني على أسس صحيحة ومخططة، أما عن مدى الفشل و النجاح الجزئي للتنمية الزراعية والصناعية، فيمكن الاستدلال بذلك أكثر بواقع الإنتاج الزراعي والصناعي ونصيب الفرد من نتائج هذه التنمية المتمثلة في مدى وصوله أو قربه من الأمن الغذائي أو بعده من خط الأمن الغذائي .

## 3.3.واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

إن حجم الإنتاج وجودته هو المحدد الرئيسي لمستوى التنمية الاقتصادية، ويتعدد هذا الإنتاج بين الصناعي والزراعي وكل منهما يتبع تنميته، ومن خلاله أيضا تظهر المعوقات والايجابيات والسلبيات لتلك التنمية وترتيبها على المستوى الإقليمي والدولي، كما يظهر المستوى الغذائي للفرد ومدى تلبية هذا الإنتاج لاحتياجات الفرد الغذائية.

### 1.3.3.واقع الإنتاج الزراعي العربي

هناك تطورات كثيرة مست الإنتاج العربي، إذ تتحكم في هذه التطورات الظروف المناخية والموارد الزراعية والتقنيات المستعملة والتي تمتلكها كل دولة عربية على حدى، مما جعل هذا الإنتاج متفاوت وبشكل واضح بين الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إصدار حكم مطلق على مستوى الإنتاج العربي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

#### 1.1.3.3.الإنتاج النباتي العربي

بالنظر إلى مراحل تطور الإنتاج الزراعي نجد أن الإنتاج النباتي الإجمالي قد سجل انخفاضا بنسبة 2% في عام 2004 بالمقارنة بعام 2003، نظرا لانخفاض مستويات الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية لذلك العام، وبعد ذلك سجل نمو بنسبة 1.5% في عام 2006 على الرغم من انخفاض المساحة المحصولية بنسبة 2% ، ويعود هذا التحسن إلى التوسع في استخدام البذور المحسنة والزراعة

المحمية وتقنيات الري الحديثة[141] (ص56) ، ثم استمر هذا النمو بالزيادة ووصل نسبة 2% سنة 2007، مع زيادة في المساحة المحصولية بنسبة 3.8% ، ويمكن تقسيم الإنتاج النباتي إلى :

### 1.1.1.3.3.الحبوب

تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، الذرة الشامية، الأرز، والذرة الرفيعة، واحتلت المساحة المحصولية لإنتاج الحبوب حوالي 65% من إجمالي المساحة المحصولية في الوطن العربي لسنة 2004[148] (ص9) ، لترتفع في عام 2006 إلى حوالي 66% من المساحة المحصولية إلى أن معظم الحبوب قد سجلت انخفاضا في إنتاجها لعام 2006 وبنسبة 2,4 % نظرا لانخفاض مستوى الغلة بنسبة 1% ، وقد بدا هذا الانخفاض واضحا في كل من المغرب وسوريا، واستمر بالانخفاض ليتراجع الإنتاج العربي من مجموع الحبوب من حوالي 59,6 مليون طن عام 2006 إلى نحو 50,1 مليون طن عام 2007، بانخفاض نسبي يقدر بنحو 16% ، وذلك لتأثر الإنتاج بموجة جفاف خاصة في سوريا ودول المغرب العربي، ليرتفع في عام 2008 إلى نحو 54,8 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بـ12,6% عن عام 2007 [149] (ص7) ، والذي يمثل حوالي 2,3 % من الإنتاج العالمي، ويمكن ذكر أهم محاصيل الحبوب فيما يلي:

#### 1.1.1.1.3.3.إنتاج القمح

يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة الحبوب، وقد بلغ حجم الإنتاج منه حوالي 16,8 مليون طن عام 2000، إلا أن هذا المحصول استمر في الانخفاض وبنسب متفاوتة لتصل نسبة التراجع إلى 14,7 % مع تراجع لمستوى الغلة بنسبة 11,5 % والمساحة المحصولية
بنسبة 3,7 % لسنة 2004[148] (ص10)، ثم ارتفع إنتاجه ليصل إلى 22,9 مليون طن وبنسبة ارتفاع 0.3% لعام 2007، ثم انخفض إنتاجه من جديد ليتراجع إلى حوالي 20,43 مليون طن لعام 2008 بانخفاض قدر بنحو 10,6 %، وبالمقارنة فقد انخفض الإنتاج لعام 2008 بنحو30.4 % عما كان عليه 2006، أما بالنسبة لعام 2009، فقد ارتفع الإنتاج إلى نحو 25,9 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 26.7% عن عام 2008، ويمثل إنتاج القمح في الدول العربية نحو 2,9 % من حجم الإنتاج العالمي من القمح ، الذي قدر عام 2008 بنحو 690 مليون طن .

#### 2.1.1.1.3.3.إنتاج الشعير

تراجع إنتاجه بشدة في بعض الدول المنتجة الرئيسية خاصة المغرب وسوريا، حيث انخفض إنتاجه من نحو 4,4 مليون طن عام 2007 إلى نحو 3,02 مليون طن عام 2008، بانخفاض بلغ نحو 31,8 % وبنحو 54,5 % عما هو محقق في عام 2006، ويمثل الإنتاج العربي من الشعير حوالي 2,2 % من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 138,4 مليون طن[150] (ص9).

### 3.1.1.1.3.3.الذرة الشامية

ارتفع الإنتاج العربي من حوالي 7,33 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 7,66 مليون طن عام 2008، وبنسبة ارتفاع قدرها 4,6 % ثم إلى نحو 8,07 مليون طن عام 2009 وبنسبة 5,3 %، ويعادل إنتاج الوطن العربي نحو 1 % من حجم الإنتاج العالمي الذي قدر عام 2008 بنحو 794,7 مليون طن [150] (ص9).

### 4.1.1.1.3.3.الأرز

بلغ إنتاجه عام 2000 بنحو 6,1 مليون طن، واستمر في التذبذب إلى أن وصل في عام 2007 بنحو 7,43 مليون طن وبنسبة ارتفاع بلغت 4,4% عن عام 2006، وبتحسن لمستوى الغلة بنسبة 5,4 % [141] (ص56) ، ثم ارتفع إلى 7,67 مليون طن عام 2008، وبارتفاع نسبي بلغ نحو 3,3 % ، وعموما قد شهد الأرز زيادة في إنتاجه للفترة 2000-2008 تقدر بـ2,6 % سنويا، و يوضح الجدول التالي إنتاج أهم الحبوب في الوطن العربي، وكيف أن الوطن العربي قد حقق زيادة ملحوظة لعام 2009 وهو ما يدل على أن الوطن العربي قد أبدى اهتماما أكثر بهذه المحاصيل لأهميتها في غذاء المواطن العربي

الجدول رقم08: تطور إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2007 – 2009[150] (ص10).

**الكمية (ألف طن)**

| | 2007 | 2008 | 2009 | التغير النسبي (2007-2008) | التغير النسبي (2008-2009) |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموعة الحبوب | 49759,67 | 46679,71 | 54976,03 | -6,2 | 17,8 |
| القمح | 22860,03 | 20472,67 | 25885,23 | -10,6 | 26,7 |
| الشعير | 4422,32 | 3016,65 | 4398,93 | -31,6 | 45,8 |
| الذرة الشامية | 7327 | 7664,97 | 8068,79 | 4,6 | 5,3 |
| الأرز | 7428,93 | 7670,87 | 7989,277550 | 3,3 | 4,2 |
| الذرة الرفيعة | 6643 | 6661 | | 0,3 | 13,3 |

### 2.1.1.3.3.تطورات إنتاج السلع الغذائية النباتية

وهي تمثل المجموعات الغذائية النباتية الرئيسية التي تدخل في مكونات الغذاء للمواطن العربي، ويمكن تصنيفها حسب واقع إنتاجها الحالي إلى[150] (ص10-11):

## 1.2.1.1.3.3.البقوليات

تراجع إنتاجها بين عامي 2007-2008 من حوالي 1,3 مليون طن إلى حوالي 1,14 مليون طن وبنسبة 11,7 % ، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1,44 مليون طن عام 2009 أي بارتفاع قدر بنحو25,7 % عن العام 2008 ونحو 10,7 % عن العام 2007، ويمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة نحو 1,9 % من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 61 مليون طن.

## 2.2.1.1.3.3.البطاطس

ابرز الإنتاج العربي في البطاطس تحسنا ملحوظ بين عامي 2007 و 2008 بنحو 18% من حوالي 9,37 مليون طن إلى حوالي 11,07 مليون طن، وشهد عام 2009 تواصل ارتفاع إنتاج البطاطس بنسبة 3,5 % ليحقق نحو 11,45 مليون طن تمثل نحو 6% من الإنتاج العالمي المقدر لنفس العام بنحو510 مليون طن .

## 3.2.1.1.3.3.إنتاج الفواكه

ارتفع الإنتاج بين عامي 2007 و2008 بنحو 5,5 % من حوالي 28,3 مليون طن إلى حوالي 29,9 مليون طن ، وتواصل ارتفاع إنتاج محاصيل الفاكهة عام 2009 ليحقق نحو 31,3 مليون طن بارتفاع نسبي قدر بنحو 4,9 % ، ويمثل الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة بنحو 5,2 % من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 572 مليون طن.

## 4.2.1.1.3.3.الخضر

ارتفع الإنتاج العربي بين عامي 2007 و2008 بنحو 7.6%، حيث ارتفع من حوالي 48 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 51,7 مليون طن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من الخضر بنحو 5.6% من الإنتاج العالمي المقدر 916 مليون طن، والجدول التالي يظهر التطورات التي حدثت في السلع الغذائية النباتية.

الجدول رقم09: تطور إنتاج مجموعة السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي[150] (ص11).

**الكمية (ألف طن)**

| | 2007 | 2008 | 2009 | التغير بين عامي (2007-2008) | التغير بين عامي (2008-2009) |
|---|---|---|---|---|---|
| البقوليات | 1296,17 | 1144,81 | 1438,71 | -11,7 | 25,7 |
| البطاطس | 9366,9 | 11068,24 | 11453,72 | 18,2 | 3,5 |
| الخضر | 48006,77 | 51674,12 | 53151,83 | 7,6 | 2,9 |
| الفاكهة | 28302,55 | 29873,10 | 31341,20 | 5,5 | 4,9 |

تعود الزيادة التي تحققت في إنتاج بعض المحاصيل السابقة إلى تحسن مستوى الغلة نظرا لاستخدام بعض الدول العربية التقنية الإنتاجية الحديثة، والتركيز على نشر الحزم التقنية المتكاملة والتوسع في استخدام المكننة الزراعية ، ومن خلال الإنتاج الحديث من بذور وأسمدة وتطبيق بعض نتائج البحوث، وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين.

### 2.1.3.3.الإنتاج الحيواني

تعد البروتينات الحيوانية مكونات ضرورية لنمو جسم الإنسان وتكوينه وتعويض أنسجته ولذلك فإن مصادر البروتينات الحيوانية من لحوم ومنتجات ودواجن وألبان واسماك هي أيضا مكونات أساسية في سلة الغذاء العربية، وتعتبر هذه المجموعة من أهم مصادر البروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي وهي تضم[150] (ص12):

### 1.2.1.3.3.إنتاج اللحوم

ارتفع إنتاجه من 7,26 مليون طن عام 2007 إلى نحو 7,43 مليون طن 2008، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2,2 % ثم إلى نحو 7,62 مليون طن عام 2009، وبنسبة 2,7 %، وهذا عن الإنتاج الكلي للحوم، أما اللحوم الحمراء فقد زاد إنتاجها بين عامي 2007-2008 بنحو 170 ألف طن ، حيث ازداد الإنتاج من حوالي 4,45 مليون طن عام 2007 إلى نحو 4,62 مليون طن عام 2008 وبنسبة 3,8 %، ثم إلى 4,71 مليون طن في عام 2009 وبنسبة 1,8 % ، ويعادل الإنتاج العربي نحو 2,5 % من الإنتاج العالمي المقدر في 2008 بنحو 188,3 مليون طن.

### 2.2.1.3.3.لحوم الدواجن

استقر الإنتاج بين عامي 2007-2008 في حدود 2,8 مليون طن، ثم ارتفع ليصل عام 2009 إلى نحو 2,92 مليون طن، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 4%، و يعادل الإنتاج العربي نحو 3,1 % من الإنتاج العالمي والمقدر عام 2008 بنحو 91,7 مليون طن.

### 3.2.1.3.3.الألبان

استمر إنتاجها في الارتفاع حيث أن هذا الإنتاج ما زال يشهد تطورا مستمرا في المنطقة العربية، وقد ارتفع حجم المنتج منها نحو 24,6 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 25,19 مليون طن في عام 2008، بنسبة زيادة قدرها حوالي 2,4% ثم إلى نحو 25,1 مليون طن عام 2009، ويمثل الإنتاج العربي من الألبان حوالي 3,6 % من الإنتاج العالمي والمقدر عام 2008 بنحو 694 مليون طن.

### 4.2.1.3.3.الأسماك

تتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، فهناك المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية والتي بلغ طولها حوالي 22,7 ألف كم والمصادر غير البحرية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية، وقد قدر الإنتاج السمكي حوالي 3,7 مليون طن عام 2006، وهو يمثل حوالي 46 % من حجم المخزون وحوالي 67% من الطاقة الإنتاجية السمكية[141] (ص59) ، ليبلغ عام 2008 بنحو 3,88 مليون طن، وبهذا فقد ارتفع حجم الإنتاج السمكي العربي من حوالي 3 مليون طن إلى حوالي 3,8 مليون طن خلال الفترة 2000-2008، وقد شكلت كميات الإنتاج في عام 2008 حوالي 44% من حجم المخزون السمكي وحوالي 63% من الطاقة السمكية المتاحة التي تقدر5,7 مليون طن، هذا ما قد انعكس في تحقيق فوائض تصديرية من الأسماك، بالإضافة إلى انه تتوفر في الوطن العربي فرص كبيرة للاستثمار السمكي يمكن أن تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذ توافرت وسائل الصيد الحديثة وخدمات التصنيع والتسويق المتطورة ،[121] (ص173) ويمكن ملاحظة هذه التطورات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 10: تطور الإنتاج الحيواني العربي للفترة (2007-2009)[150] (ص21).

**الكمية (ألف طن)**

| | 2007 | 2008 | 2009 | التغير بين عامي (2008-2007) | التغير بين عامي (2009-2008) |
|---|---|---|---|---|---|
| اللحوم | 7264,30 | 7426,01 | 7624,14 | 2,2 | 2,7 |
| اللحوم الحمراء | 44530 | 4622,74 | 4707,35 | 3,8 | 1,8 |
| لحوم بيضاء | 2811,30 | 2803,27 | 2916,79 | -0,3 | 4 |
| البيض | 1473,33 | 1487,42 | 1494,25 | 1 | 0,5 |
| الألبان | 24597,29 | 25186,63 | 25205,65 | 2,4 | 0,1 |
| الأسماك | 3580,73 | 3883,92 | 3933,03 | 8,5 | 1,3 |

هذا عن واقع الإنتاج النباتي والحيواني في الوطن العربي، الذي تحققه التنمية الزراعية من اجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، كما أن للتنمية الصناعية دورا في هذا الأمن الغذائي من خلال إنتاج غذائي مصنع ، يؤدي نفس وظيفة الإنتاج الطبيعي النباتي والحيواني.

## 2.3.3.واقع الإنتاج الصناعي

دائما نسعى في دراستنا لربط التنمية الاقتصادية بالأمن الغذائي، ولأجل ذلك سنركز على واقع الإنتاج العربي من الصناعات الغذائية، إذ بدأت الصناعات الغذائية تحضي بأهمية متزايدة في أغلب الدول العربية نظرا لقدرتها على توفير فرص عمل واسعة، إضافة إلى ترابطها مع الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وهي صناعات تقوم على أساس زراعي حيواني، تتميز بأنها متعددة الأنواع متباينة في الحجم، منها ما وصل إلى درجة الكمال ومنها مازال بشكل بدائي، إذ هي صناعة تتميز بتفاوت التقنيات المستخدمة، فمنها ما يتسم بكثافة استخدام اليد العاملة وضآلة الإنتاج مرورا بتقنيات نصف الإلية إلى التقنيات المتطورة، ويسود هذا التباين حتى داخل البلد الواحد وفي إطار الفرع الصناعي الواحد، وتشتمل الصناعة الغذائية في الوطن العربي على عدد من الأنشطة منها صناعة الزيوت وصناعة السكر وصناعة مشتقات الألبان بأنواعها، وكما اشرنا سابقا فقد وصل ما تم تعبئته من مواد غذائية مصنعة خلال عام 2005 بحوالي 305 مليون طن.

### 1.2.3.3.الإنتاج الصناعي الغذائي

تمثلت أهم المنتجات العربية في هذا المجال فيما يلي[150] (ص11):

#### 1.1.2.3.3.صناعة السكر

تعتبر صناعة السكر من الصناعات الغذائية التي شهدت تطورات ملحوظة في الآونة الأخيرة، إذ توجد مشروعات لإقامة مصانع جديدة لكل من الإمارات ومصر وسوريا واليمن والسودان والسعودية، وتوسعات قائمة في السعودية والجزائر والسودان، وقد شهد إنتاج السكر تحسنا مستمرا حيث وصل من نحو 2,89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2,9 مليون طن عام 2008، ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 2,99 مليون طن عام 2009، بارتفاع نسبي بلغ نحو 3% عن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من السكر المكرر نحو 2.2% من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 132 مليون طن عام 2008.

#### 2.1.2.3.3.صناعة الزيوت النباتية

شهد إنتاج الزيوت النباتية تذبذبا ابتداء من سنة 2000، إذ بلغ الإنتاج منها حوالي 1,7 مليون طن، في حين بلغ عام 2007 بنحو 1,6 مليون طن، ثم إلى نحو 1,79 مليون طن عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو10.1% ، ثم تراجع الإنتاج في عام 2009 إلى نحو 1,65 مليون طن بانخفاض نسبي بلغ نحو 7.6% .

#### 3.1.2.3.3.صناعة رغيف الخبز

إن كمية القمح المتاحة والمقدرة لعام 2006 من أجل الاستهلاك العربي قد بلغت 50 مليون طن، مَثل المنتج منها عربيا حوالي 26 مليون طن، أما الاستيرادات العربية البينية والخارجية السنوية، فقد قدرت بحوالي 28 مليون طن، وقد بلغت كمية الدقيق المنتج منه حوالي 37,5 مليون طن، كما أنه يتراوح

ما بين 28 إلى 29 مليون طن من الدقيق يوجه إلى صناعة رغيف الخبز بأوزان وأحجام مختلفة، وتقدر الحاجات اليومية لعام 2006 من الدقيق في الوطن العربي لإنتاج رغيف الخبز بنحو 80 ألف طن كمعدل عام لجميع الدول العربية، يتم إنتاج نحو 80 مليون رغيف خبز يوميا لمواكبة هذا الاحتياج .

### 4.1.2.3.3.صناعة الألبان

تعتبر من الصناعات المهمة في الدول العربية، ويرتبط تصنيعها ارتباطا وثيقا بتنمية الثروة الحيوانية من الحيوانات اللبونة مثل الأبقار والماعز والجاموس والأغنام والإبل، أما عن المنتج خلال سنة 2006 من منتجات الألبان، فيقدر بنحو 23 مليون طن خاما ينتج عربيا، ويشتمل على حليب الأبقار والجاموس والماعز والغنم والجمال، إلا أن الإنتاج العربي من حليب الأبقار والجاموس ينتقل قسما كبيرا منه إلى مواقع التصنيع، وأحيانا حليب الأغنام والماعز المقدر بنحو 60% من إجمالي الحليب الخام عربيا أي ما يعادل 3,8 مليون طن أو مقدار 13,8 مليار لتر من الحليب كمنتجات ألبان خاما، أما عن منتجات الألبان المصنعة فيقدر سنويا (وفقا لإحصائيات 2006) بـ 25 مليون طن ( كماكفئ للحليب الخام)، 40% منها توجه لإنتاج الحليب المبستر والمعقم أو المطعم و25% منها لإنتاج لبن الياغورت واللبن السائل و 35% منها لإنتاج السلع اللبنية والتي تشمل الأجبان، الزبدة، القشدة اللبنية، المثلجات اللبنية، كما يدخل قسما منها في صناعة الحلويات وصناعة أغذية الأطفال[124] (ص40)

### 5.1.2.3.3.المياه المعدنية والصحية والمشروبات الغازية

تعتبر صناعة المياه المعدنية الصحية والمشروبات الغازية وعصائر الفاكهة والخضروات من أكثر الصناعات الغذائية تطورا في الوطن العربي خاصة في العقدين الماضيين، وتنتشر هذه الصناعة في الدول العربية كافة، وتشير الدراسات التقديرية، إلى أن معدل استهلاك الفرد العربي من منتجات هذا القطاع تقدر حوالي 120 لترا سنويا ، وهي شبه مقسمة إلى ثلاث أقسام متساوية (40 لترا لكل قطاع)، وقد بلغ إجمالي الإنتاج العربي من تلك المنتجات نحو 39,6 مليار لتر سنويا، وكل قطاع ينتج نحو 9,9 مليار لتر وفقا لتقديرات عام 2006. [124] (ص41)

## 2.2.3.3.التوزيع الجغرافي للإنتاج الصناعي الغذائي

انتشرت الصناعة الغذائية في كافة الدول العربية، إلا أن هناك بعض الدول العربية تعتبر رائدة في هذا المجال، ويمكن ذكر أهم هذه الدول وإظهار حالة هذه الصناعة فيها:

### 1.2.2.3.3.الجزائـــر

منذ الاستقلال عملت الجزائر على استرجاع مصانع الشحوم والمعلبات الغذائية، وكثفت هذه العملية سنة 1965، وفي الثمانيات تضمنت معامل جديدة للشحوم، بلغت قدرة تصنيعها 180 ألف طن غطت الاحتياجات المحلية، بالإضافة إلى 13 معملا للتعليب الغذائي والعديد من المعامل المختصة بتعليب الطماطم بلغ إنتاجها أكثر من 80 ألف طن [134] (ص306) ، أما في السنوات الأخيرة، فقد

ضم القطاع 58 وحدة صناعية لعام 2006، إلا أن متوسط النمو لقيمتها المضافة في الصناعات التحويلية، قد انخفضت من37,63 % لسنة 2000 إلى 31,58 % سنة 2006، كما أن المنتجات الغذائية لا تعمل سوى 39% من طاقتها الإنتاجية لعام 2006، مقابل 67% لسنة 1995، ومن الفروع الأكثر تضررا مؤخرا الزيوت الغذائية[151] (ص76) ، ذلك رغم حدوث توسعات أكبر في مصانع السكر و المشروبات الغازية.

### 2.2.2.3.3.السودان

تعتبر السودان من أهم الدول العربية الرئيسية في الصناعات الغذائية، فهي أهم الدول المنتجة للسكر على المستوى العربي، إذ تُهيمن صناعة السكر على قطاع الصناعات الغذائية، وقد سجل تطورا سنويا وبوتيرة عالية بلغت 16,43 % مابين 2002-2005، ووصل إنتاج السكر في السودان 80 ألف طن في سنة 2006 ، ويعتمد في إنتاجه على قصب السكر كليا، كما يُعتبر مصنع كنانة للسكر وشركة السكر السودانية من أهم مصانع السكر على مستوى العالم العربي والقارة الإفريقية[151] (ص80) ، وفي سبيل تطوير هذا القطاع وإنتاج 10 مليون طن من السكر عام 2015 سيتم انجاز مشروع سكر النيل الأبيض الذي يعتبر من المشاريع الواعدة ، بالإضافة إلى انجاز مشروع الجزيرة الذي يهدف إلى إنتاج 2,9 مليون طن من السكر، وتجدر الإشارة أن القطاع يمثل حوالي 63,7 % من القيمة المضافة للصناعات التحويلية السودانية لعام 2006.

### 3.2.2.3.3.تونس

يمثل قطاع الصناعة الغذائية حوالي 18,5 % من القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ويضم 320 مشروعا بغلاف استثماري إجمالي يقدر بـ563 مليون دولار، أي 20% من مجموع المبلغ المعتمد لتأهيل الصناعات التحويلية لسنة 2006، وتعتبر تونس المصدر العالمي لزيت الزيتون بعد الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت الاستثمارات فيه بنسبة 3.7% لتصل إلى 280 مليون دينار تونسي لسنة 2008، وهو يمثل 20% من إجمالي رأس المال الثابت الذي حققته الصناعة التحويلية، وبالتالي رفع حصة قطاع الصناعة الغذائية في التصدير إلى 12%[152] (ص79)

### 4.2.2.3.3.المغرب

يعد قطاع الصناعة الغذائية أحد محركات الاقتصاد المغربي، بحيث يساهم بحوالي الثلث في الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية و كإنتاج وصل إلى 7055 مليون دولار، وقيمة مضافة بلغت 2892 مليون دولار عام 2006، وأحتل 21% من مجموع الاستثمارات التحويلية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة داخل هذا القطاع أكثر من 1963 مشروعا عام 2005، أي بنسبة 24% من مجموع مشاريع الصناعة التحويلية، كما أنه ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بوتيرة سنوية بلغت 10% في المتوسط خلال الفترة 2001-2006، بالإضافة إلى انه تتوقع إستراتيجية المغرب الأخضر و من أهدافها الصناعة الغذائية، والتي تم اعتمادها في عام 2008، أن يصل مجموع الاستثمارات إلى

10,6 مليار يورو، مقابل تحقيق إيرادات إضافية بين 180 و270 مليون يورو، وخلق أكثر من 6 آلاف وضيفة جديدة، وهناك 5 أقطاب زراعية جاهزة للأشغال في قيد التطوير وهي مكناس والغرب وأكادير والحرز وتادلة [152] (ص173)، وقد كانت القطاعات السائدة في هذا المجال هي إنتاج معلبات الفواكه والخضار والزيوت، وذلك بهدف تطوير الصناعة الغذائية و زيادة مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

### 5.2.2.3.3.سوريا

القطاع هو ثاني أهم نشاط في الصناعات التحويلية في سوريا، إذ يساهم بنسبة 21.9%من مجموع القيمة المضافة التحويلية ، ويُشغل 96351 شخص أي أزيد من 20% من مجموع القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية، ويتعرض لتحسين المنتجات الزراعية (القطن، القمح، الشعير، التبغ، الشمندر) وتغيير طبيعتها لتصبح سهلة الاستهلاك في أوقات مختلفة، غير انه انخفض معدل نمو القيمة المضافة لهذه الصناعة بنسبة 3% سنة 2006 بالمقارنة مع 2005، أما مساهمتها في القيمة المضافة للصناعة التحويلية، فقد انخفضت من 23,93 % سنة 2000 إلى 21,97 % في سنة2006 [151] (ص88).

### 6.2.2.3.3.مصر

هو أيضا ثاني قطاع من حيث الإنتاج والقيمة المضافة، فهو يساهم بنسبة22.5% من النشاط الصناعي التحويلي، أما القيمة المضافة فقد شهدت زيادة بنسبة 9,9 % عام 2006، وبلغ عدد المشاريع 5632 مشروعا، أي ما يمثل 20,4 % من مجموع مشاريع الصناعة التحويلية، ويعتبر كذلك ثاني مشغل لليد العاملة، حيث يمثل 18,6 % من مجموع العمالة في القطاع التحويلي لعام2006[151] (ص115).

### 7.2.2.3.3.بلدان الخليج العربي

أن أهم الصناعات الغذائية في المنطقة تتسم بصناعة الزيوت النباتية، وتنتشر في العراق والسعودية والكويت والإمارات العربية، أما إنتاج زيت الذرة فيتركز أكثر في كل من السعودية والكويت والإمارات العربية، كما تتخصص المنطقة في كل من إنتاج الحليب المبستر والمجفف والمعقم والاجبان، أما صناعة السكر فتتخصص بها العراق[134] (ص308).

هذا عن المنتوج الغذائي ومستواه في الوطن العربي وأهم الدول العربية المتخصصة في المجال الغذائي الصناعي، وبعدما تم التطرق إلى واقع كل من الإنتاج النباتي والحيواني، لابد من التطرق إلى نتائج هذا الواقع والمتمثلة في مدى تحقيقه للأمن الغذائي العربي من خلال نصيب المواطن العربي من هذا الأمن الغذائي.

## 3.3.3.نصيب الفرد من الأمن الغذائي

تسعي الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسبا من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للأفراد، هذا الجهد تختلف ثماره من دولة إلى أخرى، فمنها من قارب الوصول إلى هذا الهدف، ومنها من ما زال في الأطوار الأولى لتحقيقه، ويمكن إظهار مستوى هذا الجهد من خلال :

### 1.3.3.3.الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي 1276 مليار دولار بالأسعار الجارية لسنة 2006، محققا بذلك معدل نمو بنحو16,9 % بالمقارنة مع معدل نمو 22,6 % في عام 2005، ورغم انخفاض الناتج لهذه السنة ، إلا إن التحسن الملحوظ الذي شَهدته أسواق النفط العالمية وارتفاع عائدات صادرات النفط ساعد في بقاء النمو في الدول العربية عند مستويات مرتفعة في هذه الفترة مقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال عامي 2001-2002، وفي عام 2009 بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1930 مليار دولار في عام 2008، مسجلا بذلك انكماشا بلغ معدله11,9 % مقارنة بمعدل نمو بحوالي25,8 % في سنة 2008[122] (ص17)، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات النفطية والتخفيضات التي مست الإنتاج في الدول النفطية.

### 2.3.3.3.متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من حوالي 3622 دولار للفرد لعام 2005 إلى حوالي 4142 دولار عام 2006 مسجلا بذلك نمو بلغ نمو 14.4%، وحافظت قطر والإمارات والكويت على أعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل في الدول العربية كافة، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من سوريا وجيبوتي واليمن والسودان الأدنى بين الدول العربية[141] (ص19)، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تراجع في الدول العربية كمجموعة واحدة من 6002 دولار عام 2008 إلى حوالي 5159 دولار عام 2009، مسجلا بذلك انكماش بلغت نسبته حوالي 14% ، ويسجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الكويت بنسبة بلغت 44.5%، أما تونس فنخفض بنسبة 4 % وموريتانيا بنسبة16.5 %، أما أعلى نمو في نصيب الفرد فقد كان في مصر ولبنان بمعدلات بلغت 13% و 12.3% على التوالي و0.5% في المغرب و5,7% في الأردن و 9% في جيبوتي [134] (ص21).

### 3.3.3.3.التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي

يتميز غذاء سكان الوطن العربي بكونه يؤكد على تناول الحبوب و النشويات و البقوليات و الخضروات ، وهذه المواد الأربعة تشكل نسبة 64.44%، وقلة نسبة المواد المهمة من (اللحوم و الأسماك و الألبان و البيض )، فهي لا تكون سوي بين 12%و 21% ،علما بأن متوسط ما يتناوله المواطن العربي من الغذاء و خاصة المواد الرئيسية التي تتضمن اللحوم و الحبوب و الألبان و البيض و

الأسماك هي أقل من متوسط ما يخصص للفرد في العالم بشكل عام، و يزداد التباين إذا ما قارنا ذلك مع الدول المتقدمة ، وسيتم تأكيد ذلك فيما يأتي ، إذ يختلف النمط الغذائي السائد من دولة لأخرى، و نميز: [153] (ص130)

### 1.3.3.3.3.الحبوب

تمثل الحبوب الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان العربية، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب، ويُعد القمح المادة الأولى من أنواع الحبوب المستهلكة في الوطن العربي، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرى السكرية، ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال إفريقيا، بينما يحتل الذرى والأرز المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعا في المشرق العربي، أما البلدان الأقل نمو ( السودان واليمن وجيبوتي) فنجد الذرة وحبوب الدخن، ويلاحظ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلا خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكميات المستهلكة.

### 2.3.3.3.3.الخضر والفواكه

تشكل المكون الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان وموريتانيا و اليمن ، حيث ينخفض تزود الفرد منها إلى ما يتراوح بين 60 غراما و 200 غراما في اليوم .

### 3.3.3.3.3.منتجات الألبان

تعد من المكونات الغذائية الرئيسية و خاصة في السودان و موريتانيا و اليمن ، بل أن معدلات تزود الفرد منها في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة ، و تعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة بشكل واضح .

### 4.3.3.3.3.منتجات اللحوم

تشكل جانبا محدودا من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، وتحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، والتي تزودها بما يعادل بين 135 و 190 غراما يوميا.

### 5.3.3.3.3.الأسماك وأنواع المأكولات البحرية

تمثل جزءا بسيطا من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية.

ويمكن إظهار الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي بالشكل التالي:

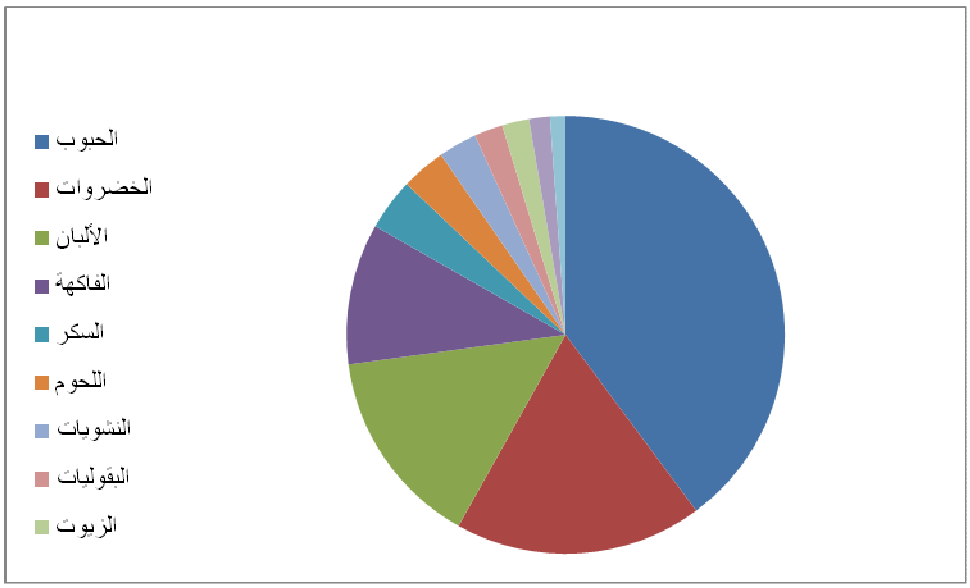


الشكل رقم 06 : الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي[125] (ص139 )

4.3.3. 3.متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك يختلف نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وفق ما يلي[150] (ص3-23):

1.4.3.3.3.الحبوب

بلغ متوسط نصيب الفرد من الحبوب 311,01 كيلوغرام عام 2007، ثم انخفض إلى 299,11 كيلوغرام في عام 2008، ثم عاود ارتفاعه إلى نحو 317 كيلوغرام في عام 2009 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه في 2008، يأتي القمح في مقدمة الحبوب إذ يبلغ نحو 52.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الدول العربية من مجموعة الحبوب، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منه 65,7 كيلوغرام لعام 2009، كما يصل نصيب الفرد من المتاح الاستهلاك من الأرز حوالي 30,3 كيلوغرام لنفس العام، وفيما يخص الشعير يستخدم 90% من كميات الاستهلاك كغذاء للحيوان، أما كغذاء للإنسان فيصل إلى نحو 14.7% من إجمالي متوسط استهلاك الفرد حسب مؤشرات 2009، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المتاح منه نحو 43,3 كيلو غرام .

2.4.3.3.3.السلع النباتية

إن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية يشهد تفاوت ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من ما هو متاح من البقوليات حوالي 6,59 كيلوغرام لسنة 2009، أما عن السكر المكرر فقد بلغ حوالي 30,9 كيلوغرام وبنسبة ارتفاع 6.5% عن 2008، أما عن الخضر فقد شهد نصيب الفرد منها ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها 149,7 كيلوغرام لعام 2009، وتأتي البطاطس في مقدمتها إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 32,3 كيلوغرام لنفس العام وبنسبة زيادة بلغت نحو

2% عن عام 2008، كما ارتفع نصيب الفرد من الفاكهة ليستقر عند حوالي 91,6 كيلوغرام، وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتية فقد بلغ 14,6 كيلوغرام وذلك لسنة 2009 .

### 3.4.3.3.3.المنتجات الحيوانية والسمكية

بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن ما يعادل 11,15 كيلوغرام ، أما نصيبه من اللحوم الحمراء فقد شهد استقرارا عند متوسط 15,5 كيلوغرام لعام 2009، وفيما يخص الألبان فقد بلغ نصيب الفرد منها حوالي 104,8 كيلوغرام لنفس العام، كما بلغ نصيبه من الأسماك نحو 10,58 كيلوغرام للعام ذاته متراجعا بنسبة قدرها 1,7% عن عام 2008 .

### 4.4.3.3.3.نصيب الفرد من المياه:

تم تقسيم المنطقة العربية إلى 4 فئات فيما يتعلق بتوفير المياه[128] (ص92):

### 1.4.4.3.3.3.الفئة الأولى

وتضم دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه بلغ 93%، فيما تبلغ نسبة تغطية الصرف الصحي 98%، وقد حققت هذه المجموعة غاية توفير إمدادات المياه والصرف الصحي كاملة.

### 2.4.4.3.3.3.الفئة الثانية

تشمل دولا تتبع المسار لتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي، وتضم دول المشرق العربي مصر والأردن ولبنان وسوريا ، ودول المغرب العربي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، وتتراوح نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بين 89% و 96% في دول المشرق العربي و87% في دول المغرب العربي.

### 3.4.4.3.3.3.الفئة الثالثة

وتضم اليمن وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان، وتشير التقديرات أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بلغت بين 46% و 66% في اليمن، فيما تتراوح بين 38% و 67% في بقية البلدان.

### 4.4.4.3.3.3.الفئة الرابعة

تنتمي إليها الدول التي تعاني عدم استقرار، وتتمثل في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وبلغت النسبة فيها 30%، وذلك نتيجة لتدهور البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي

ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من مختلف أصناف الغذاء الضروري للفرد.

الجدول رقم 11: متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك

[من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات تقرير الأمن الغذائي العربي لـ2009].

| المجموعات السلعية | 2009 | التغير بين 2009-2008 | المجموعات السلعية | 2009 | التغير بين 2009 -2008 |
|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 317,36 | 6,1 | الخضر | 149,7 | 1,4 |
| القمح والدقيق | 153,74 | 8 | الفاكهة | 91,59 | 3,4 |
| الذرة الشامية | 67,33 | 6,7 | السكر المكرر | 30,9 | 6,5 |
| الأرز | 30,33 | 0,8 | الزيوت النباتية | 14,64 | 3,6 |
| الشعير | 43,3 | 6,4 | لحوم الدواجن | 11,15 | 2,7 |
| البطاطس | 32,34 | 2 | الألبان | 10,58 | -1,7 |
| البقوليات | 6,59 | 11,1 | | | |

(كلغ/سنة)

## 5.3.3.3.معدل استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون

هناك معدلات مثلي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، ولا يجب أن تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن حدودها العليا، لتفادي أثار التغيرات الضارة، ويتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا حراريا في منتصف السبعينات إلى نحو 2803 سعرا في نهاية التسعينات، وتشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة، وسيقدر بنحو 2940 سعرا حراريا في عام 2015، ويمكن تتبع تقييم متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد عبر الزمن بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تضم الوطن العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد[150] (ص36).

**( سعر حراري للفرد/يوم)**

| البلدان | 1971 - 1967 | 1992 – 1990 | 2010 |
|---|---|---|---|
| العالم | 2440 | 2720 | 2900 |
| البلدان المتقدمة | 3190 | 3350 | 3390 |
| البلدان النامية | 2140 | 2520 | 2770 |

تتفاوت الأنماط الغذائية في الدول العربية، بحيث في الدول العربية ذات الدخل المرتفع يميل المستهلك إلى اقتناء السلع ذات النوعية الجيدة والفاخرة، والتي تتسم بالقيمة الغذائية العالية، إذ تراعي تلك السلع المواصفات المعترف بها دوليا، بينما في الدول الأخرى ذات الدخل المحدود، لا تؤخذ الأذواق بعين الاعتبار كمحدد أساسي لاستهلاك السلع الغذائية، بل يتوقف الأمر على القدرة الشرائية للحصول على تلك السلع، ويتبين أن الدول العربية تتفاوت في متوسط استهلاك الفرد بحيث نجد أن الصومال هو

البلد الذي يقل متوسط استهلاك الفرد من الغذاء فيه عن 50% من الحاجيات، تليه كل من جيبوتي واليمن، أما باقي الدول العربية فيرتفع فيها متوسط استهلاك الفرد من السعرات عن المتوسط العالمي، ويتفاوت نصيب الفرد اليومي من تلك المكونات بين الدول العربية، إذ هناك دول عربية يفوق نصيب الفرد فيها 3000 سعرا حراريا ، وهي مصر بحوالي 3385 سعرا حراريا للفرد، تليها الإمارات بحوالي 3340 سعرا، ثم ليبيا بـ 3333 سعرا، وتونس ولبنان والكويت والمغرب وسوريا بمتوسط يومي للفرد يتراوح بين حوالي 3293 – 3038 سعرا في عام 2001، أما الدول العربية التي ينخفض متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن 3000 سعرا تأتي الجزائر في الطليعة بحوالي 2987 سعرا والسعودية بـ 2842 سعرا، ثم الأردن وموريتانيا بنحو 2769 و 2764 سعرا حراريا على التوالي، أما في السودان وجيبوتي واليمن فيبلغ المتوسط نحو 2288 و 2218 و 2050 سعرا على التوالي لسنة 2001 ، وخلال الفترة 2003 – 2004 قُدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية بنحو 2844 سعرا حراريا مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي[154] (ص69) ، ومقارنة بمتوسط التسعينات فقد ازدادت تلك السعرات بنحو 4% على المستوى العربي ونحو 5% على المستوى العالمي، وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الوطن العربي بلغ نحو 2844 سعرا حراريا لمتوسط الفترة 2004 – 2006 مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي، أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غراما مقارنة بنحو 76 غراما على المستوى العالمي، وبالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 غراما يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 غراما، وفيما يتصل بمعيار البروتينات و الدهون فإن المستهلك العربي يعتمد على المقادير النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجات الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و31.5% و 30.2% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي، حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء عن المصادر النباتية مقارنة بالوطن العربي[150] (ص36) ، ويمكن تقسيم الوطن العربي وفقا لمنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو) واعتمادا على مؤشرين رئيسين هما دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني وكمية السعرات الحرارية اليومية إلى:

- دول ذات دخل مرتفع من الناتج الإجمالي الوطني، ويزيد عن 6000 دولار سنويا، وكمية السعرات الحرارية التي تفوق 3000 سعرا حراريا وهي ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان وهي عموما تمثل الدول النفطية.

- دول ذات دخل متوسط من الناتج الوطني الإجمالي، وهو يقع بين 6000 – 3000 دولار للفرد سنويا مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 – 3000 سعرا حراريا وتضم الجزائر، العراق ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.
- دول ذات دخل منخفض من الناتج الإجمالي الوطني وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة بين 2000 و 2700 سعرا حراريا ، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.

ويمكن مقارنة متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي بالمستوى العالمي بالجدول التالي:

الجدول رقم 13: متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي والعالمي[150] (ص37).

| | 1966-1964 | 1976-1974 | 1986-1984 | 1999-1997 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| العالم | 2358 | 2435 | 2655 | 2803 | 2940 |
| الشـــرق الأدنـــى وشمال إفريقيا (تضم الوطن العربي) | 2290 | 2591 | 2953 | 3006 | 3090 |

من التحليل السابق نجد أن المشكلة في الوطن العربي ليست مشكلة تغذوية أي نقص نصيب الفرد من كمية السعرات الحرارية، بل هي مشكلة غذائية تتمثل في نقص كميات الغذاء المتوفر واختلال توزيع الغذاء بين أفراد البلد الواحد في الوطن العربي، مما أدى إلى ظهور فجوة غذائية تسعى الدول العربية لتقيدها والحد من أثارها بعمل جماعي مشترك.

## 4.3.الجهود العربية لتوفير الغذاء و تفعيل التنمية الاقتصادية

أن التكامل الاقتصادي في الوطن العربي هو أحد العوامل الرئيسية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل تنمية مشتركة لجميع أجزاء الوطن العربي وتحقيقا للأمن الغذائي ومواجهة ما تفرزه الفجوة الغذائية من تحديات سياسية واقتصادية لن تستطيع أي دولة عربية مواجهتها بمفردها.

### 1.4.3.الفجوة الغذائية العربية

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، ويمكن وصف حالة الصادرات والواردات الغذائية فيما يلي:

#### 1.1.4.3. الواردات الغذائية

بلغ متوسط كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71,4 مليون طن وبمعدل زيادة سنوية بلغت 4% خلال الفترة 2000 – 2007، وازدادت كمية الواردات من الحبوب بمعدل سنوي مقداره 2.1 % ، كما زادت كمية واردات السكر والزيوت النباتية واللحوم والألبان خلال نفس الفترة

بنسب سنوية تقدر بحوالي 10.1%، 4.2%، 7% و 6.6% على التوالي، مما يدل على ازدياد حجم الطلب من هذه السلع، وقد ارتفعت قيمة واردات هذه السلع من 18,5 مليار دولار إلى 34,2 مليار دولار خلال هذه الفترة، أي بمعدل سنوي 9.2%، وارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 7,9 مليار دولار إلى حوالي 13,4 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 7.8% [121] (ص175) ، كما وارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 36,1 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 41,7 مليار دولار لعام 2008، أي بمعدل نمو بلغت نسبته 15,3%، وقد شكلت قيمة الواردات من هذه السلع حوالي 69.2% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية لعام 2008، وتصدرت كذلك الحبوب والألبان والسكر والزيوت النباتية واردات السلع الغذائية الرئيسية من حيث الكمية والقيمة وشكلت حوالي 89% من إجمالي كمية الواردات وحوالي 82.5% من إجمالي قيمة الواردات، كما توزعت السلع الغذائية المستوردة إلى ثلاث مجموعات حسب التغير في كميتها وقيمتها، حيث تشمل المجموعة الأولى سلعا ارتفعت كميتها وقيمتها كالحبوب والزيوت النباتية و اللحوم، أما المجموعة الثانية فتضم السلع التي ارتفعت قيمتها بالرغم من تراجع كميتها المستوردة، وتضم السكر الخام والبقوليات والفواكه، وتشمل المجموعة الثالثة السلع التي انخفضت قيمتها وكمية مستورداتها وتشمل البطاطس، بسبب زيادة إنتاج الدول العربية من هذه السلعة[122] (ص66)، ويوضح الشكل التالي توزيع السلع الغذائية على هيكل الواردات العربية الغذائية.

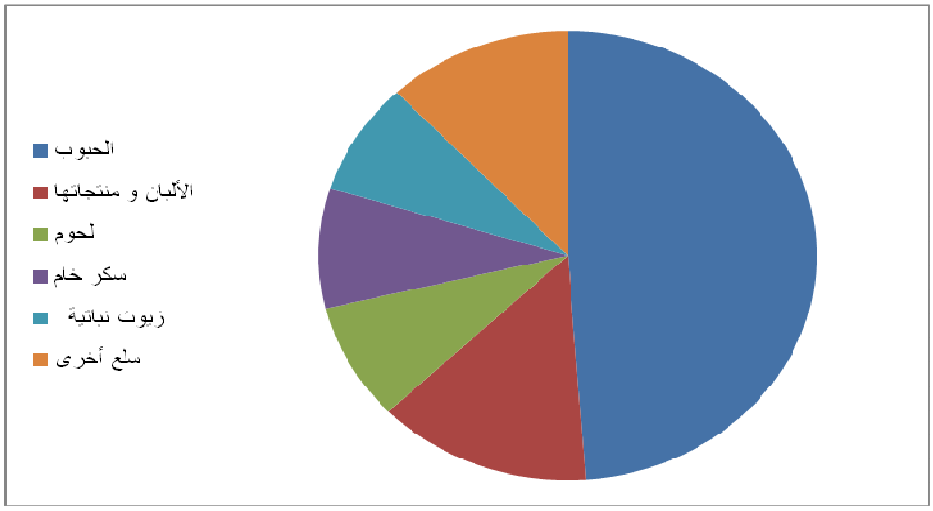


الشكل رقم 07 :هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية[122] (ص66)

## 2.1.4.3.الصادرات الغذائية

ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 10,3 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 10,9 مليار دولار في 2008، أي بنسبة نمو بلغت 5.6%، وهي دون المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2000 – 2008 الذي بلغ 14.4%، أما من حيث الكميات المصدرة، فلم تسجل زيادة تذكر في عام 2008، إذ بقيت في حدود 15,3 مليون طن، وذلك مقابل زيادة بلغت 9,8%

كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000 -2008، وقد شكلت صادرات الأسماك والخضروات والفواكه والألبان حوالي 61.2% من قيمة الصادرات، كما وارتفعت قيمة صادرات الألبان ومنتجاتها بنسبة قياسية بلغت 74.1% والبطاطس بنسبة 13.2% والبيض بنسبة 13%، في حين تراجعت قيمة صادرات البقوليات بنسبة قاربت الثلث في عام 2008، وقد تراجعت نسبة زيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2008، مقارنة بمتوسط نسبة زيادتها خلال الفترة 2000 –[122] (ص67) 2008، وذلك بسبب زيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية، وتباطؤ التوسع في استصلاح الأراضي وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية.

### 3.1.4.3.الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيرا عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي، وتتفاوت درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن العربي، ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي: [150] (ص42)

#### 1.3.1.4.3.مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي كامل ومرتفع

وتشمل المجموعتان اللتان حققتا فائضا تصديريا وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2009 لمجموعة الأسماك نحو 105.9% ولمجموعة الخضر نحو 101.2%، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حَققت البطاطس (البطاطا) معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 100.9%، حيث حققت فائضا تصديريا في كميتها على الرغم من تحقيقها عجز في القيمة، وذلك للارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها، أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو بلغ نحو97.5% .

#### 2.3.1.4.3. مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي متوسط

وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية ، وتشمل اللحوم بمعدل اكتفاء يقدر بنحو 86.2%، ولحوم الدواجن بنحو 74.5%، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5% ، بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 62.2% عام 2009.

#### 3.3.1.4.3.مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي منخفض

وتضم المجموعة الحبوب بنحو 49.36% ، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 27.6% فقط، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 32.1%.

## 4.1.4.3. واقع الفجوة الغذائية العربية

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية، وحسب التقارير الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول قيمة الفجوة الغذائية، فإنها كانت في عام 1990 نحو 11,8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى نحو 13,9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت نحو 18,1 مليار دولار عام 2005 وارتفعت إلى نحو 24,91 مليار دولار عام 2007 [155] (ص6) ، وبعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ارتفعت الفجوة إلى نحو 29,86 مليار دولار في عام 2008، بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9% ثم تراجعت قليلا إلى نحو 27,54 مليار دولار عام 2009، بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه في 2008 [122] (ص8) ، وسَتصل إلى حوالي 27 مليار دولار عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 44 مليار دولار عام 2020، والى 71 مليار دولار عام 2030، إلا أن تسارع وتفاوت زيادة الفجوة الغذائية تجاوز التوقعات حيث أن قيمتها وصلت حوالي 30 مليار دولار في عام 2008 فقط ، وهذا ما لم ما يكن من المتوقع، وذلك لأسباب كثيرة أهمها زيادة سكان الوطن العربي الذي من المتوقع أنه سيصل في عام 2030 إلى 545 مليون نسمة[154] (ص8) ، وبزيادة 63.3% عن التعداد الحالي إضافة إلى الزيادة المتوقعة في أسعار الغذاء.

## 5.1.4.3.أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية

ويمكن تقسيمها إلى: [150] (ص39-40)

### 1.5.1.4.3.الحبوب

تتكون الفجوة الغذائية العربية بشكل أساسي من الحبوب إذ أدت التقلبات المناخية إلى تراجع إنتاج الحبوب، وقد بلغت الفجوة من الحبوب عام 2008 مبلغ 18,30 مليار دولار ثم تراجعت إلى نحو 16,35 مليار دولار في عام 2009، وبنسبة تراجع 10.72%، ويمثل القمح ودقيقه نحو 53.6% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب الرئيسية لنفس العام، أما الذرى فتمثل نحو 19.8% من قيمة الفجوة التجارية للحبوب وبمبلغ 3,23 مليار دولار، وفيما يخص الشعير فيأتي في المرتبة الثالثة ، حيث يتحمل نحو 8.3% من إجمالي قيمة الفجوة التجارية للحبوب وبقيمة 2,27 مليار دولار لعام 2009، كما مثلت الفجوة التجارية من الأرز نحو 7.3% من قيمة الفجوة التجارية للحبوب وبمبلغ 2 مليار دولار للعام ذاته.

### 2.5.1.4.3. السلع الغذائية النباتية الأخرى

تطورت قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية، ويأتي في مقدمتها السكر والزيوت إذ قُدرت الفجوة منها حوالي 2,93 مليار دولار عام 2009 وبنسبة زيادة بلغت نحو 7.7% عن عام 2008، أما مجموعة الفواكه فقد انخفضت قيمة الفجوة التجارية لتصل إلى 412,8 مليون دولار عام 2009، وبنسبة انخفاض بلغت 17.8% عن عام 2008، وفيما يخص البطاطس فقد ارتفعت الفجوة منها إلى 171,7 مليون دولار وبنسبة ارتفاع 28.9% عن عام 2008، أما الخضر الأخرى فهي تعتبر من المجموعات الغذائية النباتية التي حققت فائضا في عام .2009

### 3.5.1.4.3.المنتوجات الحيوانية والسمكية

تعتبر مجموعة الأسماك من المجموعات التي حققت فائضا تجاريا على مستوى الوطن العربي، إذ أن الفائض اخذ في الارتفاع إلى نحو 1,86 مليار دولار عام 2009، بعد ما كان الفائض يقدر بنحو 1,58 مليار دولار عام 2008، أما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت قيمة الفجوة منها من نحو 1,76 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 1,47 مليار دولار في عام 2009 وبنسبة ارتفاع 10.5%، وفيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها فإنها قد ارتفعت فجوتها من 4,4 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 4,58 مليار دولار عام 2009، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 33% .

### 6.1.4.3.التوزيع النسبي لقيمة الفجوة الكلية على السلع الغذائية الرئيسية

إن مجموعة الحبوب ساهمت وحدها في عام 2009 بحوالي 53% من قيمة الفجوة الغذائية، وللقمح ودقيقة نحو 28.4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية ويليه كل من الذرة الشامية والشعير والأرز على التوالي، تحقق كل منها عجز تجاريا يمثل نحو 10.5% ، 7.4% ، 6.5% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات السلع الغذائية على الترتيب، ويأتي بعد مجموعة الحبوب من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية لعام 2009، كل من السكر المكرر والزيوت النباتية حيث تساهم بنحو 9.5% و 8.3% من القيمة الكلية للفجوة التجارية لسلع العجز الغذائي ، أما باقي المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية ، فيضم بنحو 1.3% للبقوليات ونحو 1.4% للفواكه ونحو 0.6% للبطاطس، وتعتبر مجموعة الخضر والأسماك المجموعتان الوحيدتان التي تحققا فائضا تجاريا تصديريا يقدر بنحو 3,3 مليون دولار عام 2009، وتقدر مساهمتها في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2009 بنحو 56.86% للأسماك ونحو 43.14% للخضر، وتحقق المنتجات الحيوانية عجزا تجاريا مستمرا حيث تمثل قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو 5.9% ولحوم الدواجن بنحو 4.8%، وذلك من القيمة الكلية للفجوة الغذائية، أما الألبان ومنتجاتها فتساهم بنحو 14.9% من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية[150] (ص41) ، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب والشكل التالي يوضح ما سبق:

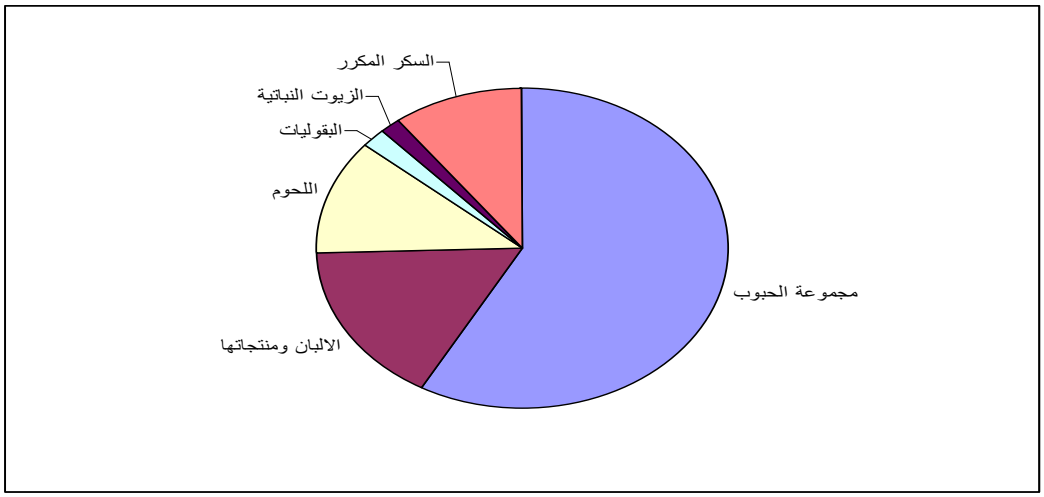


الشكل رقم08: التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لعام 2009[150] (ص42).

## 7.1.4.3.العجز المائي العربي

لقد قُدرت احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بحوالي 338 مليار م$^3$ في عام 2008 وفي حالة استمرار الوضع على ماهو عليه، أي تزايد عدد السكان بنسبة 2.4% سنويا وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة 10% سنويا المقدرة خلال الفترة 2000 – 2008، فإن المنطقة العربية ستحتاج إلى تأمين ما يقرب 436 مليار م$^3$ من المياه في عام 2030، غير أن واقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية مهما بلغت تنميتها في المستقبل وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن الهطول المطري في المنطقة العربية سينخفض بمقدار 20% نتيجة التغيرات المناخية، كما و يظهر تراجع نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 1000 م$^3$ سنويا، وهو ما يعرف بخط الفقر المائي، وبهذا فإن المنطقة العربية تعاني عجزا مائيا حيث من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 500 م$^3$ بحلول عام[122] (ص54) 2025، هذا ما قد يدعوا إلى اتخاذ برنامج طارئ للمحافظة على المياه المتوفرة وتنميتها للتقليل من أخطار نقص الماء في المستقبل.

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الفجوة الغذائية هي في تزايد مستمر، وحسب التوقعات فهي ستبلغ معدلات خطيرة ستخلق أضرارا تمس الأمن القومي للوطن العربي، الأمر الذي يستدعي التحرك الطارئ من الدول العربية، وفي ظل إستراتيجية اقتصادية تبادلية موحدة بين الدول العربية بعيدة عن المصالح الذاتية والخلافات السياسية والعرقية.

## 2.4.3.التجارة البينية العربية

تعتبر التجارة أهم سبل التقارب والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ويمكن الاعتماد عليها في فتح أفاق جديدة للتعاون فيما بين الدول العربية في كافة المجالات المختلفة، وهي أنجع وسيلة لتوفير الغذاء للمواطنين العرب بتقديم العون من الدول ذات الإمكانيات الغذائية للدول التي تعاني من معضلة

نقص الغداء ، ومن خلال شروط أيسر من تلك التي يفرضها العالم الخارجي للوطن العربي ، التي وإن أعتبرت لدولة عربية ما صادرات اعتبرت لدولة عربية اخرى واردات وللوطن العربي كافة تحقيق أمنا غذائيا.

### 1.2.4.3.نظرة على التجارة الخارجية الإجمالية:

بلغت التجارة الخارجية العربية حوالي 726 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بنحو 1068 مليار دولار لعام 2008، أي بانخفاض ما نسبته 32%، وقد تجاوزت نسبة انخفاض الصادرات العربية نسبة انخفاض الصادرات العالمية التي بلغت 22.6% في عام 2009، مما أدى إلى تراجع الصادرات العربية من الصادرات العالمية من 6.7% في عام 2008، إلى 5.9% في عام 2009، وفي جانب الواردات الإجمالية العربية فقد تراجعت أيضا، ولكن بنسبة أقل إذ بلغ إجمالي الواردات العربية نحو 603 مليار دولار عام 2009، مقارنة بنحو 705 مليار دولار عام 2008، أي بنسبة انخفاض 14.4% في المتوسط [122] (ص167) ، وكل هذا التدهور في التجارة الخارجية الإجمالية كان سببه تداعيات الأزمة العالمية وما أفرزته من نتائج سلبية مست اقتصاديات الدول العربية ، وبشكل أكبر من غيرها.

### 2.2.4.3.أهم الاتفاقيات لتفعيل التجارة الخارجية البينية

تتوافر المنطقة العربية على العناصر الجغرافية والثقافية والاقتصادية الكافية لتحقيق تكاملها التجاري، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات داخل المنطقة في الحقبة الأخيرة أهمها :

#### 1.2.2.4.3.اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت

وقد استهدفت هذه الاتفاقية تنظيم المبادلات التجارية ضمن الدول المتعاقدة، وعلى أساس توفير معاملة تفضيلية بين هذه الدول من خلال إعفاء المنتجات الزراعية والصناعية من الرسوم الجمركية في حالة استيرادها شرط أن تكون من منشأ إحدى الدول المتعاقدة، وعدم فرض أي رسوم داخل الدول المستوردة للمنتجات السابقة فوق ما تم فرضه من رسوم على منتجاتها المحلية المماثلة، وتوفير معاملة تفضيلية للدول المتفقة وتسهيل حركة تجارة العبورعبر أراضي الدول المتعاقدة[156] (ص261)، تم الموافقة عليها من مجلس الجامعة العربية، والتوقيع عليها من مندوبي كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر في 1953/09/07، وانضمت إليها السعودية في 1953/09/13 والكويت في عام 1964 [136] (ص27) ، ورغم أن هذه الاتفاقية حققت بعض النجاح في توسيع أفاق التعاون الاقتصادي العربي وفق نظام الأفضلية التجارية، إلا أن تأثيرها بقى محدودا بسبب عدم شمولها لكافة الدول العربية بل اقتصارها على 07 دول بعد انسحاب اليمن منها .

### 2.2.2.4.3.اتفاقية تسهيل المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

والتي عقدت سنة 1953 وحُدد موعد سريانها سنة 1954، واستهدفت العمل على تسهيل حركة المدفوعات المنفصلة كالمعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال، ومنح الحق لمواطني الدول الأعضاء بانتقال رؤوس الأموال الحكومية، و لكن كان انتقال رؤوس الأموال الخاصة محدودا، واقتصر على الاستثمار في الإسكان. [156] (ص262)

### 3.2.2.4.3.اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين البلدان العربية

أبرمت هذه الاتفاقية سنة 1981، وقد استهدفت الربط بين إنتاج السلع العربية وتبادلها بتقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها وحمايتها من المنافسة الأجنبية، وهي مُلخص لميثاق العمل الاقتصادي القومي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، صادقت عليها في نوفمبر 1984 عشرة أقطار عربية هي تونس، العراق، ليبيا واليمن الشمالي والبحرين، الكويت، الأردن، فلسطين واليمن الجنوبي. [136] (ص34-36)

### 4.2.2.4.3.منطقة التجارة الحرة العربية

تم إقرار إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في القاهرة للمدة 21-22 سبتمبر 1996، وذلك بهدف تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتم الإعلان عن إنشاء هذه المنطقة والموافقة على برنامجها التنفيذي، بمقتضى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتاريخ 19 فيفري 1997، والذي ينص على أن يكتمل إنشاء المرحلة الثانية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي، وتحقيق التحرير الشامل بإتباع أسلوب التحرير التدريجي وبنسب تخفيض سنوية متساوية الرسوم بمعدل 10%، بحيث يتم التحرير الشامل للتجارة بين الأقطار العربية خلال 10 سنوات[125] (ص189)، وبهذا فإن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي ضرورة ملحة تمليها أهمية دعم وتحفيز التجارة العربية البينية، والتي تؤكد على إلزامية بناء تكتل اقتصادي عربي قادر على التعامل مع الاتفاقيات الدولية الخارجية بحذر وفق ما يحقق أهدافه ويجنبه الخسارة والتراجع الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي.

### 3.2.4.3.أداء التجارة العربية البينية

إن التجارة العربية البينية قد حققت أداء ضعيفا عبر السنين وخصوصا بعد تراجع أسعار النفط العالمية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية، مما أدى في النهاية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في سنة 2009 بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 71,1 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 88,4 مليار في عام 2008، وانخفضت قيمة الصادرات البينية

بنسبة 19.7%، كما سجلت قيمة الواردات أيضا انخفاضا بنسبة 19.5%، والجدول التالي يوضح أداء التجارة العربية البينة عبر السنين .

الجدول رقم 13: أداء التجارة العربية البينية[122 ].

| | القيمـــة (مليـــار دولار) | | | | | النسبـــــة (%) | | | | | معدل التغير السنوي للفترة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2005-2008 % |
| متوسط التجارة البينة | 46,2 | 56,1 | 67,6 | 88,4 | 71,1 | 36,5 | 21,5 | 20,4 | 30,8 | 19,6 | 24,2 |
| الصادرات البنية العربية | 48,3 | 58,6 | 71 | 93 | 74,7 | 33,8 | 21,5 | 21 | 31,1 | 19,7 | 24,4 |
| الواردات البنية العربية | 44,1 | 53,6 | 64,2 | 83,8 | 67,5 | 39,7 | 21,6 | 19,8 | 30,6 | 19,5 | 23,9 |

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت الدول العربية انخفاضا في صادراتها البينية في سنة 2009، باستثناء مصر والسودان، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين 0.4% بالنسبة للأردن و 53.2% بالنسبة لليمن، وفي المقابل سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 8,3 مليار دولار في عام 2009 والسودان نسبة نمو بلغت 4.4% خلال الفترة نفسها، وفي جانب الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر والعراق، وقد تراوحت نسب التراجع بين 12.7% بالنسبة للسودان و 71% بالنسبة لجيبوتي، وقد ارتفعت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5%، وذلك لانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية خلال سنة 2008، وقيامها بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأة بداية من عام 2009، مما أسهم كثيرا في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية، أما واردات العراق فقد ارتفعت بنسبة 1.5% في سنة 2009 [121] (ص173) ، كما ويرجع ضعف أداء التجارة البينية العربية إلى عدة عوامل اقتصادية منها الفروق في النظم الاقتصادية و نقص وسائل المواصلات وتشابه هياكل الإنتاج والسلع المعروضة ونقص قابلية التحويل لمعظم العملات العربية وضعف إستراتيجية التسويق وتنافسية المنتجات، بالإضافة إلى عوامل مؤسسية مثل العلاقات مع الدول المستعمرة السابقة وضعف الالتزام بالاتفاقيات والحساسية السياسية المنعكسة على العمل العربي المشترك وضعف أطر التمويل الملائم[157] (ص3-4) ، إضافتا إلى انتشار الإجراءات الطويلة والمعقدة ودور الاقتصاديات العالمية الكبرى في محاولة إضعاف أي تعاون عربي لا يخدم مصالحها.

### 4.2.4.3.الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

فيما يتعلق بالصادرات البينية بقيت المواد الخام والوقود المعدني تحتفظ بأكبر حصة من الصادرات البينية خلال كل السنوات السابقة مع زيادة نسبتها من 56.3% في سنة 2006 إلى 60.5% في عام 2007، وقد حلت المصنوعات في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.8% من الصادرات البينية، و جاءت الآلات ومعدات النقل في المركز الثالث بنسبة 9% والمنتجات الكيماوية في المركز الرابع بنسبة 8.9% من الصادرات البينية، أما الأغذية والمشروبات فكانت حصتها 7% من الصادرات البينية لعام[120] (ص150 )2007 ، وفي سنة 2008 ارتفعت حصة المصنوعات لتشكل أكبر حصة من الصادرات البينية بنسبة 54.2%، وتأتي حصة الآلات ومعدلات النقل في المرتبة الثانية بنسبة 17.2% ، واحتلت المواد الكيماوية المرتبة الثالثة، أما جانب الواردات البينية فقد غلب كذلك على الهيكل السلعي المواد الخام والوقود المعدني، حيث ارتفعت حصتها من 48.7% في عام 2006 إلى 52.4% في عام 2007، وقد حلت المصنوعات في المركز الثاني بحصة بلغت 15.6% من الواردات البينية لعام 2007، تلتها المواد الغذائية والمشروبات بحصة بلغت 12.2% من الواردات البينية لعام 2007، بعد أن كانت 12.6% لعام 2006 [122] (ص177)، أما في عام 2008 فقد حافظ الهيكل السلعي للواردات البينية العربية على ترتيبه بتغير طفيف في نسبه.

### 5.2.4.3.الاستثمارات العربية البينية

ارتفعت قيمة الاستثمارات العربية البينية المباشرة من 1,8 مليار دولار عام 2002 إلى 17,5 مليار دولار عام 2006، حيث ساهمت بحوالي 28% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد استقطبت ثلاث (03) دول أهم حصة من تدفقات الاستثمار، إذ استحوذت السعودية على حوالي 24,3 مليار دولار والإمارات 13,3 مليار دولار ومصر 11,6 مليار دولار، أي ما يمثل حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة العربية، كما تستثمر دول الخليج في الخارج مبالغ هامة وبنسبة 11% [158] (ص19) من رؤوس أموال هذه الدول داخل المنطقة العربية، والشكل الموالي يوضح تقسيم الاستثمار العربي حسب القطاعات الاقتصادية.

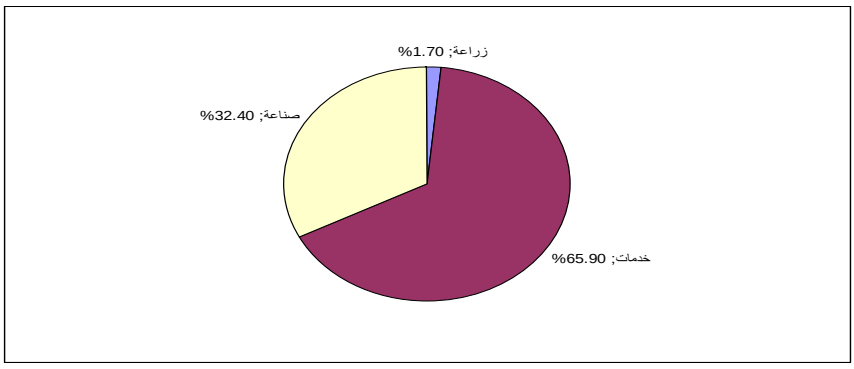


الشكل رقم 09: توزيع الاستثمار العربي البيني حسب القطاعات عام 2006[120] (ص20).

## 6.2.4.3.التجارة الزراعية العربية البينية

تم سابق توضيح حجم الصادرات والواردات الغذائية العربية والتي تتفاوت نسب الدول العربية فيها، وتعتبر التجارة العربية البينية في المواد الغذائية أهم وسيلة يمكن الوصول بها إلى تحقيق الأمن الغذائي باعتبارها تقوم على عمل جماعي دولي، إلا أن المؤسف أنه ما تزال التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الزراعية ضئيلة ومحدودة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف القاعدة الإنتاجية والتصديرية التي تفتقر إلى التنوع، فالصادرات الزراعية العربية البينية تمثل 15% من إجمالي الصادرات الزراعية الإجمالية، إلا أن التجارة البينية تحتل مكانة هامة في عدد من البلدان العربية، حيث مثلت عام 2002 نصيبا هاما من الصادرات الزراعية في كل من الأردن بنسبة 77%، وفلسطين 70.6%، وسوريا بنسبة 73.4%، والسودان بنسبة 72.1%، واليمن نسبة 66.3%، وتتصدر سوريا والسودان والأردن واليمن قائمة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية، إذ بلغت قيمة صادراتها عام 2002 حوالي 1,4 مليار دولار، ويتسم أداء التجارة العربية بتفاوت بين البلدان حيث انخفض حجم الصادرات الزراعية عام 2002 في كل من مصر وليبيا والبحرين وعمان والأردن، فيما سجل تقدما في باقي الدول، كما انخفضت الواردات البينية عام 2002 في كل من البحرين وتونس والسودان وعمان ومصر بما يتراوح بين 6% لمصر و 25% لعمان، فيما سجل تحسن في كل من الأردن والجزائر وسوريا واليمن[159] (ص127-128) ، وبالنظر الإجمالي فإن الصادرات الزراعية العربية البينية شكلت حوالي 35.2% فقط من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لعام 2007، وتتباين الدول العربية أيضا لعام 2007 فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة، فقد سجلت معظم الدول العربية لهذه السنة تراجعا في حجم صادرتها البينية الزراعية باستثناء 3 دول وهي الجزائر والمغرب واليمن، ويعود هذا التراجع لحدوث عجز دائم في الميزان التجاري الفلاحي العربي، فمثلا بلغ في عام 2003 لوحده حوالي 21,8 مليار دولار، ويتفاوت هذا العجز من دولة لأخرى إذ بلغ في السعودية حوالي 25.2% من إجمالي العجز في الدول العربية، والإمارات بنسبة 9.7% ومصر بنسبة 8.2%..... ويختلف الميزان التجاري الفلاحي العربي من مجموعة سلعية لأخرى، وهو سالبا في جميعها باستثناء السمك والخضر وبعض المنتجات القليلة الأخرى[160] (ص21)، بالإضافة إلى اتجاه الصادرات الزراعية العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي و الو.م.أ في إطار نظم المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية لتلك الدول، وتتصدر سوريا والأردن وعمان وقطر واليمن و مصر قائمة الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وعلى صعيد الواردات الزراعية العربية البينية، بلغت نسبتها حوالي إلى 11.3% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية البالغة 37,5 مليار دولار لعام 2007 ، وتتفاوت هذه النسبة من دولة لأخرى وهي تتراوح بين 1.5% في السودان و 70.9% في قطر[121] (ص50) ، ان التجارة البينية العربية ضعيفة وخاصة التجارة البينية الزراعية والغذائية العربية ولا تضاهي تلك التي تحدث بين التكتلات الاقتصادية

الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، لذا فهي تحتاج إلى مشاريع وجهود اقتصادية عربية مشتركة تُنشط وتحرك التجارة البينية العربية وخاصة الغذائية لتساعد على توفير الغذاء في المناطق المحرومة من وفرته.

### 3.4.3.المشاريع العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية

على الرغم من بعض الجهود العربية في سبيل تطوير وتحقيق تعاون اقتصادي على شكل تنفيذ بعض المشروعات الجماعية في مجال التنمية الاقتصادية، والتي خصت بشكل رئيسي التنمية الزراعية، وتعزيزها من خلال المنظمات العربية والإقليمية، إلا أن هذه الجهود لم تساهم في توفير القدر الكافي من الغذاء الملبي لحاجات الإعداد الآخذة في التزايد من السكان .

### 1.3.4.3.مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي

إن الوطن العربي ورغم الجهود التي يبذلها إلا أن نصيب الفرد من الغذاء غير كافي وتدهور حالته الغذائية هي في استمرار، ومما سبق يمكن الوصول لمؤشرات الأمن الغذائي العربي، واستنتاجها في الجدول التالي:

الجدول رقم 15: مؤشرات الأمن الغذائي العربي لـ2007[123] (ص135).

| المؤشـــــــــــر | النـــــسبة المئويـــة |
|---|---|
| 1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء. | 32 |
| 2- نسبة الاكتفاء من الحبوب. | 47,9 |
| - منها القمح ودقيقه. | 46,8 |
| - الذرة الشامية. | 36 |
| - الأرز. | 73.4 |
| - الشعير. | 29,7 |
| 3- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي من الدخل الزراعي. | 1,1 |
| 4- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بالمليار دولار أمريكي. | 0,9 |
| 5- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالألف طن. | 55,547 |
| 6- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالمليون دولار. | 13,361 |
| 7- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالكيلوغرام. | 170 |
| 8- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالدولار. | 40 |
| 9- قيمة الواردات الغذائية بالمليار دولار. | 34,2 |
| 10- نصيب الفرد من الواردات الغذائية بالدولار. | 104 |
| 11- قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالمليار دولار. | 10,1 |
| 12- عدد سكان الوطن العربي في عام .2007 | 326,731 |

وبالنظر لهذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، نجد أنها مؤشرات ضعيفة، ولا تسد كل حاجات المواطن العربي من الغذاء، كما وتم مقارنة هذه المؤشرات على أساس الحبوب والقمح لأنها المكون الرئيسي للغذاء العربي.

## 2.3.4.3.واقع ناقصي الغذاء في الوطن العربي

وفقا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية ، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية، قياسا بإجمالي السكان، إلا أنها شهدت ارتفاعا في نسبة من يصيبهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19,8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990-1992 إلى 25,5 مليون بين العامين 2002-2004، ويمثل هؤلاء الجياع حوالي 10% من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3% من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم، ويقيم العدد الأكبر من الجياع أي أكثر من 18 ملايين نسمة في السودان، ويليه اليمن بـ8 ملايين ، ومن اللافت للنظر أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات و السعودية والكويت، ومن حيث الإحصائيات تَبين أن الجوع لا يمثل مشكلة إنسانية في عدد من الدول العربية، ففي الإمارات وتونس وليبيا كان عدد المصابين بسوء التغذية اقل من 2.5% من إجمالي السكان في فترة 2002-2004، و يقابل ذلك بصورة حادة الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن، التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60% و 26% و 38% من السكان على التوالي، وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2,5 و 4% باستثناء الأردن والمغرب (6% في كل منهما) والكويت (5%) وموريتانيا (10%)، ووفقا للمسح المذكور، يمكن توزيع العرب على أربع فئات من حيث مستوى العجز الغذائي وكيفية معالجته : [153] (ص124)

الفئة الأولى: وتضم الصومال التي تتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن إن تحدث لإسراع معدلات نمو الإمدادات من الغذاء سوءا من خلال الإنتاج والاستيراد، ومشكلة هذه الفئة تكمن في أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع في جزء كبير منه إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقر.

الفئة الثانية: وتضم كل من اليمن والسودان، إذ لم يعد نصيب الفرد فيها كافيا لتُحدث إعادة توزيع الغذاء آثار ايجابية للقضاء على مشكلة الغذاء، إلا بعد زيادة معدلات النمو الغذائي، لأن هذه الفئة ضمت الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن معظم أفراد مجتمعاته ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما قد لا يساعد على زيادة العرض من الإمدادات الغذائية في تحسين أوضاعهم الغذائية، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تزيد من قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

الفئة الثالثة: تضم كل من الجزائر والاردن والسعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فيها، إلى أنه مرتفع بما فيه الكفاية لتمكين برامج إعادة توزيع هذه الإمدادات من أحداث أثار ايجابية في المتوسط المذكور.

الفئة الرابعة: تشكل كل من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث أثار ايجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.

وبهذا نجد أن هناك اتساع للخيارات أمام العديد من البلدان العربية، ولاسيما المجموعتين الثالثة والرابعة لإعادة توزيع الغذاء بصورة يمكن معها تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما أنه ووفقا للتطورات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة العربية، فإن البلدان العربية التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء هي جيبوتي والكويت وموريتانيا ، وقد حققت السودان بعض التقدم غير أن الجوع، مازال شائعا فيه إلى حد خطير، أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فشهدت مؤخرا ارتفاعا في أرقام الجياع وفي نسبة الانتشار، فيما سجلت الجزائر وسوريا انخفاضا بسيطا في انتشار القصور الغذائي، ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء، ومما سبق هناك حقيقة وحيدة مفادها أن عدد المصابين بقصور التغذية[153] (ص125) قد ازداد بـ5,7 ملايين بين الفترتين 1990-1992 و 2002-2004، وهذا العدد هو في تزايد مستمر رغم تضافر الجهود، والتي اعتبرت محتشمة أمام هذه الحقيقة .

### 3.3.4.3.أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية[121] (ص165-166):

تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضي بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... و بلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.... وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي

3,5 مليار دولار، كما أنشئت عدة مؤسسات تنموية أخرى مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة، كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ضبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البني الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح [121] (ص165-166)، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء ، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها .

أما عن أهم مشروعين للأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المشتركة فقد كانا:

### 1.3.3.4.3.السوق العربية المشتركة

تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 1964/08/13، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبق البلاد العربية تعريفة جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية الاقتصادية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي[161] (ص21) ، ولكن الواقع هو أن هذه السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك، إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية.

### 2.3.3.4.3.مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبذور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه

وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشرع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030 ، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشرع خلال مراحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاث[122] (ص196) ، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه .

### 4.3.4.3.التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المتطورة

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية عربية، والتي لن تتم إلا بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة، وقد تبين من استعراض حالة الموارد أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى توفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية، إذ تمتلك كل دولة عربية ميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول العربية، يمكن من تحقيق تكامل عربي زراعي، إذ تمتلك السودان أراضي زراعية وثروة حيوانية معتبرة يمكن استثمارها، كما تمتلك مصر وسوريا وتونس أراضي زراعية صالحة لتطوير المنتوج الزراعي، بالإضافة إلى انه تتوافر الدول النفطية على موارد مالية تمكنها من توفير المكننة الزراعية والأسمدة والبذور المحسنة والحديثة التي تؤهل لزيادة الإنتاج والقيام بمشاريع التنمية المختلفة، بالإضافة إلى كل ما سبق يمتلك الوطن العربي قوة بشرية فتية قادرة على القيام بمهمة التنمية الاقتصادية ووجود مؤهلات علمية لا يستهان بها موزعة على أنحاء الوطن العربي يمكنها إحداث الكثير في مجال البحوث الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي والصناعي العربي، وبهذا لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا بالميزة النسبية التي تتوافر في أرجاء الوطن العربي، والتي تثبط المعوقات وتجعل من التكامل الاقتصادي مهمة ممكنة التحقيق.

بعد شرح موجز لواقع الوطن العربي الغذائي والتنموي، والذي يعكس القدرات المتاحة والمتوافرة في الوطن العربي، والتي يمكن أن تخدم المصالح الاقتصادية الشاملة، يتضح من هذه الإمكانيات أن الوطن العربي يمتلك طبيعة تخدم الجانب الصناعي أكثر من الزراعي، إذ يغلب عليها وفرة المعادن الباطنية، كما يعاني الوطن العربي من شح الموارد المائية التي تعتبر أكبر معوق للزراعة العربية، أما الإمكانيات البشرية فإن الوطن العربي يمتلك طاقة بشرية هائلة تغلب عليها نسبة الشباب،

قادرة على تقديم الكثير للتنمية العربية، أما الإمكانيات التكنولوجية فنجد أن الوطن العربي يعتمد على النقل الأفقي، وبهذا يعتبر حقل للتجارب التكنولوجية الخارجية، والتي عادتا لا تكون مصممة لملائمة مواصفات طبيعة الوطن العربي وتركيبته الاقتصادية السكانية والدينية، وفيما يتعلق بالتنمية الزراعية فإن نسبة الأراضي الزراعية المحدودة وندرة المياه أضعفت من التقدم الزراعي، كما أنها زراعة اعتمدت على اليد العاملة بالدرجة الأولى، هذه اليد العاملة التي أخذت في التناقص نظرا لتوفير فرص أفضل للعمل في الصناعة، وبالنسبة للتنمية الصناعية في الوطن العربي فتتصدرها الصناعة الإستخراجية، أما الصناعة الغذائية العربية نواقصها كثيرة إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، مع تركيزها في بعض الدول العربية النفطية ذات الموارد المالية، هذا وقد سعت الدول العربية التكامل اقتصاديا وهي تسير في الطريق الصحيح في هذا المجال، وما تحتاج إليه هو سوى مزيد من الدعم وصرامة تنفيذ القرارات، كل هذه الجهود العربية أسفرت على إنتاج زراعي صناعي يشهد تطورا مستمرا في حجمه ونموه، إلا أنه لا يلبي حاجات الإعداد المتزايدة من السكان، إذ أن نصيب الأفراد العرب من الأمن الغذائي يبقى متواضعا من حيث الكمية وليس من حيث حجم السعرات الحرارية، فالفرد يتلقى سعرات حرارية تفوق تلك السائدة على المستوى العالمي، وفيما يخص الكمية فقد أسفرت معظمها إلى وجود فجوة غذائية كبيرة بين المنتج سنويا من المواد الغذائية و بين المستهلك من قبل السكان في اغلب المواد الغذائية الرئيسية، وبهذا كانت نسب الاكتفاء الذاتي منها منخفضة، بالإضافة إلى أن التجارة البينية والتي باعتبارها مساهمة من الدول العربية ككل لحل مشكلة نقص الغذاء، فإنها لم تقضي على العدد المتزايد من الجياع في الوطن العربي، كما أن المشاريع العربية المشتركة تتزايد بشكل ملاحظ ونتائج ثمارها قد عادت بالكثير على المواطن العربي مع أنها ما زالت تحتاج لدفعة قوية باستغلال مقومات التكامل التنموي العربي على اعتبار أن الوطن العربي يشكل إقليميا تنمويا متميزا على المستوى العالمي، إذ تتجانس فيه المعطيات الحضارية واللغة والسكان والدين مما يسهل عملية التكامل التنموي، والتي تفرضها الضرورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والعسكرية، و كذا القضاء على التحديات الأساسية والتي من بينها ضعف الأمن الغذائي والتجزئة والتخلف والصراع العربي الإسرائيلي والصراعات الإقليمية، وبهذا يجب تحقيق الوحدة العربية والمشروع الاقتصادي العربي المشترك في جميع المجالات.

# الخاتمة

يمثل الأمن الغذائي أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي، وهو يتحدد من خلال قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته من السلع الغذائية الأساسية بشكل دائم ومنتظم، والتي توفر للفرد الطاقة اللازمة لأداء مهامه اليومية، و في حدود دخله، و ذلك من الإنتاج المحلي أو عن طريق استيراده من الخارج، إذا تعذر إنتاجه داخليا، و بهذا فالأمن الغذائي يمثل أحد الأهداف الإستراتجية الواردة ضمن خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تنطوي على العديد من السياسات و البرامج و المشروعات، التي يمكن من خلالها زيادة إنتاجية الغذاء، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المحلية المتاحة و التقليل قدر الإمكان من التبذير و التلف بداية من المنتج و إلى غاية الوصول إلى المستهلك و تنظيم التبادل التجاري للمواد الغذائية من تصدير واستيراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في مجال الغذاء و الحد من التبعية الخارجية، في ظل مراعاة توفير هذه المواد الغذائية لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية الكافية و المناسبة لدخولهم وبصورة دائمة.

و قد كانت نتائج اختبارنا للفرضيات كالتالي :

- تتعدد سبل تحقيق الأمن الغذائي بين الدول، و منه لا يمكن وصف سياسة موحدة و صالحة لأي دولة، ذلك لأن هذه السياسات يجب أن تلائم أوضاع و ظروف تلك الدولة التي قد تختلف عن غيرها، و هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى، و التي تعتبر المخزون الاستراتجي أهم وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي.

- إن أي إستراتجية للتنمية الاقتصادية تعمل على تعزيز جهود تحديث الزراعة و تنمية قدرتها الإنتاجية و التنافسية، بالإضافة إلى تطوير الإنتاج الصناعي من الغذاء أو إيجاد سبل توفير العملة الصعبة لاستيراد هذا الغذاء، مما يسمح بضمان مستوى عالي من الأمن الغذائي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- يمتلك الوطن العربي قاعدة طبيعية و بشرية معتبرة، لكنه يعاني من ندرة في الموارد المائية وقلة الأراضي الزراعية المستصلحة، و هذا ما أنعكس بالسلب على الإنتاجية الزراعية، و هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

- لم يحقق التكامل الاقتصادي العربي إلا بعضا من أهدافه، كما لم يشهد الجانب الزراعي المشترك أي من المشاريع الفعالة، و التي من شأنها تعزيز الأمن الغذائي للمواطن العربي وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

توصلنا في بحثنا إلى جملة من النتائج هي:

- توجد علاقة طرديه تبادلية بين الغذاء الجيد و الصحة، و عملية التنمية الاقتصادية، فضلا على أن شعور الطبقات الفقيرة بأنها لا تواجه مشكلة غذائية يخلق نوعا من الاستقرار الداخلي، الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

- أعطى الدين الإسلامي للأمن الغذائي حلا كغيره من القضايا، و ذلك من خلال المساقاة و المزارعة و الإجارة و ترشيد الاستهلاك، وكلها حلول قائمة على الزراعة بالدرجة الأولى و أساسها تقوى الله، و التأكد بأن الله ما خلق النفس إلا و أحصى لها رزقها و كفايتها من الغذاء.

- شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في المجال التعليمي و زيادة اليد العاملة المؤهلة و الكفؤة، و التي يمكن الاستفادة منها في شتى المجالات الاقتصادية.

- إن ضعف التكنولوجيا و النقل الأفقي لها حد من التوسع في الإنتاج الزراعي و الصناعي و أدخل الوطن العربي في تبعية دائمة للعالم الخارجي في مجال التكنولوجيا.

- مؤشرات التنمية الزراعية تدل على أن الزراعة العربية مازالت في طورها الأولى، رغم اعتبارها النشاط الأول في الاقتصاد العربي، كما أنها تعاني من قلة الأراضي الزراعية المستصلحة و ندرة المياه و ضعف المكننة و الاستثمار في مجال الزراعة .

- تختلف السياسات الزراعية في الوطن العربي من دولة لأخرى، إذ يعمل كل قطر على تنفيذ سياسته وفق إمكانياته و ظروفه، رغم تبني إستراتجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين.

- الصناعة الغذائية في الوطن العربي لاتزال صناعة حديثة و قليلة الانتشار و تركزها على الدول النفطية ذات الموارد المالية، غير أنها في تزايد مستمر، و هذا يبشر بتوسع هذه الصناعة في السنوات القادمة، إذا استمرت على نفس الوتيرة و بنفس الاهتمام.

- تزايد الإنتاج الزراعي و الصناعي الغذائي في السنوات الأخيرة، و هو ما يؤكد على تنامي الوعي العربي لأبعاد الغذاء، و لكن للأسف رغم ذلك عجزت هذه الزيادة على مواكبة الزيادة المقابلة في عدد السكان.

- يتلقى المواطن العربي نصيبا من السعرات الحرارية يفوق نظيره على المستوى العالمي وبالتالي فإن مشكلة الغذاء في الوطن العربي هي مشكلة غذائية و ليست تغذوية، أي أن كمية الغذاء غير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها.

-هناك الكثير من الدول العربية يتم توفير الغذاء فيها على المستوى الكلي عن طريق الإنتاج المحلي إضافتا إلى الاستيراد، و منه تغطية الفجوة الغذائية، لكن ذلك لا يضمن حصول كل فرد من أفراد

المجتمع على حاجته من الغذاء، إذ تستأثر فئة الأغنياء على النسبة الأكبر من الغذاء، مما يؤدي ذلك إلى اختلال نمط توزيع الغذاء على المستوى القومي، و ارتفاع عدد ناقصي الغذاء في الوطن العربي، أي أن المشكلة هي كذلك مشكلة توزيع الغذاء بين فئات المجتمع في كثير من الدول العربية.

- لم ينجح التكامل الاقتصادي العربي في الوصول إلى الكثير من الأهداف، و أهم ملامح الإخفاق تجلت في عدم تطبيق الاتفاقيات و القرارات التي تم اتخاذها، والتي تَواصل التأكيد على ضرورة المباشرة بتطبيقها طيلة العقود الماضية، و هكذا ظل التكامل الاقتصادي التام حلما دون تطبيق، و لم تنجح كل الجهود التي بُذلت لتحرير التبادل التجاري الكامل بين البلدان العربية، و إنشاء السوق العربية المشتركة، كما أنه لم يتم الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة مترابطة و متناسقة و القائمة على التكامل الذي نصت عليه قواعد و أحكام إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، مما أدى إلى ظهور التجزئة و الانكفاء القطري، و استمرار كل قطر عربي بتعبئة جهوده و تحقيق ذاته و مصالحه بعيدا عن مسار العمل الاقتصادي المشترك.

و نقترح جملة من التوصيات يمكن ذكرها فيما يلي:

- يتمتع الوطن العربي بوفرة في الطاقة و شحة في الموارد المائية و الأراضي الزراعية لذا لابد عليه استخدام هذه الطاقة بشكل علمي دقيق من أجل التحكم في معالجة شح المياه.

- يجب الاعتماد أكثر على التكنولوجيا لأن البلاد العربية حاليا قادرة على استيعابها أكثر من أي وقت مضى بفضل التطور الملحوظ الذي تم تحقيقه في المستويات التعليمية، و الحرص على النقل الرأسي للتكنولوجيا، و ليس مجرد الحصول على المعدات و الآلات الحديثة، بل إنتاجها و تطويرها عن طريق قاعدة علمية واسعة للبحوث و التطوير.

- لابد من وضع إستراتيجية عربية مشتركة تهدف إلى تطوير القدرات التعليمية للكفاءات و المزارعين و التدريب على الفنون الزراعية و الصناعية الحديثة، و تعزيز إنتاجية الزراعة في المياه المستخدمة و تحقيق زيادة كمية و نوعية في الإنتاج و الإنتاجية الزراعية و الصناعية، و مراعاة انسجام السياسات الاقتصادية مع احتياجات التنمية الاقتصادية بشقيها الزراعي و الصناعي.

- تشجيع الاستثمار العربي المشترك من خلال دعم مجالين أساسيين أولهما مجال المشاريع الكبرى القادرة على الاستثمار في قواعد الموارد الأوسع للإنتاج النباتي و الحيواني، و المجال الثاني تشجيع الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة الحديثة، لتحقيق التطوير الرأسي للزراعة العربية نظرا للظروف الطبيعية و المناخية التي تحد من مجالات التوسع الأفقي للزراعة في البلاد العربية خاصة و أن نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة تعتبر الأقل في العالم.

- تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أساس تكاملي من خلال تجنب التكرار في إقامة المشاريع المشتركة و اهتمام كل قطر و فق الميزة النسبية التي يتمتع بها، لتجنب تماثل الهياكل الإنتاجية و تنافسية السلع المتشابهة، التي وقفت في السنوات الماضية في وجه تطوير التجارة العربية البينية، كذلك لابد في

هذا الشأن إجراء الإصلاحات الاقتصادية لتصحيح الاختلالات الهيكلية، و تهيئة شروط زيادة الأنشطة الإنتاجية من خلال تنسيق تكاملي و إنتاج السلع القابلة للتجارة بين البلدان العربية.

- على الرغم من كل المعوقات التي وقفت في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك و أثقلته وأثرت في ظروف حركته، و في مستوى أعماله و انجازاته، فأنه مازال مطلبا حتميا و ملحا، لإعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية العربية بما يتلائم و مستلزمات الألفية الثالثة و المراهنة على إمكانية نجاح منطقة التجارة العربية الكبرى في إطار العمل العربي المشترك لاستنادها إلى جملة من المعطيات الايجابية، كما أنه لا يكفي إيجاد المناخ الملائم لتحقيق الطموحات، بل لابد من توفير الإرادة السياسية لذلك، و تجاوز النزعة القطرية الضيقة و الالتزام بالقرارات التكاملية لأنه و بدون التكامل العربي سوف يكون العرب على هامش النظام العالمي، و سيكون كل قطر عربي بسوقه المحدودة عاجزا عن توفير أفضل شروط التبادل مع التكتلات الاقتصادية العالمية لوحده.

نرى بأن موضوع البحث متشابك و عميق و يمتد إلى مواضيع و جوانب أخرى جديرة بالدراسة، تجيب على الأسئلة التالية:

- ماهي الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية في مجال إنتاج الغذاء، و كيف يتم الاستغلال الجماعي لهذه الميزة، كي تساهم في تغطية احتياج الوطن العربي من هذا الغذاء ؟
- ما هي أهم الإصلاحات الاقتصادية العربية و خاصة الزراعية منها، و كيف يمكن للتكامل الاقتصادي العربي أن يلعب دورا مهما في ذلك ؟
- ما هي سبل تحقيق أهداف السوق العربية المشتركة ؟
- ما هي إمكانيات الوطن العربي لمواكبة التطورات العلمية، و تفعيل دور الطاقات المتجددة في تأهيل الزراعة العربية ؟
- يمتلك السودان طاقات زراعية هائلة، و يفتقر للموارد المالية، فهل في مقدور الدول العربية التكامل ماليا، لتعظيم الاستثمارات الزراعية في السودان و تحويلها إلى سلة غذاء حقيقة تؤتي بثمارها على كل العرب.

# قائمة المراجع

1. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، روما، (2010).
2. محمد زيدان، إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها ، الملتقي الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة ، جامعة الجزائر، (أفريل 2008).
3. السيد محمد السيرتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ( 2000).
4. مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية،( أفريل 2005).
5. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة للنشر، الكويت، (فيفري 1998 ).
6.حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ( 2006).
7. محمد عبده إمام، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (2004 ).
8. زين الدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، ( 2000 ).
9. محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، مقدمة في المواد واقتصادياتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون سنة النشر.
10. خضران بن حمدان الزهواني، صديق الطيب منيدر، الأمن الغذائي والمائي في المملكة السعودية الواقع والتطلعات، ورقة بحثية من قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية علوم التغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، السعودية،(2006).
11. محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ( 1999).
12. كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة النشر.

13. حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، زهراء الشرق للنشر، القاهرة، (1996) .
14. أحمد رمضان نعمة الله، محمد فوزي أبو السعود، عفاف عبد العزيز، مقدمة في الموارد و اقتصادياتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون سنة النشر.
15. أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مؤسسة الشباب الجامعية للنشر، مصر، (1995 ).
16. مهدي محمد قصاص، العلوم الاجتماعية وصورة مستقبل المجتمع، المؤتمر الدولي لجامعة الزقازيق، جامعة الزقازيق ، مصر، ( 4- 5 أفريل2009).
17. أحمد محمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية ،بدون سنة النشر.
18. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، مصر،( 2004 ).
19. الأزمة الغذائية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وآفاق تنمية التجارة و الاستثمار في القطاع الزراعي، تقرير ورشة عمل وزارة الخارجية، المملكة المغربية بالتعاون مع المؤسسات الدولية الإسلامية للتمويل،المغرب ، (17 – 18 جوان 2009).
20. أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ( 2006) .
21. حسين حسن شحاتة، البرنامج الاقتصادي الإسلامي في معالجة مشاكل مصر الاقتصادية، سلسلة بحوث ومقالات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، مصر، بدون سنة النشر.
22. بعليش الحرمة، آثار استعمال الجسيمات المحورة وراثيا على الأمن الغذائي للسكان (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ( 2006).
23. أحمد جابة، الأمن الغذائي والتنمية حالة الجزائر، مجلة التواصل، العدد 20، (ديسمبر 2007) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة.
24. سالمي رشيد، آثار تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر.
25. صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي، بدون دار النشر ، مصر بدون سنة النشر.
26. نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، التنمية كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
27. محمد شفيق، السكان والتنمية: القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة النشر.

28. منصوري الزين، آلية تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، بدون نشر تاريخ الدفعة.

29. أبو إصلاح، التبعية الاقتصادية:بعض الحقائق، مجلة الرائد، العدد رقم 44، (ماي1998) ص:09.

30. افريت هاجن، تر: جورج خوري، الموارد الاقتصادية، مركز الكتب الأردني للنشر، الأردن (1998).

31. عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، مداخلة في الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد المغربي للشغل ، المغرب ، (نوفمبر 2002.

32. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر.

33. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر، (2001).

34. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ( 1994).

35. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ،(1986).

36. وداد أحمد كيكسو ، العولمة و التنمية الاقتصادية ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر (2002).

37. محمد نبيل جامع ، اجتماعات التنمية الاقتصادية ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، (2000).

38. ميشيل تودارو، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية،(2006).

39.أهداف الألفية الإنمائية، مجلة التمويل والتنمية ، تر: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مصر، (ديسمبر2003).

40. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، (2007).

41. مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية :نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر، الاردن ، (2007).

42. سمير محمد عبد العزيز ، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، بدون مدينة النشر، (1988).

43. بلال صديقي ، جعل المعونة مجدية ، مجلة التمويل والتنمية ، صادرة عن صندوق النقد الدولي، تر:مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مصر ، (سبتمبر 2005).

44. المعونات و المنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية و أثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، (مارس 2007).

45. حسين عمر ، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر(1988) .

46. محمد شفيق، التنمية الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، بدون سنة نشر.

47. فليح حسن خلف، التنمية و التخطيط الإقتصادي، عالم المكتبات الحديث للنشر، الأردن ،(2006).

48. ضلال الجوع القاتمة، مستقبل الأمن الغذائي في العالمين العربي والإسلامي ، متاحة على الموقع : www.al methaq.info/news/articl1531.htm ، تم الاطلاع بتاريخ : (2011/1/18).

49. عوض خليفة موسى، التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الجامعات الإفريقية، بدون نشر مكان الملتقى، (أفريل2006).

50. احتياطات الحبوب الاستراتجية ، فرع الزراعة و حماية المستهلك ، منظمة التغذية و الزراعة العالمية ،(2008 )، متاحة على الموقع :www.mit.gov.go/portals/or/ ، تم الاطلاع بتاريخ : (2011/1/16) .

51. نوال نعمة، تقرير الورشة الوطنية الرابعة للسياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، (2007).

52. ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة ، (أفريل 2008).

53. John. W Mellor,pesearch for developing countries ; energing issues and unfinihed pusines Food policy, volume 25, Issue 3, April 2000:

54. الوقود الحيوي الأفاق و المخاطر و الفروض ،حالة الأغذية و الزراعة لعام 2008، منظمة الزراعة و التغذية الفاو ، روما، (2008)

55.Corlo del ninno, food aid domestic policy and food security : contrasting experiences from south asia and sub-saharan, food policy, volume 32, Issue 4/August 2007.

56. حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، الطبعة الأولى، دار الناشر الجامعية، مصر، (2005.)

57. جهاد صبحي عبد العزيز، إستراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي الإسلامي، ندوة من أجل إستراتيجية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (نوفمبر 2008) .

58. حسن يوسف داود، المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، (1999) .

59. مصطفى دسوقي كسبه، الأمن الغذائي ومقاصد الشريعة، ندوة من أجل إستراتيجية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، (نوفمبر 2008) .

60. لهيم بن عبد الرشيد أحمد التركي، الأمن الغذائي في ضوء الكتاب والسنة، ندوة من أجل إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء،( 17 نوفمبر 2008) .

61. حسن عبد الحميد أحمد رشوان، الأفراد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، ( 2002) .

62. سليمان ناصر، تسيير العقار الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة ، (أفريل 2008).

63. فرهاد محمد علي الأهدن ، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي ، مؤسسة دار التعاون للنشر ، القاهرة ، بدون سنة النشر.

64. هيلين كلارك ، ما المطلوب من أجل تحقيق الأهداف الانمائية ، جريدة الحياة ، العدد1733، 15 سبتمبر2010، متاحة على الموقع :-www.onu.tn.org/alhayat15092010.doc، تم الاطلاع بتاريخ: (10/8/ 2010) .

65. خلف بن سليمان، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعية للنشر، مصر،( 1999) .

66. الاستفادة من منافع الكائنات المعدلة وراثيا، بيانات وأبحاث، البنك الدولي، (2008) ، متاحة على الموقع: http://go.worldbank.org/PJP4HHELF0 ، تم الإطلاع بتاريخ : (2011/03/15)

67. إسماعيل عرباجي، الفلاحة وبعض شروط نجاحها في الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، (أفريل2008) .

68. الزراعة والنمو الاقتصادي، بيانات وأبحاث، البنك الدولي،( 2008) ، متاحة على الموقع: http://go.worldbank.org/MP4QP6EL20 ، تم الاطلاع بتاريخ :( 2011/04/10 ).

69. مسعود محيطنة، رشيد بوخشم، أهمية الأمن الغذائي في الاقتصاد الوطني، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة ، (أفريل 2008).

70. إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة للنشر، مصر، (2007).

71. محمد عمر الطنيوبي ، تكثيف التكنولوجيا الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشعاع الفنية مصر ،(2001).

72. أوراق مؤتمر الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة و تدعيم الاقتصاد، مؤتمر الزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة و تدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تونس ،(2003).

73. جدول الأعمال التفصيلي للتنمية الزراعية، الدورة17 ، منظمة الزراعة و التغذية العالمية الفاو، روما ،(2003/4).

74. أمين عبده سفيان الحكيمي، السياسات والإجراءات اللازمة لزراعة الحبوب وزيادة الإنتاجية في الأرض المطرية، ندوة ندوة من أجل إستراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب ، جامعة عمان، صنعاء، ( نوفمبر 2008).

75. Griet den herdes, the roots of new, green revolution, food policy, volume15 , issue11, November:

76. R. john, Need for multidixiplinary research to wards a second green revolution, current opinion, volume 8, isse 3 ,june2005

77. السياسات والممارسات لتأمين و تحسين الحصول على الأراضي، المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، منظمة الزراعة و التغذية العالمية ، روما، ( 2006).

78. عفيف راجح، أزمة الغذاء وتحديات المستقبل، ندوة من أجل استراتيجية يمنية للأمن الغذائي من الحبوب، جامعة الإيمان، صنعاء، ( 17 نوفمبر 2008).

79. يوسف احمد يوسف فرملي، خطة التنمية الشاملة لتخطيط سياسة زراعية، جامعة المالك سعود السعودية، (2007)

80. باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة ورقلة، (2003).

81. صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا،( 2000)

82. نوال نعمة، تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي مع منظور للشرق الأدنى، المركز الوطني للسياسات الزراعية، الوقائع 22، سوريا،( 2006) .

83. محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، مصر، ( 2003) .

84. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، (2002) .

85. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة العولمة ، (2008) .

86.السيد محمد خيري و آخرون ، علم المحاصيل الغذائية و إنتاج الغذاء ، الطبعة الثانية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،(1994) .

87. إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف، الفقرو الأزمة الإقتصادية، إصدارات مركز ابن خلدون للنشر، مصر، (1997).

88. التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، الدورة السابعة والثمانون لمنظمة الأغذية و الزراعة العالمية ، روما،(2002).

89. تقييم حالة الأمن الغذائي في العالم ، الدورة 31 للجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الزراعة والتغذية، روما ،(2005)

90. ملخص تقرير الدورة الرابعة والثلاثون (34) للجنة الأمن الغذائي، منظمة التغذية و الزراعة العالمية ، روما، (2008).

91. cheryl, chirstensen, the new policy, environmemt for food aid : the challenge of sub, sabaran africa, food policy,volume 25, issue 3, (june 2000). :255-

**92.** إبراهيم ولد فال بوبكر، منظمة الأغذية والزراعة العالمية ودورها في تنمية القطاع الزراعي للجمهورية الإسلامية الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون العقاري والزراعي، جامعة سعد دحلب بالبليدة، (1999-2000).

93. التقييم الخارجي المستقل للبرنامج الخاص للأمن الغذائي، الدورة 87 لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الزراعة و التغذية، روما، (2002)

94. ملخص الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، روما، (2010).

95. النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع FAO، العدد الأول، المجلد 150، (نوفمبر 2009)

96. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل المؤتمر، منظمة الصحة والتغذية العالمية روما (17 نوفمبر 1996).

97. برنامج المعايير الغذائية المشترك بين FAO ومنظمة الصحة العالمية ، هيئة الدستور الغذائي منظمة الزراعة و التغذية روما(1999).

98. تقرير عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمية للأغذية، الدورة 26، منظمة التغذية والزراعة العالمية، روما، (2000).

99. الإجراءات التي اتخذت بشأن توصيات المؤتمر الإقليمي 25 للشرق الأدنى، المؤتمر الإقليمي 26 للشرق الأدنى، طهران، (2002).

100. تلاحم القوى للتخفيف من حدة الفقر والجوع في البلدان النامية، مقالات إخبارية، مركز أنباء المنظمة، روما ،(2004).

101. التقرير السنوي 2010، البنك الدولي، ( 2010).

102. المؤسسة الدولية للتنمية، بيانات وأبحاث البنك الدولي،( 2008) ، متاحة على الموقع :
ttp://go.worldbank.org/TYWCVQ9OJ0 ، تم الاطلاع بتاريخ :(2/18/ 2011) .
103. برامج التركيز لدى البنك الدولي، شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة للجنة التنسيق الإداري، البنك الدولي،(2008) ، متاحة على الموقع :
ttp://go.worldbank.org/TYWCVQ9OJ ، تم الاطلاع بتاريخ: (2011/2/12)
104. الزراعة والتنمية الريفية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، مقالات البنك الدولي، البنك الدولي، (2008) ،متاحة على الموقع : http://go.worldbank.org/BIQ73VHU90، تم الاطلاع بتاريخ : (2011/1/18).
105. التحدي المتعلق بفن إدارة الاقتصاد في الدولة، أخبار وأعلام البنك الدولي،( أفريل 2008) ،تم الاطلاع بتاريخ :(2011/1/18)،على الموقع :
http://go.worldbank.org/HC1P6OQFI0
106. البنك الدولي يدعو إلى خطة لمحاربة الجوع، ملخص خطاب رئيس البنك الدولي، البنك الدولي ، (2008) ، متاحة على الموقع :http://go.worldbank.org/PPR0NO7W30 ، تم الإطلاع بتاريخ :(1/15/ 2011) .
107. ميشيل ب، تودارو ، تر: محمود حسني حسني، محمود حامد محمد عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، بدون سنة النشر.
108. عبد الله محمد عبد الرحمان، مريم أحمد مصطفى، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، دار المعرفة الجامعية للنشر، مصر، (1999)
109. carlo delninno, food aid domestic poliicyand food security : constrasting erperiences form south, asia and sub- saharan Africa, food policy, volume 32, issue 4/( august 2007) ،
110. sarah jewitt,the green revolution re- assessed : insider perppectives on agrarian change in bulandshahr district,western prade,geoforum,volum 38,issus1,( january 2007
111. جمهورية الهند : الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك القطرية، مقالات اخبارية ، مركز أنباء المنظمة ، منظمة الأغذية والزراعة، روما، (جويلية 2006) .
112. هل يمكن تكرار ثورة الألبان الهندية في إفريقيا، أخبار وأعلام، البنك الدولي، (2008) ، متاحة على الموقع :.http://go.worldbank.org/CW08TOERA0 ، تم الإطلاع بتاريخ : (2/16/ 2011) .

113. شرفي، الصين قوة اقتصادية صامدة، متاحة على الموقع:
Hgeo.voila.net /chine.doc، تم الإطلاع بتاريخ : (2011/1/2).
114. Agriculture policies in OECD countries : monitoring and Evaluiton ,Paris ,(2002), sp .
115. عماد محمد الأعرج، الاقتصاد الصيني، ورقة مقدمة إلى دورة التأهيل الدبلوماسي، الجزائر، ( 2009) .
116. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، متاحة على الموقع :
http://go.worldbank.org/TYWCVQ9OJ0، تم الاطلاع بتاريخ :(2011/02/5).
117. جمهورية الصين الشعبية، ويكبيديا الموسوعة الحرة، متاحة على الموقع :
Ar.wikipedia.org/ziki/0/02 5D8% 25C%C%25D9.، تم الإطلاع بتاريخ (2001/1/12).
118. اقتصاد جمهورية الصين الشعبية، المعرفة، الموسوعة العربية الحرة، متاحة على الموقع :
www.marefa.org/index.php ، تم الإطلاع بتاريخ (2011/04/04).
119. مسيكة بعداش، رابح حميدي، إشكالية الأمن الغذائي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، الملتقى الدولي حول التنمية الريفية و رهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، (أفريل 2008).
120. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2008، صندوق النقد العربي، (2008).
121. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2009، صندوق النقد العربي، (2009).
122. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2010، صندوق النقد العربي، (2010).
123. محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي و الأزمة الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010).
124. عز الدين فراج، الموارد المائية في الوطن العربي، دار الفكر العربي للطبع و النشر، بدون طبعة، القاهرة، بدون سنة نشر.
125. رعد سامي عبد الرزاق، العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، (2008).
126. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الأردن، (2003).
127. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2004، صندوق النقد العربي، (2004) .
128. التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة،(2010)

129. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، (2003).
130. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (2008).
131. إستراتيجية التنمية الصناعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (ديسمبر 2004).
132. ملامح التطورات الاقتصادية و الصناعية العربية و الدولية خلال عام 2003، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، (2004).
133. سليمان رشيد سليمان، العلم و التكنولوجيا و التنمية البديلة، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، بدون سنة النشر.
134. مني رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2008).
135. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، (2009).
136. دعد رفيق دلال، إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج، مكتب المجتمع العربي للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، (2006).
137. سعد الله نجم، التكنولوجيا الزراعية و الأمن الغذائي العربي و نوعية الإنتاج، الملتقى الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية و رهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة، (أفريل 2008).
138. دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعة، الخرطوم، (جانفي 2003).
139. استرتجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم، (نوفمبر 2007).
140. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2006، صندوق النقد العربي، (2006).
141. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2007، صندوق النقد العربي، (2007).
142. إستراتيجية التنمية الصناعية العربية و تحديات التشغيل، المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، المملكة المغربية، (2008).
143. محمد أحمد عقلة، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الكندي للنشر و التوزيع، بدون مدينة النشر، (1995).

144. المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول تصنيف العمليات الصناعية و مراجعة نظام cpc، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا، بيروت، ( 2004 ).

145. نواصري مختار، واقع و أبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي و دورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، (2003).

146. عادل خليفة، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، (1996).

147. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009).

148. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ2005، صندوق النقد العربي، (2005).

149. بوفاس الشريف، براهمية مريم، الأمن الغذائي في الدولة العربية، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010-2011).

150. تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009).

151. التقرير الصناعي العربي لـ 2007، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (ديسمبر 2007).

152. التقرير الصناعي العربي 2009-2010 ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية و التعدين ، (2010) .

153. تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ( 2009).

154. عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010 ).

155. باهي مرسي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي، الملتقي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار،، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، عنابة، السنة الجامعية (2010 - 2011).

156. فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، بدون مدينة النشر، (2004).

157. حسان خضر ، التجارة العربية البينية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، (أفريل 2005).

158. التقرير الصناعي العربي الموحد لـ 2008، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، (ديسمبر 2008).

159. المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،( 2007 ).

160. مبروكي الطاهر ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي العربي ، مجلة الباحث ، العدد5 ، (2007 ).